

دراسات فى التعليم الجامعى



جامعة عين شمس
مركز تطوير التعليم الجامعي

دراسات في التعليم الجامعي

مجلة غير دورية تصدر عن مركز تطوير التعليم الجامعي - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. على رهوى

رئيس التحرير

أ.د. أحمد حسين اللقانى

سكرتير رئيس التحرير

أ.د. محمود أبو زيد إبراهيم

عالم الكتب

٣٨ شارع عبد الحالى نروت القاهرة ت. ٣٩٢٦٤٠١

دراسات فى التعليم الجامعى مجلة علمية محكمة

هيئة التحرير

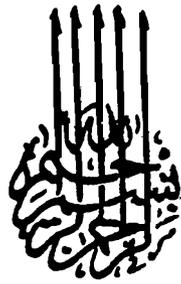
أ.د. سعد عبد الرحمن	أ.د. سعيد اسماعيل على
أ.د. حسان محمد حسان	أ.د. فايز مراد مينا
أ.د. محمد أمين المفتى	أ.د. زينب حسن
أ.د. نادية جمال الدين	أ.د. عبد السميع سيد أحمد

مستشارو التحرير

أ.د. عبد السلام عبد القفار

أ.د. حامد عمار	أ.د. محمد صابر سليم
أ.د. محمد سيف الدين فهمى	أ.د. سيد أحمد عثمان
أ.د. فؤاد أبو حطب	أ.د. حامد زهران
أ.د. شكرى عباس	أ.د. عبد الفاح حجاج
أ.د. فتحى على يونس	أ.د. فارعة حسن

الاراء الواردة فى المجلة لا تعبر عن رأى المركز أو هيئة التحرير ولكنها تعبر عن كاتبها



هذا العدد

يسعد مركز تطوير التعليم الجامعى أن يقدم لقرائه العدد الاول من مجلته " دراسات فى التعليم الجامعى " .. وهذا العدد يتضمن مجموعة من الدراسات و المقالات التى أعدها نخبة من أساتذة التربية الذين يسهمون بفكرهم الاصيل فى مناقشة قضايا التعليم الجامعى على وجه العموم ، والتعليم المفتوح على وجه الخصوص . وهى بداية طيبة تفتح الباب أمام الاخوة زملاء الاساتذة المهتمين بقضايا التعليم الجامعى ، وكذلك نرحب بالبحوث والدراسات المتميزة من جانب الباحثين ، بالاضافة الى عرض ومناقشة التجارب الجديدة ، وعرض الكتب والرسائل الجامعية و المؤتمرات العلمية التى تتعلق بالتعليم الجامعى ..

وإنه ليسعدنا دائما أن نتلقى النقد و التوجيه البناء لتطوير هذا العمل بما يحقق ما هو أفضل للتعليم الجامعى .

رئيس التحرير

أ.د . أحمد حسين اللقانى

الابحاث

دعوة لتطوير التعليم الجامعي

بقلم

أحمد عبده السلام عبده الخفاج

الحديث عن الجامعة و عن التعليم الجامعي و العالى حديث له أهمية ، وخاصة فى هذه المرحلة التى تمر بها مصر . فلا شك فى أن هناك كثير من التغيرات الجذرية التى يمر بها المجتمع المصرى ، و التى تستوجب التغير فى المنظومة الجامعية . ومن البدهى أن تتواكب الجامعة فى حركتها و ما يحدث فيها من نشاط و ما يطرأ عليها من تغيير مع ما يمر به المجتمع الذى تقوم على خدمته من تغيير و تطور . وتمر مصر اليوم بمرحلة تغير جذرى من حيث الازمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، فقد استقر نظام الحكم على الاسلوب الديمقراطى الذى يقوم على الاحزاب المتعددة و الذى تحترم فيه حقوق الانسان و تقدر قيمته و الذى يستمتع فيه الفرد بحريته فى انتهاج ما يراه من أساليب معيشية شرط الاتناقض مع ما يتفق عليه المجتمع من قيم و تقاليد و نظم و عادات .

اتفق المجتمع على أن تقلل الدولة من سيطرتها على المجالات الاقتصادية المختلفة ، وأن تفسح للمستثمرين فى أن يستثمروا أموالهم فى قطاعات لا ينبغى للدولة أن تتدخل فيها ، وأن يستثمر المصريون أموالهم فى سوق تخضع لقواعده و قوانينه الطبيعية و هو ما أطلق عليه " أن ندع السوق يعمل وفقا لآلياته "

هو حق الانسان فى الحرية الاقتصادية طالما لا تؤدى إلى إيذاء الآخرين و الحرية فى طبيعتها لا تؤدى إلى الأضرار بالانسان طالما التزم الانسان بحدودها وهكذا أصبحت مصر مجتمعا ديمقراطيا يؤمن بحرية الكلمة و تعدد الاحزاب ، يعطى الحرية للأسواق تعمل وفق ألياتها و قواعدها ، لا تتدخل الدولة فى شئون الناس إلا بالقدر الذى يحفظ و يحافظ على المجتمع بتقاليد و عادات و قيمه .

و تختلف هذه الصورة على ما كان على المجتمع المصرى من قبل ، لقد كان مجتمعا شموليا مسرفا فى مركزيته ، تسيطر فيه الدولة على كل شئ ، على كل

مجريات الأمور الاقتصادية كانت او سياسية او اجتماعية

و يصبح من المنطقي أن تختلف صورة الجامعة عما كانت عليه ، فهناك فرق كبير بين جامعة تنشئ ابناءها في ظل نظام شمولي وجامعة تنشئ ابناءها لمجتمع ديمقراطي هناك اختلاف في اهداف كل منها ، وهناك تباين في اساليبها و انواع انشطتها

و يقول المتخصصون أن للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف ، و نستطيع أن نلخصها فيما يلي :

(١) اهداف معرفية ، و هي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا

(٢) اهداف اجتماعية ، و التي من شأنها أن تعمل علي استقرار المجتمع و تماسكه و نمده و تخطي ما يواجهه من مشكلات اجتماعية .

(٣) اهداف اقتصادية : و التي من شأنها أن تعمل على تطوير اقتصاد المجتمع و العمل على تزويده بما يحتاج اليه من خامات بشرية و ما يحتاج اليه من خبرات على معاونته للتغلب على مشكلاته الاقتصادية، و تنمية ما يحتاج اليه من مهارات و قيم اقتصادية .

و هكذا يبدو ان اهداف الجامعات هي المجتمعات الديمقراطية لابد أن يختلف عن اهدافها في المجتمعات الشمولية لما بين هذين النوعين من المجتمعات من اختلافات و نحن ايضا نحتاج إلى اعادة صياغة اهدافنا التعليمية بما يتناسب مع ما حدث من تغير في اوضاع العالم .

و اذكرهنا أن العالم اليوم غير عالم الأمس . كان العالم بالأمن مقسما إلى قسمين ، شرق و غرب و بينهما مجموعة من الدول يطلق عليها دول العالم النامي و كانت هذه الدول تلعب لعبة معروفة و متفق عليها بين الشرق و الغرب . و تارة تتجه دولة نامية الى الشرق و تارة تتجه إلى الغرب ، و هذه لعبة سياسية اتفق عليها العالم ، و لم ندرك أن حركتنا لم تكن قاصرة على المجالات السياسية و الاقتصادية فقط بل تجاوزتها الى المجال التنافسي حتى أصبحت ثقافتنا غير محدودة المعالم ، أكثر من ذلك نحن نعاني من ظاهرة غريبة ، البعض من الناس يعيشون ثقافة أجنبية بكل معانيها

وكل أركانها بدءاً من وسائل وأساليب المعيشة الى أنواع الفنون و الاداب إلى معايير وعادات و نماذج سلوكية غربية بينما يعيش البعض ثقافة قد تتصف بأنها ثقافة مصرية عربية ، والبعض الاخر يعيش ثقافة هي مزج بين النوعين ، وهي مسخ لكل نوع على حدة .

وتغير العالم اليوم ، انقسم بصورة أخرى ، أصبح هناك شمال وجنوب واختفى التقسيم السابق ، وأصبحت هناك فى العالم قوة واحدة بدلا من قوتين ، وعلى الرغم من أن هناك بعض التكتلات الاقتصادية فى أماكن متفرقة فى العالم ، الا أن هذه التكتلات يسهل أحتواؤها من القوة الوحيدة فى العالم وهي القوة الامريكية ، فوجدوا هذه التكتلات من قواعد اللعبة السياسية الدولية .

و الذى يعيننا فى مصر أن نقول أن العالم أصبح شمالا وجنوبا ، الشمال هو المتقدم، وهو القوى وهو من له تأثير ، الشمال يسود . الجنوب هو الأضعف ، وهو التابع نحن فى مصر فى موقف غريب ، نحن أمه وسط بين الشمال و الجنوب، ونود أن نحافظ بهذا الموقع ، لقد خلقنا الله أمه وسطاً ، ونحن نود أن نحافظ على هذا الموقع ، وهو ليس موقع جغرافى فقط ، وهو موقع سياسى، إقتصادى ، ثقافى . ونحن مجتمع قديم وله ثقافة العريقة بل لا تعالى إن قلنا أن الثقافة المصرية أقدم الثقافات و أكثرها تأثيرا على حضارة الانسان ، ونحن مجتمع له فضل على البشرية فى تطورها، لقد قدمنا أقدم وأروع ثقافة، ثم عدنا لنحافظ للبشرية على ثقافة الانسان فى وقت الظلام فى أوروبا ، و أعدناها بعد أن طورناها ، ونحن مجتمع شرف بالاديان السماوية بين أهله ، وازداد شرفه بالاسلام ، ونحن لا نود أن نعامل معاملة بول الجنوب حتى لا نصبح سوقا لدول الشمال ، يسوق فيها كل شئ بدءاً من وسائل الحياة وتكنولوجياها إلى الفنون و القيم و السلوكيات و العادات . نحن لا نود أن نفقد هويتنا الثقافية ولانود أيضاً أن نفقد هويتنا الوطنية.

ونحن لا نود أن نتجة إلى الشمال فنتوه فى ثقافة غربية عن ثقافتنا ونخشى أن نصبح مسخا لهم، مرة أخرى نحن نود أن نحافظ على هويتنا الوطنى و الثقافية . فهذا حق مصر ، حق الاجيال السابقة و ليس من حق أى جيل أن يخل بما أنتمنتة عليه

الاجيال السابقة.

وهكذا نحن نود أن نحافظ على موقعا فريدا وصعبا ، موقعا متفردا ووسطا بين دول العالم ، ننتفتح فية على العالم كله و نتحاور مع العالم كله ولانفقد أنفسنا فى أى مرحلة من هذه المراحل .

وهذا وضع يختلف عما مارسناه من سنوات مضت ، ألا يستحق هذا أن نعيد النظر فى أهدافنا من التعليم الجامعى وممارستنا وما نقدمه من خدمات إلى أبنائنا . نحن نعيش فى خضم التغيرات، ذكرنا منها اثنين فقط أحدهما داخلى و الاخر خارجى ووجدوا أحدهما منفردا يتم إعادة النظر فى منظومة التعليم كلها ، فما بالنا وهناك العديد من هذه التغيرات التى تتصدى ما ذكرناه ، سواء فيما يحدث من إعادة تنظيم للفكر العالمى وتنظيرة إلى إعادة صياغة أساليب الحياة العقلية ومحتواها ، إلى ما يحدث من تغيرات فى اتجاهات الانسان ونحو الحياة ذاتها . مرة أخرى الانستحق كرجال جامعات أن نجتمع سويا لنتحدث فيما نقدمه من خدمات إلى أبنائنا فى الجامعات المصرية .

الجامعات ليست خزائن كتب ، الجامعات مراكز فكر وتنوير ، الجامعات مراكز إشعاع و تطوير، الجامعات برجالها فيما يقدمونه من علم وفكر متطور يقود المجتمع و يعمل على نمو الوطن. الجامعات فيما تقدمه من خدمات لأبنائنا بما يحقق لهم النمو المتكامل وبما يعمل على رقى مصر وأزدهار الحياة فيها ، الجامعات فيما تقدمه من حلول لمشكلات يعانى منها المجتمع فى مجالاته المختلفة بما يحفظ علي استقرار مصر و الحفاظ علي هوية المصريين كمجتمع صاحب أفضال على العالم رغم ما يعانیه من صعوبات اقتصادية .

أليس من حق مصر أن تطلب من جامعاتها أن تعلم وتربى ابناءها إلى الانسان الحر المتكامل المسئول في ممارسته لحرية ، اليس من حق مصر أن تطلب من جامعاتها أن تعلم ابنائها أن المجتمعات لا تنمو إلا بحب أبنائها لها ورغبتهم فى تقديم خدماتهم إليها ، و ادراك ابنائها أن خدمة مصر باخلاص و اقتدار هو نوع من الحياة لنا ، اليس من حقنا أن نعلم ابنائنا أن حياتنا فى حياة مصر و أن خدماتنا إلى مصر جزء من فضلها علينا و ليس منة منا ، أليس من حقنا ان نعلم ابنائنا الحفاظ على مصر

ليس من واجب الجامعات أن تعمل على ترسيخ الهدية الوطنية بين أبنائها ، ليس من واجبها أن تدعم مشاعر و احساس الانتماء بين ابنائنا إلى مصر .

ليس من واجب الجامعة أن تعمل على تنمية الانسان الفكر الواعى الحر، المسئول الذى يخشى الله و يتقيه فى كل ما يقوم به من عمل ، الانسان الذى يقبل على التعلم مستقلا بنفسه معتمد على ذاته ، الانسان التلقائى فى سلوكه ، المبادر فى تفكيره ، الذى يستطيع أن يتحمل مسئولية ما يقدمه من فكر و عمل .

ليس من الافضل أن نعلم أبنائنا أن يقبلوا على المعرفة بكل جوانبها وأن نعلمهم كيف يصلون إلى مصادر المعرفة، و كيف يتعاملون معها و يفكرون فيها و ينقدون ما يتعرضون لها من فكر و يبحثون فيه من معرفة ، بدلا من أن نحيلهم أو نجعل منهم خزائن كتب ، و بالقطع خزائن ضعيفة قاصرة لا تستوعب إلا النزر اليسير المتغير السريع المتغير من معرفة .

ليس من حق أبنائنا أن نعلمهم كيف يعيشون فى مجتمع ديمقراطى وكيف يختلفون فى الرأى وكيف يقبلون هذه الاختلافات ، الحياة فى المجتمعات الديمقراطية ، لها أساليبها وقواعدها وقيمها ومن حق ابنائنا علينا أن نعلمهم هذه الامور وأن نعلمهم كيف يدافعون عنها إن كان ثم ما يستدعى ذلك .

الحياة فى المجتمعات التى تقدم على قدر من الاحزاب تختلف عن تلك التى تسمح برأى واحد فقط وندوة سياسية واحدة وحزب واحد أو ما سمي بالشمولية فى نظام الحكم ، ليس من حق أبنائنا علينا أن نعلمهم هذه الفروق ، وان نتحدث معهم فى القضايا الوطنية والاقتصادية والاجتماعية وبصفة عامة القضايا القومية ، وأن نقاش معهم هذه الامور بدلا من أن نترك بعضهم فريسة لقوى لا ترضى عنها كمصريين ، أو نترك بعضهم يغترب عنا و يعيش حياة لا يهتم فيها إلا فيما يمسه هو . ليس من واجبنا أن نعلم أبنائنا أن يعيشوا مستقبل مصر ، ويقوبون مصر فى مستقبلها .

نعم : نحن نحتاج إلى مجتمع سويا كرجال جامعات ونطرح هذه القضايا ونناقشها ، لأننا فى حاجة شديدة إلى تطوير التعليم الجامعى كمنظومة فرعية بكل مكوناتها ، تطوير التعليم الجامعى قضية تهم المصريين جميعا ، وهذا هو أنسب وقت

لتطوير الجامعات ، فقد أعلن السيد رئيس الجمهورية أن المرحلة القادمة حتى نهاية القرن العشرين هي مرحلة تطوير التعليم ، هو المشروع القومي الذي ينبغي أن ننهض به جميعاً وأن نسهم في نجاحه ، وتطوير الجامعات لا يأتي إلا من داخل الجامعات ذاتها ، فهل يمكن أن ندعو زملائنا في الجامعة إلى لقاء نتحدث فيه بشأن جامعتنا .

تحليل وتفسير لسلبيات الوضع الراهن فى الحياة الجامعية فى مصر

دكتور سعيد اسماعيل على *

لأن الحياة الجامعية محصلة التفاعل بين عناصر العمل الجامعى جميعها ، ولأن هذه العناصر والمكونات تكاد تتصل بكل شأن من شئون حياتنا العامة ، يصبح تتبع العلل و الاسباب انما هو عملية اشتباك معقدة و مضنية ، على جبهات عدة مع كم ضخم " ما إغ مفاوحة لتنوء بالعصبية أولى القوة " ، مما يضعنا أمام ضرورة الايجاز و التمثيل ، و اللمحة الخاطفة و النظرة الطائرة ، مع تسجيل الوعى بضرورة ألا يجعلنا هذا المنهج نفقد البصر بالتضاريس الحقيقية ، ذلك أن مثل هذا البصر هو سبيل سوى لحسن التشخيص ، ومن ثم فهو قطع لمسافة هامة على طريق المواجهة البانية و العلاج الشافى .

أولاً - المتغيرات المجتمعية :

فاذا كان المجتمع الجامعى بينه (منتقاة) ، وإذا كان هذا الانتقاء يشير إلى قدر كبير من (النقاء) و (التمييز) للعناصر المختارة ، سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب ، الا أننا لا نستطيع أن ننسى تلك الحقيقة الاجتماعية التى تؤكد أن هذه العناصر تظل جزءا من الجسم الاجتماعى الكلى العام للامة ، منفصلة بظروفه وأصوله وما يضطرب به من أحوال سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ... الخ .

وهذه المتغيرات المجتمعية ليست مجرد عناصر تتجاوز مع ما يتلقاه الفرد الجامعي من معارف ومهارات وقيم، وإنما هي تدخل في نسيج التكوين الشخصي بحيث يلتحم بما يتعلم و يتفاعل معه ، بل وقد تلونه وتوجهه ، وان كانت هي بدورها أيضا - هكذا المفروض - لا تقف عند حد أن تكون فاعلة ، وإنما هي كذلك منفعة ، لكن القدر المتاح من الفعل و الانفعال بين الطرفين انما يعود الى ميزان القوة لدى كل منهما ، وعندما يجيء التعلم تلقينا نظريا تقليديا ، يفقد القدرة على الالتحام بمتغيرات الواقع الاجتماعي و يترك شخصية الجامعي ساحة واسعة لفعل هذا الواقع . و من ناحية أخرى ، فلقد يكون التعليم وظيفيا حقا لكن الواقع المجتمعي قد يكون على درجة من التهور و التردى و القسوة بحيث تجعل منه طوفانا يشل قدرة التعليم على الفعل الايجابي .

وعلى سبيل المثال ، فالجامعة ، في أحد جوانبها ، تعد مصنعا هاما لصناعة الفكر ، سواء بالايجاد أو الاثراء أو التنقية أو التنمية ، لكن وقائع التطور المجتمعي في مصر في العقود القليلة الماضية ، قد شهدت جملة من التحولات السريعة الكبيرة في (الوجهة الفكرية) مما لا سبيل معه الى توفير الحد الأدنى من الأتزان اللازم للنمو الفكرى . ففي عام ١٩٥٢ أدين التوجيه الفكرى السابق أداة حادة برون ملامح واضحة للتوجيه الجديد المطلوب في السنوات القليلة الماضية ، ثم إذا بنا ندخل سائلة من التجارب و المحاولة و الخطأ لترسو السفينة الى مرفأ الاشتراكية ، لكنها ، وقبل ان تستقر في هذا المرفأ ، تهب ريح عاتية مغايرة لتوجهها نحو مرفأ آخر ... و هكذا يستمر التبديل العنيف الجاد ، ذلك التبديل الذى يستغرق الواحد منه عقودا عدة في حركة التطور التاريخى الطبيعية في بعض المجتمعات ، يحدث في مصر خلال السنوات تعد على أصابع اليد مما ييبث الاضطراب الفكرى و يبلبل العقول و تكون النتيجة فراغ في ساحة الفكر حيث لا تكون هناك وجهة فكرية قومية تستقطب العقول كي تنمو في رحمها ، ويكون ذا الفراغ بالتالى ، فرصة ذهبية لتوجهات جزئية فردية غير سوية تبث تنازعا و تزرع فرقة .

و نحن لا نستطيع أن ننازع في أن مجتمعنا قد كسب في الفترة الحالية خطوات ملحوظة نحو الديمقراطية ، لكننا في الوقت نفسه لابد أن نعترف بأن الطريق إليها

ما زال طويلا . و قديما ، كان الامام أبو حنيفة يقول : علمنا هذا رأى ، و هو أحسن ما قدرنا عليه ، فمن جاعنا بأحسن منه فهو أولى بالصواب ، و يرد على من يسأله من تلاميذه : أهذا الذى تمنى به هو الحق الذى لا شك فيه ، بقوله : الله أدرى ، فقد يكون الباطل الذى لا شك فيه !!

و يرتفع رأى فقيه آخر كبير يقول : رأينا صواب يحتمل الخطأ و رأى غيرنا خطأ يحتمل الصواب. و عندما قال هؤلاء ما قالوه كانوا يمثلون النهج الهى أباح للعقل البشرى حتى أن يختلف فى العقيدة (امر نساء فليؤمنن و امر نساء فليكفرا فما بالك بالاختلاف فى مسائل الحياة و شؤون الأمة !!

لكننا مع ذلك - فيما يبدو ، و الله أعلم - لازلنا نسمع فى كثير من المواقع تلك الصيحة الفرعونية : (لا أوريكم الا ما أرى) !!

فمن نتائج هذا النهج أن يجئ المسئول ليصرح بأنه يعمل بناء على توجيهات من هو أعلى منه ، و هذا يفعل نفس الشيء.. و هكذا فى عملية تصاعد تجئ فى شكل هرمى يجعل مسار الفكر فى اتجاه واحد من أعلى الى أسفل ، بينما المنهج الديمقراطى يفرض على المسئول إن يستلهم الرأى من القواعد التحتية أسفل منه و ليس العكس !!

ان مثل هذا النهج يشيع ما يسميه المربى البرازيلى الشهير (باولو فرير) « تربية المقهورين » ، تلك التربية التى تفرز للأمة شخصيات منسحقة ، تآلف الخنوع و تتعايش مع الاستكانة ، مما يعسر مع أن نأمل فى ابداع و ابتكار ، بل من شأن مناخ الخنوع و الاستكانة أن يكون تربة خصبة للانانية و الحقد و الميل الى اغتيال النجاح !! ثم ان التحول فى السياسات الاقتصادية نحو سياسة (الباب المفتوح) لم يتم وفق ضوابط رشيدة ، فرافقت صور انحراف لم يقف خطرها عند حد ضياع مبالغ نقدية كثرت أو قلت ، و انما تمثل كذلك تلك الشروخ التى أصابت مواضع فى بنية القيم ، يهمننا منها - كمثال - بصفة خاصة ، التعليم (كقيمة) ، و ما كان ينعكس ، لارتفاع شأن هذه القيمة ، من ارتفاع مماثل فى مكانة حاملى هذه القيمة ، و بدرجته أعلى ، القائم بعملية التعليم . لقد شبه التعليم طوال سنوات عديدة سيقت ، بأنه (مصعد اجتماعي) كلما زاد المتعلم منه ، كلما ارتقى فى سلم التقدير الاجتماعى و

المكانة الاجتماعية، بل و الاقتصادية . و كان الطريق اليه يعتمد بالدرجة الاساسية على الكدّ الشخصى القائم على المذاكرة تحت مظلة فلسفة مؤدها : من طلب المعالى ، سهر الليالى .

ثم اذا بالبعض يصلون الى المعالى دون سهر ليال و انما بطرق أخرى ، و اذا بالبعض الآخر يكسبون الألوף المؤلفة ، بل و أحيانا الملايين من غير طريق سوى ، ويرافق هذا و ذلك أن طريق التعلم نفسه أصبح مكلفا تكلفة باهظة مما يجعل من بعض النابهين عقلا غير قادرين على مواصلة السير فيتساقطون على الطريق ليصل آخرون، ربما أقل قدرة عقلية ، لكنهم أكثر قدرة مالية و أقوى مركزا اجتماعيا أو نفوذا اداريا !!

كذلك فلقد اتسعت الهوة بين الظاهر و المستور فى مخاطبة الجمهور مما كان من شأنه أن فقدت بعض الكلمات مدلولاتها الحقيقية : فرفع الأسعار ، على سبيل المثال ، قد يسمى (تحريكا) ، مع أن التحريك لا يكون دائما الى أعلى ، اذ يكون الى أسفل . و قد تنشر أخبار فى الصحف عن توفير كميات كبيرة من سلعة ما ، قديكتشف الناس أن ذلك يعنى أن هناك (شحا) فيها ...

ان الكلمات تقوم فى التعامل اليومى بين الناس بما يقوم به (الشيك)، مما يعنى أن تستند الى رصيد ، و رصيد الكلمة هو واقعها الخبرى، فاذا انتفى هذا الواقع الخبرى أصبحت شيكا بغير رصيد ، تفقد الثقة بين أطراف التعامل و تزرع الشك و الريبة ، حتى اذا جاءت كلمات هى بالفعل صادقة ، فقدت فعلها فى الناس ، لسابق ما خبروه ، و لكثرة ما لمسوه من غير ذلك .

و الثقافة عندما تقوم على (اللفظية) تكون سلاحا هداما و مرضا يهدد كيان المجتمع بالتخلخل و التفكك و الضعف ، ذلك أنها ستؤدى الى تفرغ طاقات الواقع المخترنة بمرور الزمن عن طريق الكلام و تفرغ شحنات الغضب عن طريق البيانات ، و اعلان النوايا و سماع الخطب « كثير من الأحيان يحدث فى بعض البيئات أن يتشابك الواقع ، و تتأزم المشاعر ، و يكون الحل الطبيعى و قننئذ هو التغيير ، فتجئ الخطبة ... التى تمارس شجاعة ابن البلد على مستوى الكلام فتحفف الأزمة الشعورية ، و

يشعر الجميع بأن مشاكل الواقع قد حلت و ذلك عن طريق التخفيف على النفس .
و اذا كان امتلاء السوق بالنقد الزائد عما يقابله من عمل ، يؤدي كذلك الى التضخم ، لكن فعل هذا التضخم اللفظي يؤدي الى انخفاض قيمة الفكر ، وبالتالي فإن مصادر انتاجه ، و الجامعة فى مقدمتها ، تفقد القدرة على التأثير فى السوق ، و بالتالى تصيب القائمين بالأعباء و القنوط .

و تعتبر الأصول الاجتماعية للعاملين فى الجامعة من المتغيرات الحاكمة فى التوجيه السلوكى و تشكيل أنماط التفكير ، فمن هذه الأصول يستمد الفرد مفاهيمه الأولى الاساسية عن الحياة ، و يستمد الكم الأكبر من المفردات اللفظية ، و يتعلم أساسيات بنية القيم و يكتسب قواعد التعامل الحياتى اليومى .

و لقد أجريت بحوث و دراسات لا حصر لها فى الخارج ، و عدد لا بأس به فى مصر ، تتناول الآثار التى تترتب على هذه الأصول فى فرص التعليم المتاحة و فى التحصيل ، و غير هذا و ذاك من عناصر العمل الجامعى . و اذا كان هناك ما يعرف باسم (المجتمع المتعلم المعلم) ، حيث يوحى هذا المصطلح باقتصار الأثر التربوى على المجتمع عندما يكون متعلما ، فان هذا يعنى الوجه الايجابى للتكوين التربوى . لكننا لا نستطيع أن نفعل عن وجه آخر للتكوين التربوى يجئ فعله منحرفا بالشخصية عن سواء السبيل ، و هذا هو ما يحدث عادة من الأصول الاجتماعية عندما يجتمع فيها الفقر الاقتصادى مع الجذب الثقافى ، و ما قد يجره هذا و ذاك من اهتزاز القيم و تفسخ العلاقات و شيوع الانحرافات .

ثانيا - متغيرات جامعية :

فعلى الرغم من ايماننا بأن فاعلية المنظومة الفرعية تستمد من قوة المنظومة الأساسية ، الا أننا نرجح كذلك أن الجامعة ، كمنظومة فرعية ، تحمل من الأسباب الداخلية ما يجعلها ، بالوضع الحالى ، غير مهيئة لقيام حياة جامعية بالصورة التى نرجوها .

و أول ما يواجهنا هو الضعف الحالى لتكوين المعلم الجامعى ، ذلك الضعف

الذى غالبا ما يبدأ من لحظة اختياره معيدا حيث النتيجة الامتحانية للدرجة الجامعية الأولى هى المعيار الحاكم ، و هى نتيجة تحييطها الآن شكوك تربوية من حيث مدى دلالتها الحقيقية على (الأهلية العلمية) والشخصية للمنتخرج ، ازاعا نعلمه جميعا من قيامها على التحصيل المعرفى بالدرجة الأولى ، بل و عند أدنى المستويات المعرفية ، و بالتالى لا يتوفر تأكد من توافر المكونات الأخرى الشخصية.

ثم تجى الخطوات التالية لتتجاوز أحيانا معايير أساسية و مواصفات رئيسية فى بنية التكوين ، مروراً بدرجة الماجستير فالدكتوراه ، لتتعدى ذلك ، فى بعض الحالات ، الى حالتى الترقى الى أستاذ مساعد ، فأستاذ ، حيث المعيار الحاكم هذا أيضا ، هو الأبحاث العلمية التى قام بها العضو بغض النظر عن مؤشرات هامة أخرى ، كمهارة التدريس و القيادة و التعامل الانسانى و المشاركة الادارية و الخدمة الاجتماعية .. و هكذا .

و من هنا بدأت تختفى ظاهرة (الأستاذ الرسالة) لتسود ظاهرة (الأستاذ الموظف) ، فالأول تتوفر لديه القدرة على أن يكون صاحب مدرسة علمية و فكرية أو على أقل تقدير (جناح) ، أو قسم من مدرسة علمية متميزة ، صاحب دعوة ، و حامل مهمة تربوية ، لا يقتصر عملها على تدريس مقررات بعينها يمتحن فيها الطلاب ، و انما تمتد شبكة علاقته لتشمل العديد من المهام الجامعية و الاجتماعية و الاقليمية و العالمية . أما (الأستاذ الموظف) فالأستاذية هنا مجرد درجة مالية ، لا أستاذية فكر و علم و طلاب مدرسة ، يكاد يتشترق بعمل محدود المساحة المكانية ، ضعيف الساحة الفكرية ، باهت الأثر العلمى .

و قد بدأت ظاهرة (الكتاب المقرر) تتسيد ساحة العمل التعليمى الجامعى لتعتقل عقل الطالب داخل صفحات كتاب بعينه ، فتقلل فرص التفكير الناقد و فرص الأثراء القرائى الذى هو التربة الحقيقية لسعة الأفق و الابتكار و الابداع و ممارسة حرية التفكير و ديمقراطية التعبير .

و انا لنذكر بهذه المناسبة أنه فى إحدى سنوات حكم أبى جعفر المنصور ، ذهب الخليفة العباسى قاصداً الأراضى الحجازية لتأدية فريضة الحج ، فلما وصل المدينة المنورة ، دعا الفقيه المعروف مالك بن أنس ، فلما جاءه الفقيه ، قال له الخليفة : انى

عزمت أن أمر بكتابتك هذا الذى وضعته - يعنى الموطأ - فننسخ منه نسخا ، ثم أبعث الى كل مصر من الأمصار المسلمة منها نسخة وأمرهم أن يعملوا بما فيها لا يتعدها الى غيرها ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث ، فانى رأيت أصل هذا العلم رواية أهل المدينة و علمهم . قال مالك : يا أمير المؤمنين : لا تفعل ، فان الناس قد سبقت اليم أقاويل و سمعوا أحاديث و رروا روايات ، و أخذ كل قوم بما سيق اليهم ، و عملوا به و دانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و غيرهم ، و ان ردهم عما أعتقوه شديد ، فدع الناس و ما هم عليه و ما اختار كل بلد لنفسه ، ها نحن امام موقف فريد من مواقف الفكر النادرة : مفكر عملاق ، يفتح له السلطان الأبواب علي مصراعيها كي يعمم فكره . يقرره فى أرجاء أكبر امبراطورية فى ذلك الوقت ، لكن المفكر العملاق لا يسعد بذلك ، بل يرجو السلطان ألا يفعل ، فالتناس فئات و شرائح و أحزاب ، و لكل منهم رؤاه الفكرية و فكرهم الذى تشبعتوا به و ساروا عليه !!

و لقد رافقت ظاهرة (الكتاب المقرر) ظواهر أخرى فرعية ، كأن يتحول الكتاب الجامعى من أن يكون الكتاب العلمى المرجع ، الى مجرد (مذكرات) تهين الطالب لاجتياز الامتحان ، مثلما هو الامر بالنسبة للكتب الخارجية فى التعليم العام ، مما يعزز نهج التفكير ذى الاتجاه الواحد و التفكير نو البعد الواحد .

و كأن تتناثر هنا و هناك صور سلوكية مؤسفة تتمثل فى جوانب مادية حتى ليبدو البعض أمام الطلاب و كأنه صاحب حانوت لبيع الكتب و المذكرات ، مما يضعف من تقدير الطلاب لأساتذتهم و بالتالى يضعف مركزهم ككتوة .

و على الرغم مما هو منون بالوثائق الجامعية من أحاديث و نصوص مستفيضة عن المهام المتنوعة المتكاملة للجامعة ، فانها أصبحت تتمحور ، فى غالب الأحوال ، على أو حول وظيفتها المعرفية بحيث تبو المهام الأخرى و الأنشطة الضرورية المصاحبة و كأنها (ترف) يمكن أن يستمر العمل بونه ان لم يحدث .

و يرتبط بهذا بالضرورة قيام عملية التعليم على التلقين الذى يتعامل فيه المعلم مع الطلاب و كأنهم (بنك) نودع فيه عملتنا المعرفية ، لنطالب . وقت الامتحان ، باستردادها . و عندما تتحول عملية التعليم الى (ايداع) ، يستحيل أن تؤدى الى

ابداع) ، فالتلقين يحيل عقل الطالب الى مجرد مخزن ، بينما التعليم الحوارى من شأنه أن يطلق اللطاقات الابداعية ويشجع المبادرات الذاتية فينمو العلم و يتحرك الفكر و لا تقتصر المسألة على طريقة التعليم وحدها ، فالنمط الهرمى للتنظيمات الادارية و العلمية يند المبادرات الذاتية لا خشية املاق ، و انما طلبا له و سعيا اليه ، ذلك ان مثل هذا النمط يعتبر أنجح وسيلة للافقار الفكرى و أقصر طريق للقهر الانسانى خاصة اذا كانت خطوط الإتصال تتجه فى اتجاه واحد ، من أعلى الى أسفل ، فضلا عن أن نمطية الهيكل الجامعى فى مصر ، واحادية التشريع ، و مركزية القرار فى كثير من الاحيان ما يشكل بعضه مع بعض حصارا محكما يمنع الهواء والنور عن مبدأ الاستقلالية ليحيله الى جسد ميت .

لقد اقتضت حكمة المولى عز و جل أن تكون لكل انسان بصمته فى أصابعه حيث هى فيصل تفرقة بين حق و باطل . و لقد أكدت الدراسات العلمية الأخيرة أن البصمة الخاصة بالانسان ليست فقط فى أصابعه و انما أيضا فى صوته و فى دمه و فى خطوه ، أفليس أقرب الى الصواب أن نعترف أيضا بأن لكل انسان بصمة عقلية تجعل من التعدد و التباين و الاختلاف بين تنظيماته العلمية ما يقعد لمشروعيتها وجودا و فعلا انه اذا كان من مبادئ العدل الاجتماعى ، عدالة توزيع الثروة ، فلا يستأثر بها قلة مستغلة على حساب كثرة مستغلة ، فان من مبادئ العدل العلمى أيضا أن يقوم على العدل فى فرص التكوين .

و الفكر الجامعى ليس نتاج حركة حجرة تتحول الى ذبذبات تذهب ادراج الرياح ، و لا هو قطرات مداد على ورق تزيلها قطرات ماء ، و انما هو اشتباك مع هموم الواقع ، و سباق الى بناء المستقبل بعد تصوره و التخطيط له ، فاذا لم يجد هذا الفكر صداه لدى صانع القرار أصبحنا أمام حرية صراخ و عويل ... وويل لأمة عندما يتحول فكر أبنائها العلماء و الخبراء الى مجرد صراخ و عويل !!

ثم اننا نعى تماما الاخطار التى تحيط بنا ، سواء الخارجى منها و الداخلى ، لكننا فى نفس الوقت نشير الى ما أدى اليه فرط التحسب لهذه الاخطار من اتساع نطاق السلطة الأمنية داخل الجامعة الى درجة يمكن أن تشكل معها صورمن صور (الكف الفكرى) لدى من يعملون عقولهم ، سواء من أعضاء هيئة التدريس أو الطلاب

، و يحرم الجامعة من فرص الحرية الحقيقية اللازمة لممارسة أنشطة فكرية متعددة ، و هي أساس لا غنى عنه لأية جامعة تريد أن تكون علامة على الطريق .
 و يا ليت اتساع هذه السلطة فى نطاقها يقف عند حد أن تكون قوة كف و منع ، و انما قد تكون بهذا ، سواء بالقصد أو بغير القصد ، متيحة الفرصة لنمو صور مريضة من السلوك على يد فئات لا تقول الا ما يحب أن يسمع لا ما يجب أن يسمع ، فضلا عن شيوع مهارات تزويق الواقع بالوهم و زخرفته بالخيال كسبا للرضا و منعا للغضب .

و لقد تضافرت ظروف بيئية طبيعية و تراكم ثقافى عبر قرون عدة على ااضفاء معانى الاحتكار و الوصاية و الأبوية على الدولة فى ممارستها و وظائفها المختلفة ، و انعكس ذلك واضحا فى السعى المستمر لتحجيم حركة الطلاب فى الجامعات بحيث أصبح الطلاب يشعرون بأنهم يعاملون ، فى مجال الأنشطة بالذات و كأنهم مصدر خطر دائم لا بد من مراقبته و حصاره أحيانا ، أن لم يكن غالبا ، و ندلل على ذلك بأن الطلاب لا يستطيعون اقامة ندوة أو استضافة أى مفكر من خارج كليتهم الا باذن من مكتب الأمن الذى لا يسمح لأى صاحب فكر مخالف ، حسب ما أكد على ذلك عدد من الطلاب فى احدى الدراسات العلمية التى أجريت عليهم . و كان طبيعيا أن يكون هذا من العوامل المساعدة على تفاقم الازرار من الطلاب عن المشاركة .

و يدعم من هذا الاتجاه السلبي ، أن الكليات - وفقا لما أكده هؤلاء الطلاب ، لا تتيح لهم فرص التعبير عن رأيهم عن طريق كم من العقبات و الاجراءات و التحذيرات و المحظورات التى تصرف الطلاب عن سلوك متعدد فى هذا الشأن .

و من الملاحظ أن هناك صورا للتدخل من خارج الدائرة الطلابية فى تكوين الاتحادات الطلابية ، سواء فى بداية الترشيح لها و فى أعمالها بعد تكوينها ، حتى و لقد أصبحت الاتحادات و كأنها الوحدات الادارية بالكلية منفذة لسياسات و ليست مشاركة فى صناعتها .

و اذا تذكرنا ما تشكله الاتحادات الطلابية من فرص لا حصر لها فى التكون الشخصى و القومى للطلاب ، أتركنا أن الخسائر الفادحة الناتجة عن هذه السلبيات ربما تفوق ما نتصوره من أهداف للوصاية المفروضة و التحجيم الحادث ، ذلك أن

الأثار الناتجة لا تقف عند حد الانصراف و السلبية داخل الجامعة ، بل تنتقل مع الطلاب عندما يتخرجون للحياة العامة فيتعاملون مع النشاط العام بقدر غير قليل من الشك و ضعف الايمان بجوى عملية التصويت العام .

و لقد كان يمكن للتنظيم الحر الخاص بأعضاء هيئة التدريس و هو النوادى أن تكون ساحة تثرى بكل من شأنه بث الحيوية فى الحياة الجامعية، و هى بالفعل قد نجحت فى عدد من المجالات و خاصة ما يتصل ببعض القضايا العامة ، إلا أنها ما زالت قاصرة عن أن تكون أداة فعالة فى التنمية المهنية و العلمية لأعضائها بصورة يمكن أن تقربها من مهمة التنظيمات المهنية و بحيث لا يقف دورها عند حدود أن تكون مجرد (استراحات) لتناول المشروبات و المأكولات .

و اذا كان أعضاء هيئة التدريس فئات متعددة ، لكل منها تخصصه الذى يجعله منتما الى تنظيم مهنى بعينه ، كما نرى بالنسبة للمهندسين و الأطباء و القانونيين و التجاريين و الزراعيين و هكذا ، الا أن هذه الفئات جميعا ، و غيرها يربطها رابط مشترك هو مهنة التعليم الجامعى ، مما يحتاج الى ارساء قواعد و تجلية اسسه و بلورة موثيقه التى تنظم عمل العاملين فى نطاقه، و تنمى الفكر الجامعى ، و بكل الأسى و بكل الأسف، فتلك ما زالت - الى حد كبير - مهمة غائبة .

و الحياة الجامعية ، اذا كنا ننظر اليها باعتبارها الهيكل العظمى للتعليم الجامعى ، فان هذا العظام لا تكتسب حيوية اذا استمرت بغير ان نكسوها لحما و اللحم هنا : الأوعية المناسبة و اللازمة لممارسة النشاط الجامعى : قاعات الاحتفال ، الملاعب ، الساحات ، الحدائق ، المسارح ، و ما الى هذا و ذاك من أمكنة و تجهيزات ، و هى أيضا أموال و انفاقات جارية .

لقد ادى التوسع فى انشاء عدد من الكليات ، و قبول كثير من الطلاب دون ان يترافق مع هذا و ذاك ما يحتاج من بنى اساسية ، أن بدأت ظاهره مؤسفة ، شاعت فى التعليم قبل الجامعى ، تزحف كذلك علي التعليم الجامعى ، و هى التاكل المستمر فى المساحات الخضراء و الساحات الخالية و القاعات التى يمكن أن تناسب ممارسة الانشطة.

بل ان الغرف الخاصة بأعضاء هيئة التدريس بدأت منذ فترة تضيق بهم بحيث

أصبح مألوفاً اليوم رؤية عدد محشوراً في غرفة صغيرة ، كما يحشر الموظفون في المصالح الحكومية و الإدارات الحكومية ، مما دفع البعض منهم الى أن يجئ فقط الى محاضراته ، ليخرج من الكلية بعدها دين أن تتاح له الفرصة لقضاء وقت ممتد في مكتبة يجلس فيه بعض الطلاب مم يريدون بممارحته ألوانا من العلم أو الفكر ، بل ان هذا يقلل من فرص التلاقى بين الأعضاء أنفسهم .

و تشير دراسة سابقة لشعبة التعليم الجامعى الى عدد آخر من العلل و الأسباب

، منها :

- **الفردية** : اذ تعد الفردية من أبرز علل افساد الحياة الجامعية ، فكثيرا ما يعزف بعض أعضاء الأجهزة الأكاديمية عن التعاون مع بعضهم ، اما اعتزازا أو ترفعا ، أو تهيبا أو استئثارا ، أو لخلافات فردية ، أو لثبیر ذلك ويعكف هؤلاء الأعضاء على العمل على انفراد ، و خاصة في مجال البحوث ، الأمر الذى يؤدي الى الفردية ، و الانعزالية و الانانية و غياب العمل الجماعى المنظم ، و انعدام روح الفريق .

- **التحكم و التسلط** : تبرز احيانا ظاهرة التحكم و التسلط في محيط العمل الجامعى ، فيلجأ بعض الافراد ، و خاصة من الاكاديميين أو الفنيين الى التسلط ، أو فرض ارادته ، أو رأيه ، أو حكمه على غيرهم و خاصة على مرؤوسيهم .

و يساعد وجود هذه الظاهرة تمتع بعض افراد المجتمع الجامعى بسلطة التقدير المطلقة ، و خاصة في المسائل العلمية و الفنية و التكنولوجية . كما يدعم هذه الظاهرة و يحول دون سرعة علاجها ، ما تتميز به الأجهزة الأكاديمية و الفنية و التكنولوجية من ندرة نسبية في سوق العمل بسبب زيادة الطلب عليها عن المعروض منها .

- **فجوة الأجيال** : مما يجعل عسيرا على القيادات الجامعية اقناع الأجيال الجديدة بالمفاهيم السائدة ، و بعدالة الصراعات . كما يصعب عليهم أيضا اقناع تلك الأجيال الجديدة بفاعلية الطول المتبعة لعلاج هذه الصراعات و المتناقضات و الشاكل ، حيث أن الشباب بحكم انفعالاته الثورية لا يستسيغ الطول بطيئة المفعول ثقيلة الخطى . كذلك

يتعذر على القيادات الجامعية توفير الاستقرار الفكرى و النفسى للاجيال الصاعدة ، و ازالة القلق الذى يساورهم على حاضرهم و مستقبلهم ، فتهتز ثقة الطلاب بالقيادات الجامعية ، و تفتقر العلاقات بينهم ، و قد يتطور الامر الى قيام الطلاب بالاضراب و اثاره الشغب ، و التظاهر احتجاجا على كل ذلك ، و لفرض التغيير . و هذا هو ما يعبر عن عادة بفجوة الاجيال ، التى يتمخض عنها ثورة على المفاهيم القديمة و ارساء مفاهيم جديدة .

- **التعالى** : اذ يحدث أحيانا أن يتعالى بعض أفراد المجتمع الجامعى ، و خاصة الذين يتمتعون منهم بندرة نسبية في سوق العمل ، و هم عادة من الاكاديميين و الفنانين ، و يشعر كل فرد من هؤلاء الأفراد بأنه واحد من الصفوة المختارة ، فيتصرف على هذا النحو بكبرياء يتجاوز حدود المألوف ، و ينتظر من الجميع أن يعاملوه معاملة ملؤها الرهبة و التقديس و الخضوع ، و لا يقبل من أحد سويًا الاستجابة و الامتثال و الطاعة و يؤدي هذا الامر - الى خلق جو من النفور و التباعد ، و تصاب قنوات الاتصال بين العاملين بالانسداد أو الاختناق ، فيقل التعاون ، و يضعف الانجاز .

- **التنازع** : فالتنازع هو مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية فى أى موقع من مواقع العمل . على أنه يحدث فى محيط العمل الجامعى - فى كثير من الاحيان - بسبب خروج المنافسة بين العاملين بالجامعة - و خاصة الاكاديميين - عن اطارها الطبيعى ، فمن المعلوم أن الوظائف العلمية فى الجامعة لا يتم شغلها الا للكفاء . و من هنا تنشأ منافسة بين أعضاء الاجهزة العلمية و الاكاديمية لاحتلال هذه الوظائف . كما ان المناصب القيادية يتم شغلها فى بعض الاحيان بالانتخاب ، و فى بعضها الآخر استنادا الى الكفاءة فى العمل ، و من هذا ينشأ صراع و تسابق على الحصول على هذه المناصب و الفوز بها ، و يترتب على كثرة المنازعات و الصراعات تشتيت الجهود و الانصراف عن أداء المهام الرئيسية و اضاءة وقت القيادات فى فضها و ازالة الآثار الناجمة عنها .

- **الشعور بالنقص** : اذ تظهر احيانا فى المجتمع الجامعى ظاهرة شعور بالنقص ، وخاصة بين أعضاء الاجهزة الفنية و الادارية . ويساعد على تنمية هذه الظاهرة المركز المتميز الذى تحتله الأجهزة الأكاديمية فى الجامعة بحكم طبيعة عملها ، وما لها من خبرة و دراية . و يترتب على هذه الظاهرة اصابة فريق العاملين بالخلل و الانزواء ، و اصابة فريق آخر بالبغض و الحقد ، و محاولة فريق ثالث تعويض الشعور بالنقص بتعطيل الاعمال و تعقيدها لاضفاء الأهمية على عمله ، و التقليل من شأن عمل الآخرين . و لا شك أن كل ذلك يؤدي الى ضعف الأداء العام للعمل فى الجامعة و سوء الانجاز و فساد العلاقات .

و بالطبع فاننا اذا جئنا الى تحليل الأسباب المتصلة بالطلاب ، يمكن أن نضع أيدينا على كم كبير كذلك ، لكننا نمسك عن التفصيل هنا لأن الطلاب فى حقيقة الأمر هم غرس تعليم سابق قام على التلقين و افتقاد القيم الجمالية و انحسار ممارسة الأنشطة و التعود على الدروس الخصوصية ، و الوقوع فى أسر الكتاب المقرر ، و الامتحانات التى تقيس مقدار المحفوظ .. الخ . وهم كذلك نتاج جملة المتغيرات المجتمعية التى سبق أن أشرنا الى بعضها ، و التى تنعكس بالتالى على سلوك الطلاب داخل الجامعة سواء بأسلوب تعامل غير سوى ، أو باستعمال ألفاظ غير لائقة ، أو بسلبية قاتلة أو أنانية منفرطة وهكذا مما يصب فى الساحة الجامعية (عجينة بشرية) تفتقد الكثير من المواصفات و المقومات الاساسية ، و يلقي بالتالى على الجامعة مسئولية أن تحيل هذه (العجينة) السيئة ، بشرا سويا .

من همومنا الجامعية

إ . د . خالد عمار *

مهموم الجامعة عديدة و متنوعة : -

همومنا الجامعية متعددة المواطن و متشعبة الأبعاد . و من بين هذه المهموم ما هو عام ينسحب على جامعاتنا المصرية كافة ، و منها ما تختص به بعض الجامعات و بخاصة تلك التى يطلق عليها اسم الجامعات الاقليمية ، هذا فضلا عن أن بعض تلك المهموم مرتبط بالكليات و بتفريعاتها من مختلف الأقسام و التخصصات . و تتفاوت تلك المهموم و الشجون فى موضوعاتها ، فمنها ما يرتبط بوظيفة الجامعة فى سياق حركة المجتمع ، و ما يترتب على ذلك من نوعية المعرفة الجامعية و أساليب تعليمها و تطورها ، و من مناهج التفكير التى تؤسسها ، و من الأنشطة و المناخات الشبابية التى تمارسها و تشيعها . كذلك تمتد تلك المهموم إلى أعضاء هيئات التدريس و مهماتهم فى التدريس و البحث ، و إلى الطلاب و خلفياتهم الاجتماعية و بواقعهم فى التعلم إلى غير ذلك من عديد القضايا التى تستدعى التقصى و التشخيص و المواجهه .

و إذا كانت تلك المهموم و غيرها جديرة بالدراسة العلمية ، إلا أن بعضها يحتل أولوية متقدمة فى مجمل الأولويات ، فإنه من الطبيعى و المنطقى أن يتم وضع معايير لترتيب سلم الأولويات فيما بينها بهدف معالجة الأهم من حيث البداية الزمنية ، و مما سوف تكون له آثار مضاعفة - كما يقول الاقتصاديون - على بقية المفردات الأخرى فى بيئة المهموم الجامعية . و تبرز الحاجة الملحة إلى الابراك المتعمق لمخاطر المشكلات الجامعية مع تزايد الشكوى - الظاهرة و المستترة - من الأساتذة و الطلاب ، و من الخريجين و أولياء الأمور ، و من سوق العمل و هياكله المختلفة ، و من قطاع الأمن و مشكلات الانحراف و التطرف و الجريمة ، و أخيرا و ليس آخرا من مجالات المشاركة السياسية و صور الاغتراب الاجتماعى و الانتماء الثقافى و الوحدة للوطنية و تننى

الانتاجية في العمل .

و مع التسليم بأن تلك المشاكل و الهموم لا يمكن أن تلقى على كاهل الجامعة وحدها ، لكنه لا يمكن أعفاؤها من إسهامها فى العمل على إفرانها ، وفى التعبير عنها ضمن منظومة العوامل و القوى المجتمعية الأخرى ، سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية . و من الملحوظ فى السنوات القليلة الماضية أن الجامعة قد أخذت تشق مسيرتها من خلال القصور الذاتى ، مطمئنة إلى ما درجت عليه من مضامين و أساليب و إجراءات ، دون سعى حثيث الى محاولات للتجديد و الحيوية بما يتكافؤ مع ما يضطرب به المجتمع المصرى من أزمات و تحديات . و مع الإقرار بما قامت به من جهد و معاناة فى استيعاب الأعداد المتزايدة من الطلاب ، إلا أن ذلك قد اقتصر فى حدود معينة على الكم ، و لم ينطلق الى الكيف . و مع الإقرار كذلك بأن لبعض الكليات قدرا محدودا من النشاط البحثى و تنظيم السنوات العلمية ، إلا أن الحصيلة الإجمالية للنشاط العلمى لم تتعد آثاره أسوار الجامعة ، فضلا عن أنه قاصر عن متابعة ما تفجره جامعات المجتمعات الصناعية المتقدمة من الثورات المعلوماتية و التكنولوجيا و الهندسة الوراثية ، بل و فى مجالات العلوم الاجتماعية و الانسانية . و باختصار فإن أقصى ما استطاعته جامعاتنا هو استيراد و استهلاك القليل مما تيسر لها من المعارف المتجددة ، دون تسعى إلى إنتاج ما يمكن أن يرقى إلى ما يمكن أن يعبر اسهاما أصيلا نافعا فى سوق المعرفة المحلى ناهيك عن سوق المعرفة العالمى

التعليم الجامعى مجال متخصص للدراسة

تمثل الجامعة قمة الهرم التعليمى ، ليس مجرد كونها آخر مراحل النظام التعليمى و حسب ، بل لأنها - وهو الاعتبار الأهم - تقوم بمهمة خطيرة فى صياغة الشباب - فكرا و وجدانا و فعلا و انتماء . و من خريجي الجامعات تتخلق قيادا المجتمع فى مختلف المجالات العلمية و الاقتصادية و السياسية و الادارية و الثقافية ، و التى من خلالها يتابع المجتمع مسيرته تقدما أو تثبيتا أو انحسارا . أضف إلى هذا ما للجامعة و للجامعيين من موقع متميز و مرموق فى النسق القيمي و الحضارى الذى

يؤثره النظام الاجتماعي في حركته وعلاقاته وتفاعلاته وتواصله . وقد يصل الامر ببغض قطاعات الرأي العام إلى أن تخلع على الحرم الجامعي وشاغليه أجواء مثالية من القيم والتوجهات .

و إلى جانب ما تتمتع به الجامعة من دور قيادي - رسمي و شعبي بحقيقي أو متوهم - وبخاصة في الاقطار النامية من دول الجنوب ، فإن أهمية ما تقوم به من رسالة تربية تنبئ كذلك مما يتكلفه المجتمع - دولة و أسرة - من نفقة على هذا التعليم الجامعي . وقد يتراوح ذلك ما بين خمسة الى عشرة أمثال ما ينفق على تعليم الطالب في مراحل التعليم العام . وقد بلغت نسبة ما ينفق على التعليم الجامعي و العالى في مصر أكثر من ٢٠ في المائة من اجمالي الانفاق على التعليم في أواخر الثمانينات في مصر . وفي الوقت الذي أخذت تتناقص فيه أعداد الطلاب في الجامعات من حوالي ٦٦٠ (ألف) عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ إلى حوالي ٥٧٠ (ألف) عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ زادت موازنة الجامعات من ٢٤٠ (ألف) إلى ٩٤٥ (ألف) لنفس العامين السابقين ، أى بزيادة حوالي أربعة أمثال . وبعبارة أخرى زادت تكلفة الطالب من ٦٢٥ إلى ١٦٥٥ جنيها في السنة (١) و يتضح حمل هذه التكلفة و ما طرأ عليها من زيادة إذا ما أركنا أن متوسط دخل الفرد خلال نفس العامين السابقين زاد من ٦٥٠ دولار الى ٦٦٠ دولار في السنة . (٢)

و ما دمننا في حساب التكلفة الاقتصادية للتعليم الجامعي ، فطينا أن نضيف تكلفة فرصة العمل الذي كان من الممكن أن يقوم به الطالب الجامعي خلال سنوات الدراسة الجامعية . و الى جانب ذلك كله يتوجب حساب تكلفة إعداد عضو هيئة التدريس سواء تم ذلك في الداخل أو في الخارج . و من ثم فإن المتوقع من مثل هذا الاستثمار الضخم في التعليم الجامعي أن ينجم عنه عائد مجتمعي يتكافأ مع هذا الاستثمار ، سواء كان هذا العائد في إعداد المورد البشري من القوة العاملة المدربة في مختلف المهن و في متعدد الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية ، أو كان هذا العائد في مجالات المعرفة و الثقافة و القيم و الانتماء و المسؤولية الاجتماعية .

و نظراً لما لتلك العوامل من وزن في الاعتبارات التعليمية و المجتمعية استحققت الدراسات و البحوث في قضايا التعليم العالى أن تحل مكانها البارز و أن تصبح مجالاً

متميزا من مجالات النشاط البحثي ، وأن يتخصص في ذلك بعض الباحثين من مختلف ميادين المعرفة التربوية و الاقتصادية و الثقافية و العلمية و التكنولوجية . و قد استطاع هذا المجال في الدول الصناعية أن يتسم بخصائص فارقة في موضوعاته و اهتماماته عن كثير من مجالات التربية الأخرى ، لعل من أهمها دور الجامعة في إنتاج المعرفة و تطويرها و تجديدها ، فضلا عن إنتاج المتخصصين و الباحثين و العلماء ، و ذلك في إطار التنافس في السوق العالمية بين تلك الدول . و برزت خطورة هذا الدور حين أصبح إنتاج المعلومة و المعرفة و تكنولوجيا الاتصال من اهم مفردات التجارة الدولية ، بحيث غدت مجالا للتنافس بلغت حدته اشد من التنافس في إنتاج السلع المادية . و أصبح من المألوف تقسيم العالم إلى دول كثيفة الإنتاج للمعلومات ، و أخرى ضعيفة ، بل أنه قد أصبح مثل هذا التقسيم واردا في التفرقة بين الدول الصناعية ذاتها . و قد احتضنت الجامعات ، قبل مراكز البحوث - طلائع الثورة المعلوماتية ، و قادت مسيرة الاطراد في تنميتها (٣).

و إذ نعود إلى التعليم الجامعي باعتباره مجالا من مجالات البحث المخصص لمجمل الاعتبارات السابقة و غيرها ، نضيف إلى ذلك الحالة الأنيمية للقوى العاملة في مصر من حيث نسبة خريجي الجامعات فيها ، حيث لا تتعدى ٦ في المائة من مجمل تلك القوى . و هذا مما يضاعف هموم تعليمنا الجامعي كما و كيفا . و مع ذلك كله فإن الدراسات و الابحاث المصرية الجادة في هذا المجال بصرف النظر عن الرسائل لنيل الشهادات الجامعية - لا تزال في معظمها محدودة جدا في كمها ، و ضيقة الاطارات و المنطلقات في معالجاتها . و هذا لا يعنى بطبيعة الحال عدم وجود استثناءات قليلة هنا و هناك .

و لقد جاء انشاء مركز لتطوير التعليم الجامعي التابع لجامعة عين شمس تجسيديا صحيحا لمعالجة القصور في التصدي لختلف الهموم و المشكلات التي تواجه جامعاتنا بعد أن أرست دعائمها في مصر من وسطها إلى شمالها و جنوبها و ذلك في منهج منظم و جهد دائب متصل لهذه المؤسسة و المأمول أن تتوغل تلك المعالجة إلى الاعماق دون الاقتصار على المسح السطحي ، و أن تمسك بالتشابكات بين الجامعة و المجتمع ، و أن تدرك العروة الوثقى بين المعرفة و الأخلاق ، و أن تكشف أبعاد العلاقة بين النفع

الذاتى للتعليم و التعليم و بين الالتزام الوطنى ، و ان ترسخ النظرة النقدية بين امتلاك القدرات و الكفايات المهنية و بين المسئوليات الاجتماعية فى تطبيقاتها و موطنها (٤) .
 و فى اعتقاد الكاتب أن من أوجب الهموم التى تستحق التناول بالبحث المتصل و المتعمق من خلال المناهج العلمية و المقاربات الثبينية لمختلف التخصصات قضية العلاقة بين الجامعة و المجتمع فى مصر من خلال منظور نقدى اجتماعى تاريخى ، و هو ما سيتم الاقتصار عليه فى هذا المقال .
الحوار بين الجامعة و المجتمع :-

يمتد الحوار بين الجامعة و المجتمع إلى ساحات و شعاب متعددة من الهموم و القضايا ، يتردد بعضها فى الخطاب الرسمى ، و فى الاجراءات و الممارسات الموسمية و اليومية لكل من الاساتذة و الطلاب . بيد أن بعضها الآخر مستتر و جوى أو جوازا أو تسلطا مما يتصل عدد من قضاياها بجوهر الرسالة الجامعية فى المجتمع المعاصر . و إذا كانت لحمة تلك القضية من نسيج الحوار بين الجامعة و القوى الداخلية فى المجتمع ، فإن سداتها متشابكة مع المتغيرات العالمية و تفاعلاتها و ضغوطها ، و بخاصة فى سباق الحركة المجتمعات و الجامعات فى لدول النامية . و من الضرورى أن يتعمق التطوير لدور الجامعة و رسالتها فى حوارها مع المجتمع بحيث تقوم على الإبراك الكلى لمجمل تلك الخيوط ، و الى الوعى المتكامل بعلاقاتها و تشابكاتها بغية السعى إلى انتاج نسيج افضل يمكن الجامعة من أن تتشع به لتقوم بدورها الريادى الذى يقرره الخطاب التربوى التقدمى .

و قد جرى الاصطلاح التربوى على تخصيص الجامعة بمهما ثلاث :

أولها : التدريس ، و ثانيها : البحث ، و ثالثها : الخدمة العامة ، أو ما يطلق عليه فى جامعاتنا خدمة المجتمع الذى أصبح مهمة مؤسسية لا جانبية لرسالة الجامعة . و من المنظور المنطقى للحوار بين الجامعة و المجتمع بفرض التحليل جملة من التساؤلات حول مكونات كل من تلك المهمات ، و التوجهات التى تسير فيها العمليات لانجاز تلك المهمات ، و أخيرا المقاصد المجتمعية باعتبارها الناتج النهائى لتفاعل تلك المكونات من خلال التوجهات المحددة لعمليات انجازها .

و تتمحور تلك التساؤلات فى مهمة التدريس حول من هم الذين يلتحقون طلابا فى الجامعة و ماذا نعلمهم ، و من يعلمهم ، و لماذا يتعلمون . و كذلك الشأن فى التساؤلات حول مهمة البحث و خدمة المجمع . و تدور هذه التساؤلات حول :

ما طبيعة العلاقة بين تلك المهمات و الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية فى أى مجتمع من المجتمعات ؟ و الحاصل أنه ليس من المعقول أن يمنح المجتمع ذلك الدور الخطير للجامعة ، و يصدق عليها من موارده المادية و المالية و البشرية نون أن يكون له أهداف مبتغاة من تلك المؤسسة . و هذا ما يقصد عند الحديث عن التوظيف الاجتماعى للجامعة ، بحيث أن مضمون تلك المهمات الثلاث يحمل فى ثناياه و تجايفه مقاصد تخدم الأنماط الانتاجية و البنية الاجتماعية و الايديولوجية الفكرية المهيمنة و الطاغية فى المجتمع فى فترة زمنية معينة .

و تتطلب الاجابة عن تلك التساؤلات نظرة نقدية تتجاوز الاشكال و المظاهر الفنية و الادارية القائمة للتعرف على ما يمكن وراء تلك الأشكال و الاجراءات ، لتنبش و تحدد مثلا من خدم من الشرائح و الفئات الاجتماعية ، و لماذا تستبعد أبناء شرائح و فئات أخرى ، و ما هى العوامل و الظروف الى شكل تلك الصيغة فى نمط الخدمة و زياتنها ، و ما هو المضمون المعرفى و آلياته ووسائطه لما يحدث فعلا ، و ما نوع المبررات و التبريرات الفنية أو الاقتصادية التى تعزز تلك الاوضاع القائمة فى ممارسة الجامعة لمهمات الثلاث ؟ و باختصار فإن الحوار بين الجامعة و المجتمع ليس مجرد حوار حيايدى موضوعى فنى ، و إنما هو فى جوهره و تفاعلاته حوار توظيف اجتماعى لتلك المؤسسة فى سياق القوى و العوامل السياسية و الاقتصادية و الايديولوجية التى تحتضنها السلطة المهيمنة ، و تمسك بها زمام الامور ضبطا و توجيهها خلال فترة زمنية معينة و حين نتحدث عن النظرة النقدية لكشف و استجلاء اعماق الاشكال و المضامين فى مهمات الجامعة ، و فيما استقر عليه الامور و توازنت المصالح و ترسخت الافكار و تبلورت التبريرات فإنما يريد من وراء ذلك الوعي بإمكانية التطوير و تصور البدائل من أجل حركة متنامية لتحرير المجتمع ، و إرساء العدل ، و تنمية الطاقات البشرية المبدعة لصناعة الحاضر و المستقبل .

و حين نلتفت إلى واقع مؤسستنا الجامعية يبدولنا أن الحوار بينها و بين المجتمع ،

جدول رقم (٢)
نسب الالتحاق من خريجي الثانوية العامة بالجامعات (١٠)

٩٠/٩٨	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	السنة / البيان
٣٧٧٦	٤٣٨٨	٤١٠٠	٣٣٥٥	٣٥٥٢	نسبة الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانويات (ذكور و إناث)
٤٤٥٥	٦٢٣٢	٥٩٧٩	٦٥٥٩	٦٧٧٧	نسبة الالتحاق بالثانويات العامة من الاعدادى

و فى سياق الحوار بين الجامعة و المجتمع من أجل رفع المستوى التعليمى للسكان و بخاصة فى قضية توسيع فرص التعليم الجامعى فإن مبدأ العدالة الاجتماعىة فى فرص التعلم و غيرها من فرص العمل و الحياة بصورة عامة يقتضى أن يراجع المجتمع فى الوقت ذاته كثير من نظمه و مؤسساته و أيدلوجيته بما يحقق قدرا متناميا من العدل الاجتماعى و تكافؤ حقيقى للفرص و تنمية لطاقت كل الانسان .

فرص التعليم الجامعى للبنات : -

وما دمننا بصدد الحديث عن توسيع فرص التعليم الجامعى ، فإن إشارة خاصة إلى فرص تعليم البنات تعتبر واردة ، بل ملحة فى حوار الجامعة مع المجتمع ، وتشير الاحصاءات إلى تدنى فرص الاناث بالنسبة للذكور . ونقدم فى هذا الصدد بعض الارقام التى توضح تلك الظاهره ، ففى الوقت الذى تزايدت فيه اعداد البنات الناجحات فى امتحانات الاعدادىة العامة خلال الفترة من ١٩٨٥ ، ١٩٩٠ بنسبة تقدر بحوالى ١٩ فى المائة من حملة أعداد الطالبات تناقضت نسبتهن بحوالى ١١٢ فى

جدول رقم (٣)

(٦) تطور اعداد طلاب الجامعات و الخريجين
١٩٨٥ / ١٩٨٦ - ١٩٨٩ / ١٩٩٠

السنة الدراسية البيان	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	% للتغيير
عدد الطلاب	٦٦١٣٤٧	٦٢٩٧٢٣	٦٠٤٨٤٦	٥٨٧٠٣٣	٥٦٩١٢٦	١٣ر٨
عدد الخريجين	١١٩٢١٦	١١٥١٠٦	١١٢٦١٥	١٠٥٥٨٩	١٠٥١٤٤	١١ر٨

يتضح من الجدول السابق تناقص أعداد الطلبة فيما بين عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ وعام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ بحوالى ١٣ر٨ فى المائة وعدد الخريجين بحوالى ١١ر٨ فى المائة . وهكذا يكشف زيف الدعاوى التى تضح من كثرة عدد الجامعيين خاصة إذا ربطنا هذا التناقض المطرد مع الزيادة المطردة فى معدل النمو الطبيعى للسكان ، و الذى بلغ خلال نفس الفترة حوالى ١٣ر٥ فى المائة . وتزداد القناعة فى الاحتفاظ بالمستويات المتدنية للقبول إذا أدركنا أيضا أن معدل التحاق الطلاب بالجامعات إلى ما يقابل شريحتهم العمرية من السكان (١٨ - ٢٢ سنة) لا تجاوز عام ١٩٩٠ ، ١٩ر٨ فى المائة ، و هى نسبة متدنية إذا ما قورنت بكثير من الأقطار العربية الأخرى ومعظم أقطار امريكا اللاتينية ، و ذلك دون المقارنة مع الدول الصناعية الى تجاوزت النسبة فى معظمها نسبة ٥٠ فى المائة (٧).

و اذا كان آخر وثيقة لوزارة التعليم تقرر أن التعليم العالى و الجامعى (هما) الرصيد الاستراتيجى لمصر الذى يتحقق عن طريق الوفاء باحتياجات التنمية المستقبلية و أن تقدم الدول يكون انعكاسا مباشرا لزيادة نسبة المقيدى بالتعليم العالى (٨) فإنه يترتب على ذلك بالضرورة العمل على توسيع فرص القبول بالجامعات ، و ايجاد معايير مختلفة للالتحاق بها الى جانب نتائج الثانوية العامة ، و الي التفكير فى انماط

مختلفة من المسارات التي تتيح للراغبين فى متابعة التعليم على المستوى الجامعى أن يحصلوا عليه ، دون شروط بيروقراطية أو مالية تحول دون اتاحته لمختلف الشرائح الاجتماعية .

و يسود اعتراض على توسيع فرص الاستمتاع بالتعليم الجامعى زاعما أن ذلك سوف يخلق اختلالا فى موازين العرض و الطلب . لكن كثيرا من تجارب الأمم الأخرى أثبتت أن زيادة اعداد الخريجين سوف تؤدى الى زيادة الطلب على اعمال مناسبة لهم ، و ان تحقق ذلك على مدى زمنى ليس بالقريب . و الحديث عن الاختلال أو التوازن يدعونا الى التساؤل حول اختلال أو توازن فى مصالح من ، و أى الفئات . انه اختلاف أو توازن لمن تندمج مصالحهم فى مسيرة الأوضاع الراهنة ، و يحرصون على ان تستمر فى موازناتها و توجهات مسيرتها القائمة .

و فى هذا الصدد ` أثبتت الإحصاءات أن معدل البطالة بين خريجي الجامعات و التعليم العالى تقل عنها بين خريجي التعليم الفني ، و هو عكس الاعتقاد السائد . و يرجع ذلك إلى قدرة خريجي التعليم الجامعى على ايجاد فرص عمل لهم ` يضاف إلى ذلك كله أنه رغم التردى فى نوعية هذا التعليم إلا أنه يتيح قدرا متفاوتا من الاستنارة و العقلانية و التفكير المنطقي و الحس العام فى نظرة اولئك الخريجين إلى أمور الحياة فى ابعادها الشخصية و المجتمعية . و هذا ما يلاحظه المرء من أن موجة العنف - لا منطق العقل - هى التي تجتاح خريجي التعليم نون الجامعى فى الاغلب الأعم مما يسلم هؤلاء الى ساحات المتطرفين ، و الى جماعات المخدرات و غيرها من صور الانحراف و الاجرام .

و يتضح القصور فى فرص الالتحاق بالجامعات من بين خريجي الثانوية العامة و الفنية و الأزهرية من البيانات التالية

المجتمع قد وصل في أيامنا إلى درجة عالية من التوازن ، و أن التفاوض بينهما قد غدا
تفاوضا سلميا لس فيه ما يعكر أجوائه من الجدل أو التباين أو الصراع ، وترسخت
القناعة بين الطرفين في إطار حشد من التبريرات الفنية " و العلمية " (٥) بيد أن هذه
القناعة كنز لا بد أن يفنى ، و مرد ذلك إلى أنها تحجب خلفها حشداً مزياداً من
الحقائق و الوقائع الموضوعية المناهضة مما يتجلي فيما تضطرب به الجامعة بين الفينة و
الأخرى من تدمر و صيحات للتغيير الحقيقي ، و من صراع بين مختلف الايديولوجيات
، و من نقد لقدرات الخريجين و مهاراتهم . أضف إلى هذا ما ينسب للجامعة من
تخلف في الاهتمام - تدريسا و بحثا - بقضايا المجتمع الحاكمة و أزماته المتلاحقة ، بل
أنه يسود في المناخ الجامعي بصورة عامة عزوف عن الاقتراب منها بحكم حيادته العلم
و موضوعيته ، أو من خلال الاستعلاء على تلك القضايا و الأزمت . و ليس بمستغرب
أن تشعر الجامعة و الجامعيون بهذا الاستعلاء أو النظرة من عل في بنية اجماعية تجثم
الامية فيها على عقول ووعي نصف القوى العاملة

فرص الالتحاق بالجامعة :

لقد استقر قناعات كثيرة منها أن معيار القبول في الجامعة هو نتائج الثانوية العامة
، و هي المدخل الوحيد لحرما و قاعاتها ، لأن تلك الشهادة بشروطها و حدودها
الزمانية و المكانية هي الضمان الحاكم لتكافؤ الفرص و الملحوظ أن أعداد الملتحقين
بالجامعات قد أخذ في التناقص خلال السنوات القليلة الماضية كما تناقص عدد
الخريجين ، إذ يتضح ذلك من الجدول التالي :

المائة فى امتحان الثانوية العامة ، كما تناقصت نسبتهم بحوالى ٧٧ فى المائة فى الالتحاق بالجامعات و بحوالى ٦٢ فى المائة من جملة المتخرجات . كذلك يتضح التفاوت بين الجنسين حين نجد أنه فى عام ١٩٩٠ / ٨٩ كان نسبة الملتهقات فيما يسمى بالكليات .

و من الجدول السابق يتضح أن متوسط نسبة الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانوية العامة لم يتجاوز ٣٨٢ فى المائة . و ترجح سياسات تضيق القبول فى السنتين التاليتين انخفاضا فى النسبة عما كانت عليه عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ . و مبدأ التناقص فى فرص الالتحاق بالجامعات انطلاقا من التناقص فى نسبة الالتحاق بالثانوية العامة من خريجي التعليم الاعدادى ، كما يظهر من نسب التغير فى أعداد الطلاب لكل من التعليم الاعدادى و الثانوى و الجامعى ، فى ضوء البيانات التالية :

جدول رقم (٣)

نسب التغير فى اعداد الطلاب فى المراحل الاعدادية و الثانوية و الجامعية (١١) من

٨٦/٨٥ - ٩٠ / ٨٩

البيانات	الاعدادى	الثانوى	الجامعى
نسبة التغير فى اعداد الطلاب بين عامى ٨٦/٨٥ - ٩٠/٨٩	+ ٥٩٨	+ ٠١	- ١٣٨

و يعنى هذا أنه فى الوقت الذى زادت فيه اعداد الطلاب فى المرحلة الاعدادية زيادة كبيرة ، ظلت نسبتهم ثابتة تقريبا فى المرحلة الثانوية العامة ، بينما تناقصت بنسبة ملحوظة فى التعليم الجامعى خلال الفترة من ٨٥ / ٨٦ - ٨٩ / ٩٠ و خلاصة كل هذه المؤشرات توضح محدودية فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى ، بل و ناقصها بالنسبة لمجمل المراحل التعليمية و تدفق الطلاب خلالها بالكليات النظرية الى مجموع الملتهقين من الذكور تقدر بحوالى ٥٦ فى المائة بينما بلغت بحوالى ٤٧ فى المائة بالكليات العملية .

و مؤشرات الجدول التالى توضح التباين بين نسبة الإناث الى الذكور و تطورها

خلال السنوات من ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الى ١٩٨٩ / ١٩٩٠

جدول رقم (٤)

التوزيع النسبي للطلبة و الطالبات فى الجامعات (١٢)

البيان	السنة					
	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	% للتغيير من عامي ٩٠/٨٩ ، ٨٦/٨٥
الطلبة	٦٦٧	٦٧٥	٦٦٥	٦٦٣	٦٥١	- ١٦٩
الطالبات	٣٣٣	٣٢٥	٣٣٥	٣٣٧	٣٤٩	- ٧٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	- ١٣٨

و نسبة البنات الى البنين فى التعليم الجامعى محدودة حتى بمقارنتها ببعض الدول العربية أو بكثير من الدول النامية الأخرى. ورغم أنه يبدو تحسن بسيط بين طرفي الفترة إلا أن الأعداد المطلقة للطالبات تناقصت تناقصا مطردا من ٢١٥٣٨٤ عام ٨٦/٨٥ إلى ١٩٨٧١٢ طالبة عام ٩٠/٨٩ ، بيد أن نسبة التناقص لديهن أقل من نسبة التناقص لدى الذكور من الطلاب .

و نستقرئ مما سبق من بيانات عن واقع التعليم الجامعى للبنات أنه لا يزال محدودا ، و يتطلب توفير الأجواء و الامكانيات التى تجعل فرصة منامية و مقاربة مع البنين . و ليس هنا مجال التأكيد على أهمية تعليم البنات الى المستوى الجامعى فى تطوير المجتمع و حيويته حين تتمكن من الدخول الى سوق العمل بقدرات تعين على كفاءة انتاجية عالية . هذا فضلا عن أن تعليم البنات تعليما جامعيًا له تشابكات و ترابطات مع عديد من المتغيرات المجتمعية ، فهو مرتبط بصغر حجم الاسرة ، و بالصحة الوقائية و إصباح البيئة ، و بالمشاركة السياسية و الاجتماعية الواعية . كذلك اظهرت بعض الدراسات فى بعض الاقطار النامية الارتباط الإيجابي العالى بين التعليم الجامعى للأُم و الحرص على تعليم بناتها حتى التعليم الجامعى أو إلى أقصى ما تستطيع قدرتهن ، وهو ارتباط أعلى من ارتباطه بتعليم الاب .

و إذا كان للجامعة دور فى توسيع فرص التعليم للبنات فإن على المجتمع و بخاصة

أجهزته الثقافية نور هام فى مقاومة تلك القوى و القيم و المواصفات الاجتماعية التى قد تقوم حائلاً أو محدداً لتوسيع فرص التعليم الجامعى للفتاة ، و خاصة من المناطق الريفية ، أو من تلك البيئات المحافظة التى ترى أن لتعليم البنات حدوداً لا تتجاوز بلوغها سن المراهقة .

من الالتحاق إلى التعليم والتعلم :-

و إذا انتقلنا من مجال فرص الالتحاق بالجامعة و سياساتها الراهنة ، فلا بد أن يمتد بنا الحديث الى مجال التعليم و التعلم فيها بما يحويه من مفاهيم و مضامين ، توجهات . و يطرح هذا المجال جملة من الإشكاليات و القضايا المحورية التى لا يتسع هذا المقال إلا لتناول بعضها باختصار فى سياق الحوار بين الجامعة و المجتمع المصرى و لابد من التأكيد على أنه التوسيع النسبى للفرص فى التعليم الجامعى ، و خاصة منذ الستينات حتى أوائل الثمانينات قد جاء نتيجة لتغيرات و تدافعات اجتماعية و ضغوط سياسية ، لكن مفاهيم التعليم و مضامينه لم تتأثر كثيراً بتلك التفاعلات المجتمعية ، وإن كان قد حدث بعض التطورات المحدودة كإنشاء كلمات أو تخصصات جديدة بيد أن فلسفة المعرفة و مقاصدها و توجيهاتها و تنظيمها و طرائقها ظلت أسيرة نموذج ثقافى مسيطر على نوع المعرفة و طبيعتها و مصادرها و أسلوب التعامل معها و وسائل تحصيلها و توظيفها ..

ولعل أهم قضايا التعليم و التعلم تلك المرتبطة بدور الجامعات بين نقل و توصيل الرصيد الثقافى من ناحية وظيفتها فى تطوير ذلك الرصيد و تجديده و تنميته و إذا كان للجامعة أن تقوم بهاتين المهمتين ، فما هى خياراتها و انتقاعها فى كل منهما ؟ و مثل الجامعة نقطة التقاء فاعلة و فعالة فى ممارسة و توظيف علومها و أنشطتها و آلياتها فى إطار أيديولوجيات ترتبط بقوى المجتمع و مؤسساته و أنماط العمل و علاقات الإنتاج السائدة و فى الوقت الذى نستطيع فيه العمل من خلال كونها و سيطراً و قناة لإعادة إنتاج الرصيد الثقافى الراهن و بنياته الاجتماعية ، فإنه يمكنها أن تستأثر بقدر لا يسددها به من الاستقلالية الذاتية^(١٤) . و بعبارة أخرى هل تسعى الجامعة إلى نقل و تبرير

النموذج الثقافى للعقده، والفئات المسيطرة سياسة واقتصاداً و مكانه ، أم أنها تبذل جهداً مقصوداً لفهم المتغيرات الداخلية والخارجية لإحداث حركة و صيرورة أكثر وعياً بمطالب التغيير ، حتى تصبح عاملاً له تأثيره فى الواقع بما يحقق حركة ثقافية و اجتماعية من أجل أنه تتنامى مقومات نظام إجتماعى أكثر عدلاً وأكثر تحرراً و ديمقراطية .

وحين نذكر أهمية التجديد للرصيد الثقافى نذكر دور الجامعة المصرية و توظيفها الاجتماعى فى عقدي الثلاثينات و الأربعينات ، حين انطلق منها فكر التنوير و التحديث و العقلانية على أيدي أساتذتها من أمثال لطفى السيد ، وطه حسين ، ومصطفى مشرفة . و أحمد أمين ، وأمين الخولى ، وعبد الرزاق الشهورى وغيرهم من أساتذة وطلاب ذلك الجيل . ولم يقتصر بما يخدم تحريك الواقع المصرى . وأرتبطت فى العقدين الآخرين بصورة واعية أو غير واعية بالتبعية أو الإعالة الفكرية و العلمية لمستوردات النموذج الثقافى الغربى الذى تقرره النظم الرأسمالية الغربية ومصائر السيطرة العلمية و التكنولوجية فى الدول الصناعية .

و لا يزيد أن نفضل فى نتاج التعليم و التعلم فى جامعاتنا ، فالمعروف أنها تنتج أشخاصاً " مبرمجين ، يؤثرون ثقافة الذاكرة بالطريقة البنكية " حسب تعبير باولو فريرى . و العلم عندهم مادة حفظ و ليس منها للبحث و التجريب و الاختبار و الاستنباط ، وما تزال تغطى بعض المعارف سحاباً من أساطير التفكير الخرافى ، تون تعمق للوقائع و الحقائق ، كما تختلط بها أيضاً ضروب من التجهيزات لا تستند إلى تقويم مختلف الرؤى و وجهات النظر .

وإذا كانت جامعاتنا مقصورة فى متابعة انتاج المعرفة المتجددة ، ومؤكدة على مجرد العقلانية الفنية للمعرفة وأوهامها باعتبارها موضوعية ونهائية ومطلقة وصالحة لكل زمان و مكان ،، فإنها ما تزال تنظر إلى العلوم الطبيعية و الاجتماعية و الانسانية بطريقة مجزأة ، و يندر أن ترتبط الفيزياء بالكيمياء ، و الرياضة بإدراك العلاقات و الشروط ، تأثير الجامعة على قاعاتها و دروسها ، بل أمتد إلى خارجه فى مختلف مؤسسات المجتمع و أنظمتها و سياساته ، مما لا يتسع المجال للتفصيل فيه . و لعله من الغروض التى تساندها شواهد متعددة أن تلك الانطلاقات قد أصابتها فى العقدين

الآخرين على وجه الخصوص عوامل الجمود الفكرى و البيروقراطية الادارية و الازعان لمطالب السلطة وتوجيهاتها مما جعلها تفقد دورها الريادى الطليعى فى التجديد و الابداع الثقافى ، ومن ثم تولد لديها من المناعة و القناعة ما جعلها تنتصر على كثر من محاولات الاصلاح و التطوير و اختزلت جهودها فيما تمنحه من شهادات و ما تجتره من معارف لمواجهة مقتضيات الشرائح الاجتماعية المهيمنة على مقدرات السلطة و الثروة و النفوذ .

و بعد أن كانت الجامعة ركيزة من ركائز استقلال الدولة ، ولم تستطع أن تسهم بفاعلية مؤثرة فى إرساء دولة الاستقلال . ونشير بذلك إلى احتضانها لنموذج ثقافى يؤكد استهلاك المعرفة ، وبخاصة المعارف التى تعلمها اساتذتها فى الغرب (وعنه) وسيطرته على المناخ الثقافى بصورة عامة ، دون أن تحاول انتاج المعرفة التى تسهم بها ابحاثها وتأملاتها النسبية ، و نادراً ما يلتقى الزمان بالمكان فى التاريخ و الجغرافيه و الاجتماع و الاقتصاد و من المعروف أن أهم مكتشفات العلم التجريبي الحديث انما تتم حالياً على الحدود الفاصلة حالياً بين المجالات العلمية وأن الاكتشافات العلمية و تطبيقاتها التكنولوجية إنما هى نتاج تكامل وتشابك بين مختلف التخصصات ، وإن دراسة القضايا الاجتماعية و الاقتصادية تطلب مقارنة كلية ، ومستمدة من تحايل النظم و تقاطع التخصصات^(١٥) . و الخلاصة أن مناهج التعلم السائدة ما تزال تقليدية قاصرة عن مابعة الثورة العلمية الثالثة وتضميناتها التكنولوجيه و المعلوماتيه . واذ نؤكد على المنهج التكاملى فيما ينبغى أن تسلكه جامعاتنا ، فإن هذا لا يلغى قيمة التخصص الدقيق ، فالاسلوبان ضروريان ، بل أن من المفيد أيضاً أن يتلقى طلاب التخصص قدراً من الفهم و الوعى بأساليب التكامل بين العلوم و المعارف .

وإذا كان إنشغال التعليم و التعلم فى الجامعة معنيا بالعقلانية الفنية - مع قصورها مضموناً و تكاملاً - فإن التجاهل الأخطر هو ما يطلق عليه بالعقلانية الاجتماعية - و يقصد بذلك تكييف المعرفة الفنية وآلياتها و مناهجها بل وابداعها من أجل فهم الواقع المحلى و إدماج العلم و التكنولوجيا فى الحياة اليومية فكراً و سلوكاً - من أجل تكوين روح نقدية قادرة على توظيف المعارف بما يمكن من إيجاد تصورات جديدة وبدائل لحل الأوضاع و الظروف الحالية ، وإلى توقع غير المتوقع ، و علم التكيف الرشيد

مع المتغيرات ، وإلى القدرة على الفعل و التأثير ، وعلى تسليط الضوء على كل ما هو نسبي في طريقه أنى يدرك بها الناس العالم ، الذى يعيشون فيه (١٦) إذ ليس هناك حقائق مطلقة أزلية فى فهم ذلك العالم ، بل و ليس هناك أفراد أو نخبة تمتلك وحدها الحقائق المطلقة حول عالم الطبيعة و المجتمع .

و الخلاصة أن المشكلة المستعصية فى تعليم جامعاتنا هى الاهتمام بكمية المعلومات ، وفى حين أن يمكن الحصول عليها إذا ما توفرت لدينا أساليب البحث عنها فى عالم الحاسوب و نظم المعلومات وإلى عدم التفاتها إلى توليد الشوق و المهارة للتعليم الذاتى . كذلك يركز تعليمنا الجامعى وما قبل الجامعى على التعليم عن طريق الحديث عن الاشياء ، لا من خلال التفاعل معها ، أو كما قال أحد الابداء نتعلم عن طريق رأنحة الاشياء دون أن نبصرها . أضف إلى هذا أن تعليم المعارف - علمية و اجتماعية و انسانية ينبغى أن تتم فى سياق اجتماعى تاريخى ، وفى إطار قيم و منظورات معيارية ، تخفيفا من مخاطر الايديولوجية الوضعية التى توحى بصحة الحقائق و علميتها فى صورتها الجزئية ، و من ثم يصعب توظيفها الاجتماعى الفعال ، حين تفقد إطار العقلانية الاجتماعية و ملامتها لخصوصيات المجتمع و الجماعة و البيئة ، و مقومات ماضيها الحى و حاضرها المتطور و مستقبلها المنشود .

وفى قضايا الحوار بين الجامعة و المجتمع تحتل قيم المشاركة الديمقراطية و ممارساتها فى طول الساحة الجامعية و عرضها مكانة متميزة ضمن ما تقوم به من أدوار . وفى الجامعة وفى غيرها من مؤسسات التعليم تفرس بنور الديمقراطية فى المجتمع فى تربية " الديمقراطية الداخلية " التى تمارسها تلك المؤسسات التعليمية ، و خاصة على مستوى الجامعة حيث يبدأ وعى الطلاب فى النضج ، وفى الاحساس بآيم العمل المشترك . وللديمقراطية الداخلية و أوضاعها و حدودها فى جامعاتنا حديث آخر .

المراجع

(١) محسوبة من : احمد اسماعيل حجي ، المعونه الامريكية للتعليم فى مصر سلسة قضايا تربوية ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص٤٢

(٢) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٠

(٣) انظر مهدى المنجرة " الموارد البشرية من مدخل العلم والتقنية " فى كتاب تنمية الموارد البشرية ، المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٨٩ ، ص ٢٧٩ - ٢٩٦

(٤) انظر حامد عمار " التوظيف المستقبلى للنظام التربوى " فى مجلة التربية والتنمية العدد الثانى ، ١٩٩٢ (تحت الاصدار حاليا)

Henry A. Giroux, Theory and Resistance in Education, (٥)
Bergin & Garrey, New York,1983, PP.17-18.

(٦) الجهاز المركزى للتعينة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى عام ١٩٩١

UNESO, Statistical Yearbook,1990, Paris (٧)

(٨) وزارة التعليم ، مبارك والتربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٢.

(٩) المرجع السابق ص ٧٣ .

(١٠) محسوبا من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء ، المرجع السابق

(١١) محسوبا من المرجع السابق .

(١٢) محسوبا من المرجع السابق .

World Bank Discussion Papers, Womens Work, (١٣)
Education and family Welfare in Peru Washington
1991,P.18

(١٤) اليونسكو / المعهد الدولى للتخطيط التربوى . التعليم العالى و النظام الدولى
الجديد ترجمة مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ص ٢٠٧ .

(١٥) دنيس ج أو سبورن " العلم و التكنولوجيا و التربية " فى كتاب اليونسكو . تأمل
فى مستقبل التنمية التربوية ، ترجمة ، انطوان خورى بتكليف من مكتب اليونسكو
الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٨٦ ص ١٢٢ - ١٢٨

(١٦) ميرسيا مالتيزا " تطور مناهج الدراسات العلمية " فى المرجع السابق ، ص ١٣٦

النمو العلمي والمهني للمعلم الجامعي

١. د أحمد حسين اللقاني *

من الأمور المستقرة والثابتة على المستوى العالمي أن الجامعة مؤسسه مجتمعية تحمل مسئولية القيادة والريادة ، فهي تملك المعرفة والفكر معا . وقد أنشأها المجتمع لتحمل هذه المسئولية ، ومن ثم فهي مطالبة بتربية المواطن المؤثر والفعال في الحاضر والمستقبل، هذا الحاضر الذي نعرف عنه الكثير وذلك المستقبل الذي نعرف عنه الا أقل القليل على الرغم من الدراسات المستقبلية التي تحاول أن تلقى الضوء على الملامح العامة للمستقبل .

و اذا كانت الجامعة تمتلك المعرفة فهذا يعني دراسة و تعمقا و تمكنا ، و اذا كانت تمتلك الفكر و المفكرين هذا يعني تأصيلا و منهجية علمية في التفكير ، و من خلال هذا و ذاك يكون دور الجامعة كقوة مؤثرة في حركة المجتمع و تطوره .

و الجامعة من خلال هذه الرؤية ليست مجرد معلم و كتاب أو قاعة للمحاضرات و لكنها :

* معلم على أعلى مستوى من التمكن العلمي و القدرة على إستخدام العلم كوسيلة فاعلة و مؤثرة في البنية العقلية و النسيج الوجداني للمواطن ، و هو ما نتوقع أن ينتقل الى المجتمع في شكل تطبيقات و ممارسات يومية

تعكس الرؤية العلمية للجامعة في مواجهة المشكلات .

* مصادر عديدة و متنوعة للمعرفة يعمل فيها الطلاب عقولهم للبحث عنها من أجل أن تكون لهم رؤى و فلسفات خاصة تستمد قوتها من منطلق العلم من أجل الفهم و التفسير و الضبط و التنبؤ ، و هذا افضل استثمار بشري اذا كان للمواطن ان يقود حركة المجتمع نحو التقدم و ليعيش في القرن القادم .

* أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية - جامعة عين شمس .

* و الجامعة فى المقام الأول خبرات نخططها نحن ونقوم بتنظيمها وإدارتها بحيث تكون على درجة عالية من الثراء تجعل منها مواقف نابضة بالحياة يستشعرها كل من يمر بها من الطلاب و ينفصل بها فتحركه الى الامام فكرا و وجدانا و أداء، و هكذا تكون المعرفة وسيلتنا لبناء شخصيات متكاملة .

* و البحث العلمى من وظائف الجامعة ، يقوم به معلم الجامعة و طالب الجامعة ، و الهدف من وراء ذلك نمو الخبرات و تزايد تراكماتها سواء لدى المعلم أو الطالب ، و يرتبط بهذا تراكمات معرفية تضاف الى ما توصل اليه الباحثون و استثمار طاقاته الى اقصى درجة ممكنة .

* و الجامعة أيضا مناقشات و مجتمعات و مشروعات و دراسات ميدانية و عملية و دراسات عملية و تطبيقية و غيرها ، و كل هذا لا يعتمد فقط على قدرة المعلم الجامعى على نقل المعرفة من كتاب ما إلى عقل الطالب و لكنه يعتمد أيضا على تمهيد هذه المعرفة . أى توظيفها على النحو الذى يجعل منها وسيلة للاعداد لعمل أو مهنة معينة .

* و الأنشطة الطلابية مقوم أساس من مقومات العمل بالجامعة ، فاذا أتفق على أن الجامعة مؤسسة تربوية فى المقام الأول فهذا يعنى أن قاعات الدراسة مهما كان حجمها و قدرتها على الاستيعاب فهى ليست المجال الوحيد الذى تتم فيه هذه العملية ، و لكن ما يخطط و ما ينفذ من الأنشطة الطلابية يعنى مواقف مربية من الطراز الأول لا بد من التكامل بينها و بين ما يجرى فى قاعات الدراسة ، و مع ذلك فلا يزال الاتجاه السائد بين أعضاء هيئة التدريس هو تجنب المشاركة فى هذا البعد الهام من الحياة الجامعية .

* و التفاعل بين كل أطراف العملية التعليمية التربوية داخل الجامعة هو أحد المعايير الأساسية التى تكشف عن مدى النجاح فى تخطيط الخبرات و استثمارها من أجل بناء شخصيات ناضجة و متكاملة ، و يصعب تحقيق ذلك الا من خلال فرص عديدة للالتقاء بين جميع الاطراف حيث المناقشة و الحوار الجاد الذى يتعلم الجميع منه مهارات التحدث و الاستماع و التفكيك و غيراً من المهارات الأساسية .

* و على المستوى الادارى هناك مدرس و أستاذ مساعد و أستاذ و هناك المعيد و المدرس المساعد ، و هناك أيضا وظائف رئيس القسم و الوكيل و العميد . و هى كلها

مستويات ووظائف لها مسؤولياتها وتفاعلاتها فيما بينها ومع الجهاز الإدارى ومع الطلاب ، وهذا يعنى أن هناك حاجة ماسة الى تأصيل مسارات التفاعل بين كل هذه الأطراف ، وهو أمر يحتاج الى التزام بالتقاليد الجامعية وممارسة للحرية و المرونة و الفكر المفتوح .

* ان الجامعة تسعى دائما الى توفير كل ما يساعدها على مواجهة ما يعترض العملية التعليمية التربوية من مشكلات ، فالاعداد متزايدة و التصنيفات التربوية متنوعة و من ثم فان الجامعة على درجة كبيرة من الحساسية لكل ذلك . و المهم فى كل ذلك أن يحدث التعلم فى أفضل ظروف ممكنة ، و بالتالى فانه ليس من المقبول أن نظل نردد القول بأن التعليم استثمار بشرى دون أن نؤمن بذلك حقيقة أو نسعى سعيا مدركا وواعيا لتحقيق ذلك .

و لقد ادركت جامعات مصرية عديدة و خاصة جامعة عين شمس أن النمو العلمى و المهنى للمعلم الجامعى أمرا حتميا تفرض الكثير من المتغيرات العلمية و التكنولوجية و المجتمعية .

و قد اهتمت نخبة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس بهذا الأمر منذ ما يقرب من عشرين عاما ، ففكروا و تأصيلوا و مارسوا مما إنعكس على الجامعات المصرية الأخرى ، و كان لهذا كله أثره البعيد فى إعداد الكثير من الدورات المتخصصة فى إعداد المعلم الجامعى التى إعتمدت فى جوهرها على خبرات الآخرين و فهم طبيعة العلاقة المتكاملة بين النمو العلمى من ناحية و النمو المهنى من ناحية أخرى ، و قد إعتمدت تلك الدورات على مجموعة من الأسس لعل أبرزها الحوار العلمى المستنير بين التربويين و المتخصصين فى المجالات المعرفية الأخرى من أجل النظر فى كيفية التلؤلؤ و التطويع للمفاهيم العلمية من أجل المواقف التدريسية ، و من هذه الأسس أيضا الايمان بنمو الخبرة ، أى أن رواد هذا العمل أدركوا منذ البداية بأهمية التعلم الخبرى و نموها المستمر و دعم نواحي القوة و تلافى نواحي الضعف على طول العديد من السنوات . و من تلك الأسس أيضا دراسة خبرات بعض الجامعات فى نول المتقدمة فى هذا الشأن و الأخذ عنها بالقدر الذى يتفق مع ظروف واقعنا فى التعليم الجامعى . و لقد أدرك الرواد منذ البداية أن التقويم الذاتى من أهم عوامل تعديل مسار العمل فى

هذا المجال ، و لذلك فان للرواد دورهم أيضا الذى لا يقل فى الأهمية عن دور الرواد

و عندما يتوافر القدر المناسب لرواد جامعة عين شمس فى مجال إعداد المعلم الجامعى أنشئ مركز تطوير التعليم الجامعى الذى اتسقت أهدافه و مهامه بحيث أصبح إعداد المعلم الجامعى من مهامه و ليس المهمة الوحيدة .

و لذلك يتولى هذا المركز إجراء البحوث العلمية لتقويم و تطوير البرامج التعليمية بكليات الجامعة و عقد الندوات و المؤتمرات و التدريب و غيرها مما يساعد على التطوير الحقيقى لمستوى المعلم الجامعى و خاصة من الناحية المهنية و الآن .. هل هناك ضرورة للنمو العلمى للمعلم الجامعى؟

إن العالم يموج بالتطورات العلمية و المبتكرات المتسارعة التى يعجز الإنسان أحيانا عن ملاحظتها ، و من ثم فلا بد من ملاحقة العصر و اعداد أجيال على مستوى العصر قادرة على المشاركة فيه و تطويره و معايشة مستقبل لم تكشف الدراسات المستقبلية الا عن قليل منه .

و هكذا نرى أن عضو هيئة التدريس الباحث و عضو هيئة التدريس المعلم و عضو هيئة التدريس الباحث و المعلم ... تمثل نوعية عضو هيئة التدريس الذى يعمل بالعمل الجامعى ، و هى نوعية اذا توافرت إنعكس ذلك على الكفاءة الداخلية للعمل الجامعى و على ناتج هذا العمل.

ان هذا يعنى اننا نحتاج الى معلم جامعى يمتلك العديد من الكفايات العامة و النوعية الأساسية ليكون باحثا و معلما و هو الأمر الذى يمكن أن تدعى توافره لدى كل من حصل على مؤهل علمى يؤهله للعمل الجامعى ، اذ ان هناك فرق كبير بين ما نعرف و بين قدرتنا على تعليم هذا الذى نعرفه للأخرين ، و بين أن نكون قادرين على تغيير استراتيجية المعرفة و تحويلها من هدف لذاتها الى كونها وسيلة لتحقيق أهداف راقية ترجوها الجامعة و المجتمع .

و من هنا تبدو الحاجة الملحة للنمو المهنى للمعلم الجامعى طالما ظل يمارس المهنة ، فنحن نعيش واقعا تعليميا فى الجامعة يتميز بما يلى :

* جامعة الاعداد الكبيرة و هو ما يحتاج الى الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة من أجل

توفير خدمة تعليمية مناسبة كما ونوعا .

* الحاجة الى رؤى جديدة لأساليب تدريس مغايرة لما الفناه عبر مراحل تطور الفكر التربوى .

* أننا نلتمس تطورا فى العلوم التربوية يسعى دائما الى تقديم مستخدمات يمكن توجيهها لتطوير الواقع التعليمى على مستوى الجامعة بكل ما فيه من تحديات ومشكلات .

* هناك خبرات محلية وعالمية ناتجة عن تبني الكثير من أعضاء هيئة التدريس لوجهة نظر مؤداها أن عضو هيئة التدريس لابد أن يكون مبادئاً ومجرباً ، و من هنا تتوافر خبرات فاعلة يمكن الاستفادة منها على مستوى واسع .

و هكذا فان هناك توازن بين خطين اساسين هما خط النمو العلمى و خط النمو المهنى لعضو هيئة التدريس بالجامعة .

و من خلال هذه الرؤية نستطيع القول أننا فى حاجة الى تصور لمسار النمو العلمى (المهنى للعلم الجامعى)

و يقوم هذا التصور على مجموعة من المسلمات هى :

١ - الاستمرارية : فالنمو العلمى و المهنى مستمرين ، لأن العلم فى تطور دائم ، كما أن التطورات العلمية فى مجال التربية لا تتوقف ، و من ثم فان عضو هيئة التدريس لا يمكن بل ولا ينبغي أن يوقف نموه العلمى أو المهنى فى أى مرحلة ولكنه يجب أن يستمر باستمرار ممارسته للمهنة إذا كان له أن يواكب حركة التطور المستمرة .

٢ - الشمول : ويقصد به أن ينظر إلى عضو هيئة التدريس (فى المستقبل) باعتباره وحدة واحدة ، فكما ان نموه العلمى يعد امرا اساسيا ، فان نمو مهاراته العلمية و الشخصية يعد امرا هاما أيضا ويرتبط بهذا تنمية القدرة على النقد الموضوعى و اصدار الأحكام الى جانب البناء القومى و ما يرتبط به من سلوكيات مناسبة لمجال العمل الجامعى .

٣- الأخذ بمستحدثات العلم و التكنولوجيا : فكل المبتكرات فى هذا المجال جاءت كمراحل من مراحل التطور العلمى لمواجهة مشكلات ملحة يعانى منها الواقع التربوى ، وهكذا فانه ليس من المعقول أو المقبول علميا أن يظل عضو هيئة

التدريس يتعامل مع جامعة الأعداد الكبيرة بذات الأساليب التي تستخدم مع الأعداد الصغيرة ، وهنا تبدو الحاجة الى الانفاق المناسب من أجل توفير تلك المستخدمات و التدريب على استخدامها .

٤ - **التنوع فى العمل الجامعى** ، فعضو هيئة التدريس ليس مجرد محاضر ، ولكنه منظم ، ومدير لمواقف الخبرة ومدير لحلقات المناقشة ومدير لمسارات التفاعل ، وهو الى جانب هذا يمارس العمل مع خلائه فى المزرعة و الورشة و المعمل و المستشفى و غيرها ، وهو ايضا مسئول عن الريادة العلمية و الطلابية و يجب أن يشارك فيها

٥ - **ان المعلم الجامعى مرب فى المقام الاول** : و هكذا تصبح المسألة لكل قدر من المعرفة التى تحتوى الطلاب ليس الا نورا قاصراً و جزئياً فى اطار مجموعة أخرى من الأنوار و الوظائف ، و بالتالى فان هناك حاجة ماسة الى مفهوم جديد لاستراتيجية المعرفة يجعل منها وسيلة لتربية شخصية متكاملة بمن أجل ممارسة أعمال ومهمة معينة .

٦ - **ان المعلم الجامعى مطالب بأعلى مستوى من الابداع** : و سبيله الى ذلك و اعمال فكره ووضع تصورات كل ما يواجهه من مشكلات هو و طلابه ، و يبقى بعد ذلك أن ينقل هذه التصورات من المستوى النظرى الى مستوى التطبيق اثره للمجال و اثره للنظرية ذاتها و يعد هذا من المداخل الحقيقية لتطوير مستوى الاداء المهنى فى الجامعة .

٧ - **ان تبادل الخبرة بين أعضاء هيئة التدريس مبدأ اساسى يجب إقراره** : فالتعليم الخبرى يعنى أن من يصل من خلال الممارسة الى أسلوب ما أو حل ما لمشكلة معينة لابد ان ينقلها الى الزملاء سواء على مستوى الكلية أو على مستوى كليات الجامعة بوجه عام ، ومن ثم فلا بد من الاتصال الدائم و عرض تلك الخبرات .

٩ - **ان مبدأ التنفيذ الراجعة مبدأ فى غاية الاهمية** : فلا بد من الاستفادة مما قد تقع فيه من أخطاء ، كما يجب ان نستفيد من أخطاء الآخرين ، وهذا كله يمكن أن يساعد على تعديل مسارات العمل فى الاتجاه المرغوب فيه .

١٠ - **إن العمل فى اطار مهنة التعليم الجامعى لا يمكن بل و لا**

ينبغي أن يبدأ من فراغ : ولكنه لابد أن يقوم على فلسفة محددة وواضحة الأبعاد ويلتزم بها جميع من يعملون في هذا المجال ، ويقصد بالالتزام الفهم والوعي والايمان و الحرص على ترجمة هذه الفلسفة الى عمليات و اجراءات يومية فى أثناء ممارسة المهنة .

و بناء على ذلك لعلنا نستطيع ان نقدم التصور المقترح فى اطار هذه المجموعة من المسلمات التى يجب الالتزام بها عند التخطيط لتطوير مستويات الأداء العملى و المهنى لمعلم الجامعة .

أولا : عندما يصل المدرس المساعد مرحلة ما قبل الانتهاء من رسالته لدرجة الدكتوراه يجب ان تتاح له فرصة الانتظام و التفرغ لحضور دورة تدريبية مكثفة لا تقل مدتها عن شهر كامل حيث يدرس بعض الجوانب النظرية و التطبيقية فى العلوم التربوية بهدف التوصل الى حد ادنى من التمكن من المهارات الاساسية اللازمة للعمل فى المهنة ، وهذا تتطلب بداية ان تكون هناك دراسات متعمقة تحدد من خلالها المعارف و المفاهيم و الاتجاهات و المهارات الاساسية اللازمة لمعلم الجامعة ، و التى يتم فى ضوء منها تخطيط الدورات التى من هذا النوع .

ثانيا : قد يحصل عضو هيئة التدريس على الدكتوراه من الخارج و فى هذه الحالة قد يحصل على دراسات تربوية مناسبة أو غير مناسبة ، و فى جميع الاحوال لابد من النظر فيما أتبع من تلك الدراسات للتعرف على مدى التشابه و الاختلاف بينه و ما يتاح للحاصلين على الدكتوراه من الخارج ، و يمكن ان يعفى عضو هيئة التدريس من حضور هذه الدورة عمليا أو يشترط اجتيازه لها بنجاح قبل التعيين فى وظيفة مدرس .

ثالثا : هناك من المعيدين و المدرسين المستخدمين من يكلفون بالاشراف على الدراسات العملية و العملية الميدانية ، و على الرغم من ملائمة مستوياتهم العلمية لتحمل أعباء هذه المسئولية الا أن الجانب المهنى يكون عادة نون المستوى المطلوب حيث لم تتح لهم فرص لدراسة هذا الجانب من قبل ، و من ثم فانه من المناسب أن توضح برامج تدريبية مفيدة لا تقل عن أسبوعين على مستوى المعيدين و المدرسين المساعدین

من أجل دراسة استراتيجيات التدريس المناسبة خاصة مع المجموعات الصغيرة .
رابعا : عقد دورات تجديدية يحضرها كل من يتقدم لشغل وظيفة استاذ مساعد
 و أستاذ تقدم لهم فيها كل المستحدثات التى طرأت على مجال العلوم التربوية وكذا
 التجارب الجديدة ونتائج البحوث و الابداعات المحلية والعربية والعالمية ، ومن المفيد
 فى هذه المرحلة أن تتاج الفرص للمشاركين فى هذه الدورات الاطلاع على الكتب و
 المراجع المتخصصة واقتناء ما يناسبهم منها .

خامسا : تنظيم برنامج ندوات سنوى يدعى اليه كل أعضاء هيئة التدريس
 بحيث يتم تناول قضايا التعليم الجامعى ومشكلاته وأحدث التطورات فيه وتقديم
 الأوراق البحثية المناسبة ومناقشتها والنظر فيما يمكن أن يفيد كل عضو من أعضاء
 هيئة التدريس فى تطوير مستوى أدائه المهنى .

سادسا : عقد مؤتمر سنوى على مستوى الجامعة يختار لكل منها موضوعاً
 أو محوراً مهماً ، يتناول احدى القضايا الاساسية فى مجال التعليم الجامعى ، على
 أن يراعى فى هذا المؤتمر أن يشارك فيه أصحاب الخبرات المحلية والعربية والعالمية
 حيث يتم تبادل الخبرات المتاحة محليا ، على أن توضع توصيات كل مؤتمر موضع
 التنفيذ والمتابعة على مستوى الكليات وتحديد الصعوبات والمشكلات لطرحها على
 حلقات المناقشة فى المؤتمر التالى .

سابعا : تيسير حضور المؤتمرات المتخصصة فى موضوع تطوير التعليم
 الجامعى وخاصة من حيث نظم القبول ونظم الدراسة ومحتويات المواد الدراسية و
 أسلوب تنظيمها وأنماط عرض المادة العلمية وما يرتبط بها من أنشطة ميدانية أو
 معملية وأساليب التقويم .

ثامنا : إصدار نشرة شهرية تضم كل ما هو جديد فى ميدان التجارب و
 البحوث والتجديدات، الى جانب آراء أعضاء هيئة التدريس فى قضايا التعليم الجامعى
 وكذا تساؤلاتهم حول ماقد يعترضهم من مشكلات فى أثناء ممارسة العمل .

تاسعا : تخطيط ورش عمل للآتى :

١ - تصحيح المناهج الدراسية والوحدات والمودبولات والخصائص التعليمية و
 غيرها من أشكال التجديد التربوى .

٢ - و التدريب على مهارات التدريس من خلال أسلوب التدريس المصغر و
التدريس للمجموعات الصغيرة .

٣- تصميم و اعداد مواد تعليمية متنوعة فى مجالات التخصص المختلفة .

٤ - التدريب على استخدام الاجهزه و اعداد المواد التعليمية اللازمة لها بما فى
ذلك الحاسبات الالكترونية و أساليب تعليم المجموعات الكبيرة .

٥ - اعداد جداول المواصفات و بناء الاسئلة و تصميم الاوراق الامتحانية النظرية
و العملية .

٦ - التدريب على اعداد وسائل التقييم المناسبة لتقويم المنهج و لتقويم انماط
التدريس و التفاعلات ، أثناء التدريس .

عاشوا : تخصيص فترات تفرغ لمدة عام دراسى مثلا تتاح فيها الفرص لعضو
هيئة التدريس للدراسة و الاطلاع و اجراء البحوث و التجارب الميدانية ، و من الامور
المفيدة فى هذا الشأن أن يقدم العضو تقريرا شاملا عن جهوده و الخبرات التى
اتاحت له حتى تتاح الفرص لأكبر عدد ممكن من أعضاء هيئة التدريس للاستفادة من
خبرات الآخرين و تجاربهم .

أن هذا التطور المقترح أو الاطار العام الذى يمكن إعماده أسلوبيا لتطوير التعليم
الجامعى ليس إلا محصلا لخبرات السابقة فى مجال بورات اعداد المعلم الجامعى فى
العديد من الجامعات و تجدر الملاحظة أن البرامج الخاصة بإعداد المعلم الجامعى فى
الجامعات المصرية لا تسير وفق نسق واحد ، فبعضها يغلّب عليه طابع الدراسة النظرية
و المتمثل فى بعض المحاضرات و لا شئ غير ذلك ، كما أن بعضها الأخر و هو مزيج
من المحاضرات و بعض المناقشات ، و ربما بعض العروض التوضيحية أو غير ذلك ،
و مع ذلك فهناك برامج أخرى مثل برنامج جامعة عين شمس الذى مر بمراحل تطور
متعاقبة ، فقد بدأ ببعض المحاضرات و المناقشات و ورش العمل ، و انتهى الى نظام
الورش و التدريس المصغر و الندوات و المهم فى هذا الشأن أن يكون البرنامج مستندا
الى فلسفة محددة ، و بالتالى يكون مضمون البرنامج وسيلة لتكوين تلك الكفايات و
تنميتها الى مستويات مقبولة و متفق عليها .

و جملة القول هنا أن النمو العلمى و المهنى لعضو هيئة التدريس ليس ترفا و

ليس تزيادا أو تقليدا أو محاكاة لدول أو جامعات أخرى ولكنه أمر حتمى يفرض نفسه من أجل إثراء العملية التربوية و التعليمية بالمقدر الذى يعنى فى النهاية مواقف تعليم و تعلم أفضل و تكوين علمى و مهنى و شخصى فضل لخريجين الجامعة .

ان السمعة العلمية الجيدة للجامعة تقوما أساسا على عنصرين مهمين ، العنصر الأول هو نوعية المعلم الجامعى ، و العنصر الثانى هو الامكانيات المادية المتاحة ، و اذا كانت الدول تسعى جاهدة من أجل توفير الامكانيات المادية الكافية لتطوير الجامعات و التعليم الجامعى ، فلا يبقى الا ان ينظر الى نوعية المعلم الجامعى نظرة علمية شاملة ، و هنا يمكن ان تكون الجامعة قيادة و ريادة و مصدر لكل اشكال الابداع الذى يرجوه المجتمع ، و كذا تكون الجامعة قادرة على رسم سياسات التغيير و التطوير للمجتمع و مصدرا لبناء القوى البشرية القادرة على صياغة مستقبل افضل فى عصر لا مكان فيه للسلبية و التخلف .

- 1) Anderson, H ., Hipkin,J ., Plaskow , M ., (Eds) .
Education for the Seventies
(London , Heinemann Educational Books , 1970)
- 2) Brown, G ., Lecturing and Explaining,
(London , Methuen co .)1978
- 3) Havelack , R ., Huberwan , A .., Solving
Educationl Problems The Teary and Reality
of Lnovation in Developing Countries ,
(UNESCA,BE.,1977
- 4) Jayce , B ., Weil , M ., Models of Teaching ,
(New Jersey , Prentice - Hall , Inc1973 .
- 5) Lengrand , P ., An Introduction to Lfealong Eduction
,
(London , Croom Helm , 1975)
- 6) Mackenzie , N ., Eraut , M ., Janes, H.,
Teaching and Learning , An Introduction to New methods
and Resources in Higher Education ,
(Paris , UNESCO and the International
Assaciation of Univerdities , 1976)
- 7) MC Farlaud , H . S ., Intelligent Teaching
(London , Rautledge # Kegan Paul , 1973)
- 8) Mills , H . R ., Teaching and Training
A Handbook for Instrutors
(New York , John Wiley N . D .)

9) Thompson , B ., **Learning To Teach** ,
(London , Sidgwick # Jackson , 1973 .)

10) UNESCO , **Glossary of Educational Technol
ogy Terms** , (UNESCO , Division of Educational
Sciences 1986.

اتجاهات جديدة فى تطوير التعليم الجامعى وإصلاحه

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح أحمد حجاج *

مقدمه

يحظى التعليم بعامة والتعليم الجامعى بوجه خاص فى العديد من المجتمعات باهتمام متزايد بحسبانه يمثل قمة الهرم التعليمى . ولقد اوضحت النظرة الى التعليم الجامعى كمصدر اساسى لاعداد الاطر المهنية المختلفة وكمنبع لتفريخ قيادات حركة الحياة فى المجتمع ، تكاد أن تكون من البديهيات وعلية ما نلاحظه فى العقود الثلاثة الاخيرة من هذا القرن نحو السعى للارتقاء بمستوى التعليم الجامعى وتنويع صيدفة لمواجهة الحاجات المتغيرة للأفراد و المتطلبات المتجددة للمجتمعات . على أن موضوع تطوير و اصلاح التعليم الجامعى برغم تزايد الاهتمام به الا ان الجدل حول اسلوب تحقيقه لا يقل عن ذلك الاهتمام حيث ان المجتمعات المختلفة تتطلع الى مؤسسات التعليم العالى بعامة و الجامعى بوجه خاص للاضطلاع بادوار ووظائف متزايدة عما يلقى عليها اعباء السعى لتطوير نفسها حتى ينسى لها القيام بتلك الانوار الجديدة . وفى ظل الصراع الدائر حاليا من أجل مبررات للإصلاح - أى فى ظل رغبة السلطة العامة فى الاشراف على التعليم الجامعى ورقابته - كثيرا ما يعد الإصلاح واحدا من وسائل تأكيد هذه الرقابة ومن وسائل ضمان

المؤسسات الاكاديمية تخدم ما يراه المجتمع انه الصالح العام . وفى نفس الوقت نجد أن نظرة اعضاء هيئة التدريس داخل الجامعة وبخاصة الفئات العليا منهم الى التطوير و الإصلاح على انه ضرب من التهديد ليس فقط للقيم الاكاديمية الراسخة بل تهديدا لمفهوم السلطة الاكاديمية الذاتية كذلك .

و لعل مما تجدر الإشارة الية فى هذا الصدد ان مفهوم التطوير و الاصلاح فى التعليم الجامعى بطريقة مبسطة و شاملة أنه ذلك التغير الذى يستهدف تحقيق أهداف معينه . كذا فان مصطلح " الاصلاح " ينسحب فى العادة على التغير فى الهيكل الاساسى و التنظيمى أو الطبيعة المنهجية .

أما التعديلات نوات الاهداف و المضامين المتواضعة يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحديث . ويشمل هذا التعريف العديد من التعديلات التى طرأت على التعليم الجامعى - بدءا من التغيرات التى حدثت فى النظم التعليمية حتى الاصلاحات الصغيرة فى المنهج . ولم ينشأ الكثير من التطوير الذى حدث بعد الحرب العالمية الثانية فى العالم فى التعليم الجامعى من اصلاح ذى مغزى أو تغير مبنى على التخطيط بل كان نتيجة تراكم - مكان مجرد إضافة وظائف ومهام جديدة للجامعة أو إضافة معاهد أو مناهج بونما وجود خطة واضحة المعالم أو نشأ لمجرد التوسع فى الولايات المتحدة على سبيل المثال طور التعليم العالى فى الغالب بون تخطيط واع ودونما أدنى اعتبار لمضامين التغير على المدى الطويل أما هذه الورقة فانها معينة فى المقام الاول بعملية التغير القائم على التخطيط حتى يتسنى فهم كيفية تكيف المؤسسات الاكاديمية الجامعية مع الظروف و التحديات الجديدة

ابعاد مضامين التطور و الاصلاح

لعل إنشاء الجامعات الجديدة تعتبر من الادلة الواضحة فى كثير من جوانبه على جهود الاصلاح و التطور حيث أنه كثيرا ما تصمم المؤسسات الجديدة بحيث تختلف عن الجامعات القائمة لكى تعمل على تحقيق الاحتياجات الجديدة . انه لمن ناقله القول ان صعوبة تطوير المؤسسات القديمة يجعل إنشاء المؤسسات الجديدة بمثابة الوسيلة الوحيدة الفعالة لتحقيق المتطلبات الجديدة ، وانه لمن الأهمية أن نلاحظ فى هذا الصدد ان المؤسسات الجديدة - باستثناء النذر القليل لا تختلف بصورة ملحوظة عن الجامعات القائمة ، فهى مصممة لخدمة وظائف جديدة وغرس أفكار جديدة أما شخصيتها ومعاييرها الأساسية فتعكس نفس النماذج الاكاديمية القائمة . فانشاء

معهد " مساتشوستش للتكنولوجيا " ، فى الولايات المتحدة و كذلك جامعة " تسوكويا " فى اليابان يعدان امثلة حية لهذا الاتجاه .

و كثيرا ما تكون الاصلاحات المتعارضة مع الممارسات الاكاديمية السائدة عرضة للحلول الوسط و المعارضة من جانب القطاعات نوات النفوذ فى المجتمع الاكاديمى و التى لا تبدى كبير حماس للاصلاح و التطوير رغم انه يتوجب أن ندمج الاصلاحات مع باقى لنظام الامر الذى يطلب اهتماما دقيقا وفكرا ثاقبا .

و تختلف عملية التطوير و التنفيذ من دولة الى أخرى ومن مؤسسة الى أخرى ويفض النظر عن امكانية مناقشة الأسباب المشتركة التى تستدعى الاصلاح ويفض النظر كذلك عن امكانية استخدام الأدبيات مثل النظرية التطبيقية و التنظيمات المعقدة لكى تساعدنا على فهم آليات عملية التطوير ، على الرغم من ذلك فانه يتوجب ان تستقر فى الازهان الفكرية التى موداها أن كل اصلاح انما يتم فى ضوء الظروف المحلية الخاصة بالمجتمع الذى يحدث به هذا الاصلاح ، وعية فلا بد أن تأخذ فى الحسبان تلك الظروف عند تخطيط الاصلاحات .

اعتبارات اساسية فى عملية التطوير

لعل أهم العوامل الحاكمة فى تطوير واصلاح نظم التعليم الجامعى تلك التى تطق منها بنمط الادارة التعليمية السائد ، ثم العلاقة بين الدولة و نظامها السياسى ، وكذا الهياكل التنظيمية المتبعة فى كل نظام تعليمى . ففىما يتعلق بمدى اثر النمط الادارى يمكن القول انه فى النظم الاكاديمية اللامركزية كذلك التى فى الولايات المتحدة مبادأة التغير فى المستوى القومى بينما يوجب أن يتم على المستوى المحلى أو مستوى الولايات . ذلك ان القرارات الفيدرالية المتعلقة بجوانب التمويل تؤثر بشكل ملموس فى نظم التعليم الجامعى ، اما وضع السياسات موضع التنفيذ فيترك للمستويات المحلية الابنى . وعلى خلاف ذلك ، ففى النظم كذلك التى فى اليابان او للسويد او ايطاليا ، فان للحكومة عادة نور اساسى وبارز فى تحديد طبيعة واتجاه التطوير و الاصلاح وكذا تحديد وسائل التنفيذ مع تشجيع اسهام وتعاون المجتمع المحلى فى ذلك .

اما فى النظم الفيدرالية مثل الولايات المتحدة والهند وكندا و المانيا ، فان الدور الاساسى تضطلع به عادة حكومة الولاية ، ويكمل هذا الجهد ويدعمه المستوى المركزى . وعلية يمكن ان نتبين ان طبيعة النظام السياسى وتقاليد العلاقات القائمة بين التعليم الجامعى والحكومة تلعب دورا محوريا فى عمليات التطوير والاصلاح . كما تؤثر الفروق فى التنظيم الاكاديمى على طبيعة التطوير والاصلاح .

ويعد المجتمع الاكاديمى - كما سبقت الاشارة من المقومات الاساسية فى العمليات و اجراءات التطوير حتى فى الدول ذات النظم المركزية الشديدة . و عليه فان المشكلات العليم الجامعى الداخلى هي التى يتعين ان تكون فى بؤرة الاهتمام ، وكما أمكن تحديدها بشكل أدق كما أدى ذلك الى نجاح جهود التطوير .

التوجهات الرئيسية المعاصرة لتطوير التعليم الجامعى

بينما ليس بالامكان رصد هذا المجال الواسع من الاصلاحات التى اقترحت وتم تبينها فى العقود الماضية فلعل من الجدير الاشارة الى عدد قليل من التغيرات الملحوظة والصارخة فى مجال التعليم العالى ، وذلك لتصوير بعض الاتجاهات الرئيسية للاصلاحات المعاصرة وبينما لم طرأ على الجامعات التغييرات البنوية الاساسية التى اتسم بها القرن التاسع عشر فى كل من الولايات المتحدة و المانيا ، فان العقود القليلة الماضية قد تميزت بما تخللها من نشاط فى مجال الاصلاح . فلقد كانت الستينات بمثابة الفترة التى تكيفت فيها الجامعات للتوسعات الهائلة وتحديات ترد الطلاب ، وهكذا اصبحت الجامعات اكثر تعقيدا كمؤسسات حيث انها تعاملت مع عواقب ونتائج ذلك التوسع . هذا بالاضافة الى ان قاعدة الطبقة الاجتماعية للطلاب قد اتسعت نتيجة للنمو فى اعداد اولئك الطلاب .

ولقد شهدت السبعينات تحديات اخرى حيث خلقت المشاكل الاقتصادية ازمات و ضغوط مالية . مما نجم عنه ان اصبحت ادارة التوسع هي ادارة التدهور على الاقل فى الامم الصناعية حيث ركزت معدلات القيد ونضبت الموارد المالية . . ولقد ادى الاتجاه المهنى لدى الطلاب الى تحميل المنهج بالمطلبات جديدة و اعادة توزيع الموارد

الإكاديمية . ولقد اتجهت الجامعات - أيضا - الى تقوية اواصر الصلة بينها وبين المؤسسات الانتاجية و عدلت مناهجها بحيث تستجيب بصورة اكبر للاتجاه المهني للطلاب .

الاتجاهات خلال الستينات :

لقد تمثلت الاتجاهات التالية فى اصلاح التعليم العالى فى الدول الصناعية خلال عقد الستينات ، ولقد نجم عن غالبيتها تغييرات اكاديمية معينة ذات مضامين بعيدة المدى على التعليم الجامعى المعاصر و لعل ابرز تلك الاتجاهات ما يلى :-

* بنى جديدة فى التعليم الجامعى :

لقد تم اقامة العديد من المؤسسات لمواجهة التوسع فى معدلات القيد والنمو فى وظائف التعليم العالى . فبعضها اقيم على نماذج تنظيمية ووظيفية مختلفة ، ففى المانيا استهدفت الجامعة الشاملة *Cesamthochschule* الاهتمام بالاعداد المهني فى التعليم العالى مع ربطه بالانتاج والعمل ومؤسساته . اما فى بريطانيا فان الجامعة البولتيكنيكية قد انتشرت وتوسعت وارتفع مستواها ، وحفاظا على المستوى الاكاديمى تم انشاء مجلس الجوائز الاكاديمية القومية *CNAA* للتنسيق بين مختلف تلك المبادرات . فمثلا وفرت الجامعة المفتوحة فى بريطانيا فرصا جديدة للتعليم العالى للطلاب غير التقليديين ، وفى امريكا اللاتينية ازداد اتساع نطاق القطاع الخاص فى التعليم العالى واضحى رائدا فى مجال التعليم التكنولوجى و الادارى . و فى ذلك فلقد وجدت العديد من البلدان ان من الايسر انشاء مؤسسات جديدة كلية بصورة تفضل اصلاح الجامعات القائمة .

* الاتجاه البينى فى الدراسة :

اضحى من المألوف أن ينظر الى المجالات الاكاديمية التقليدية بحسبانها تمثل العقبات فى سبيل تقدم المعرفة فى وقت تتزايد فيه التغيرات التكنولوجية المتسارعة وكذا النمو العلمى المطرد ولعل من ابرز اوجه النقد فى مجال التنظيم التى توجه للجامعات تلك النزعة التقليدية والمسحة المحافظة التى تصيغ اقسامها . ولقد وجه الكثير من النقد لنظام " كراسى الاستاذية " كما يتمثل فى الجامعات الالمانية واليابانية وجامعات شرق اوربا . ولكى يمكن اختراق حواجز المجالات الاكاديمية التقليدية وتشجيع العمل البينى (المتداخل التخصصات) ، فان الامر قد يتطلب اقامة صنوف من المعاهد والمراكز فى فرنسا على سبيل المثال ادخلت اصلاحات " فور Faure " ما يطلق عليه (Unites d enseignement etderecherche) UER S والتي بدورها اقامت وحدات معنية للدراسات البيئية بمثابة الركائز الاساسية للمؤسسات الجديدة ، وعلى امتداد اوربا كان الاتجاه البينى من أبرز ملامح الإصلاحات التى تم تبينها فى الستينات

* الفعالية الادارية و الجوى الحسابية :

Accountability and Administrative Efficiency

تعتبر الجوى الحسابية عن اوجه متعددة للاهتمام بجعل برامج التعليم العالى اكثر قابلية للفهم والضبط بواسطة السلطات العامة وحيث ان الجامعات قد توسعت و نمت بشكل ملحوظ وانها قد اضطلعت كذلك بوظائف لم يكن لها بها عهد من قبل ، و بعبارة اخرى اضحت مؤسسات مجمعة حاكمة ، فان الحكومات بدأ تطالب بالمزيد من المعرفة والمعلومات عما يحدث أو يجرى فى مؤسسات ذلك النوع من التعليم وطالب كذلك برقابة توجهاته الاساسية وذلك نظرا للكلفة القائمة للتعليم الجامعى والعالى فى كل الدول ، وهنا تجدر الاشارة الى ان الجوى الحسابية لا تعنى ان هناك نوعا من المركزية ولكنها ادت فى معظم الحالات الى التدخل الحكومى المتزايد فى الشؤون

الأكاديمية لان المحاسبة على النفقات تنسحب بالتالى على المحاسبة على البرامج . ان قرار الحكومة البريطانية عام ١٩٨٩ بالغاء لجنة المنح الجامعية التى تعد بمثابة الحارس الحقيقى للاستقلال الذاتى للجامعة و انشاء مجلس التمويل الجامعى و تخويله سلطة المسئولية المباشرة امام الحكومة لهو صفة خطيرة للاستقلال الذاتى فى الجامعات البريطانية و لا ينظر مجتمع الجامعة الى الجدوى المحاسبه على انها ضرب من الاصلاح بل يعدون ذلك تدخلا لا مسوغ له فى الحرية الاكاديمية الذاتية بل خطر على فعالية التعليم الجامعى على المدى الطويل و مع هذا فهو واحد من الضغوط الاساسية للتغيير . و تختلف وسائل المحاسبة من دولة الى اخرى و لكنها جميعا تتفق فى استخدام البيانات و التقنيات المعقدة لاقتفاء اثر التكاليف و قياس النواتج و تطوير البحوث كوسيلة لفهم الاداء الفعلى للبرامج التعليمية و ربط الاهداف التعليمية و البرامج بالتمويل المرصود لها كوسيلة لقياس مدى اثمارها و هى كلها افكار خلافية فى نواتر التعليم الجامعى و لكنها مع ذلك عناصر رئيسية للجهود المبذولة من جانب الحكومة لتطوير التعليم الجامعى .

و ترتبط اجراءات تحسين الكفاءة الادارية بما سبق على الرغم من - ان مثل تلك الاجراءات لا تجذب الانتباه بنفس القدر الذى يفعلها الاصلاح المنهجى او الاسهام الطلابى الا ان جهود تحسين الكفاءة الادارية تعد واحدة من التيارات المهمة فى التعليم الجامعى و تشمل هذه الجهود على تطبيق تقنيات الادارة الحديثة على التعليم الجامعى و تحسين و تنسيق اليات الهياكل الادارية و مواعتها مع متطلبات هيئات التدريس .

و فى بعض الدول يدخل فيها عملية دمج المؤسسات العلمية الفردية فى النظم العلمية المركزية الأرحب و على النقيض كانت هناك جهود لتفتيت التنظيمات الادارية الهائلة (مثل تلك التى فى جامعة باريس) الى وحدات اصغر . و على الرغم من ندوة مناقشة التحديثات الادارية فى أدبيات التطوير و الاصلاح الا انها من الامور ذات المضامين و الدلالة فى قيام النظم الاكاديمية بوظائفها و بدأت هذه الجهود فى الستينات و استمرت باعتبارها واحدة من الاتجاهات الرئيسية فى التطور الاكاديمى بالجامعات .

* الديمقراطية و المشاركة :

شهدت الستينات احتجاجا واسع المدى موجها ضد الاستقرائية الاكاديمية والمزايا الهائلة للاساتذة المتميزين وهي الظاهرة التي سيطرت تقليديا على الجامعات في اوروبا و اليابان . وتكمن الثورة ضد الاستقرائية الاكاديمية في جزء منها الى التوسع في التعليم الجامعي مما ادى الى ايجاد مجموعة ناشئة من هيئة التدريس التي لا حول لها ولا قوة تقع في منطقة وسطى بين الاستاذ والطالب مما دفع الطلاب و هيئة التدريس الناشئة الى المطالبة بالمشاركة في الادارة ، ونتيجة لمظاهراتهم الاحتجاجية و الاجراءات الحكومية تم اصلاح نظم الجامعات الاوربية بحيث تشمل كلا من الطلاب و هيئة التدريس الناشئة كمسهمين في الادارة . وفي المانيا الغربية أدخل مفهوم الاسهام الجزئي الذي بمقتضاه يكون للطلاب ثم لصفار هيئة التدريس فالاساتذة بمعدل الثلث في الاصوات على التوالي بالنسبة للقرارات الاكاديمية . و لقي هذا الاصلاح معارضة شديدة من جانب الاساتذة الذين نجحوا بعد كفاح طويل في إلفائه عن طريق المحاكم . وكان الطلاب متحمسين في بداية الامر الى ان اصابهم الاحباط من جراء الاجراءات التعليمية المضيفة للوقت و حالت مشاركة الطلاب في الانتخابات الى الاضمحلال في كل من ألمانيا الغربية وفرنسا على الرغم من احتفاظ الطلاب ببورهم في الادارة في كثير من دول غرب أوروبا الا أن " القوة الطلابية " لم تكن أمرا شائعا في أوروبا ، فكثير من المبادرات الهائلة التي بدأت في الستينات اما ثبت نجاحها ثم هجرت أو كانت محدودة ثم ألغيت نتيجة معارضة كبار الاساتذة و في الحقيقة ثم اضعاف القوة المطلقة لهذه الفئة بصورة ملحوظة نتيجة لاصلاحات الستينات الا أن الهيكل الاساسي للجامعة لم يصبه التغيير .

* الاستجابة المتزايدة من جانب الجامعة تجاه المجتمع :

لقد تحركت النظم الاكاديمية و الجامعات الفردية أقرب تجاه مجتمعاتها في محاولة لجعل الجامعة وثيقة الصلة بالمجتمع لتعمل بجانب المؤسسات الاجتماعية لتلبية

حاجات المجتمع و اتضح هذا فى الستينات من خلال اشتراك الجامعة فى الكفاح السياسى فى تلك الفترة و فى فترة تالية سعت الجامعات لتتكامل بصورة أفضل مع المؤسسات الاخرى و الهيكل الاقتصادى و اصبحت البرامج فى جانب منها مهنية و تم تطعيمها ببرامج تقنية و اجتماعية جديدة . و فى السبعينات و الثمانينات بدا واضحا التركيز على تقوية الروابط المباشرة بين الجامعات و الاقتصاد عن طريق المشروعات البحثية التعاونية و المراكز المشتركة داخل الجامعة و المراكز الاستشارية و ما شابه ذلك فى كثير من الدول . و لكن كثيرا ما يتم تجاهل هذه الروابط فى أدبيات التطوير الجامعى مع انها أهم التطورات بل و ربما أبقاها أثرا فى التعليم العالى .

السبعينات و ما بعدها :

لقد تمت معظم الاصلاحات الجوهرية فى العقود المضطربة الاخيرة خلال عقد الستينات و الذى أدى النشاط الطلابى خلاله فضلا عن التدخل الحكومى فى شئون التعليم الى عدم تناسق المسيرة الاكاديمية . أما فترة السبعينات و الثمانينات فكانت اقل فى هذا الصدد و لكن استمرت مسيرة الاصلاح و دليل ذلك بعض الاتجاهات التى تجدر الاشارة اليها فى ضوء الحقائق التعليمية الحالية و التوجهات المستقبلية .

لا جدال فى أن الارتباط المتزايد بين الجامعة و الانتاج الاقتصادى يعتبر أحد أهم الاتجاهات العالمية فى التعليم العالى حيث اقلت الجامعة وثيقة بالمؤسسات الصناعية التى مولت الابحاث الجامعية العملية فى مقابل حصولها على نتائج تلك الابحاث . و بدأت المراكز الصناعية التى كثيرا ما كانت تنشأ بجوار مبنى الجامعة تتزايد و كان هذا الارتباط قويا خاصة فى المجالات البيوتقنية و التقنية و التى حدث فيها تطوير سريع الى درجة أدت بالمتخوفين من نتائج التكنولوجيا البيولوجية الى التساؤل عن الدور الاساسى للبحث العلمى داخل النظام الاكاديمى مركزين فى تساؤلهم على العمل التطبيقى و السلطة العلمية عندما تندمج المؤسسات الصناعية بصورة مباشرة فى العمل الجامعى و تطالب بتحديد اتجاهات البحث من خلال أولوياتها التمويلية .

و كان هناك بعض التطوير المهم فى اصلاح المنهج من أن هذا التطوير كان

متعارضا بعض الشيء في طبيعته حيث ظهر تركيز متزايد في السبعينات على ضرورة " تمهين المنهج الجامعي " الامر الذى أدى الى توسيع مفهوم المنهج الاكاديمى فى كثير من الدول . ولقد نجم عن ذلك نوع من الانتشار للاتجاهات التى ظهرت من قبل فى الستينات فى دول مثل السويد وجمهورية ألمانيا الديمقراطية و توسعت الجامعات فيما تقدمه من علوم تطبيقية مثل علم الحاسب الآلى وكثير منها قدمت برامج للتدريب على الادارة وغيرها من المجالات التطبيقية . وانه لمن الانصاف أن نقرر أن كثير من جوانب التطوير الاكاديمى فى الازمنة الحديثة كان تقنية مما سيكون له مضامين باقية و دائمة فى المستقبل . ولقد أدى الاتجاه نحو الاخذ بالمنهج ذى الوجة التقنية الى احداث توسعات فى المعامل المطالبة بالامكانيات العملية والوسائل التعليمية و الاستعانة بهيئة تدريسية قادرة على تدريس و اجراء البحث بتلك الامكانيات . و من ناحية اخرى ، كانت هناك معارضة للاصلاح المنهجى خاصة فى الولايات المتحدة حيث ظهر اهتمام بمنهج الثقافة الحرة التقليدى (Libeal Arts) حيث عبرت هيئة التدريس عن خشيتها من ان المحور التقليدى للمنهج مهدد بالاضطرابات التى احتاجت الستينات و السبعينات و المثلة فى المهنة و من ثم طرحت الاقتراحات للحفاظ على الجذع المشترك لمنهج الثقافة الحرة . و بعد حوار طويل تم تنفيذ الاصلاحات المنهجية فى كثير من الجامعات ، وكذلك هناك اهتمامات شبيهة فى اليابان و لكن ليس هناك من دليل على أن هذا يعد اتجاها عالميا فى عملية الاصلاح .

و فى كثير من الدول النامية خاصة الاخذة حديثا بالتصنيع مثل دول شرق و جنوب شرق آسيا كان هناك التزام قوى بضرورة تقوية و دعم التوجه البحثى للجامعة . كذلك لوحظ تزايد الاستثمار فى الجامعات بفرض الارتقاء بالبحث العلمى . و لتحقيق ذلك وضعت السياسات الجديدة لتشجيع هيئة التدريس على البحث حيث توجد قناعة تامة فى معظم الدول بأن الجامعات هى المسهم الاساسى فى عملية التطوير و ان البحث العلمى له نفع طويل المدى فى التطور التقنى ، و تأسيسا على ذلك فإنه يتوجب على الجامعات أن تقوم بتدريب هيئة عالية الكفاءة لاحداث التطوير وهكذا فقد أصبح البحث العلمى خاصة التطبيقي منه أمر ذا أولوية على مستوى جامعات العالم لاحداث التطوير . و هناك نوع من "التقارب " أو بالاعراضى الالتفاف حول مجموعة من

الموضوعات للتطوير من قبل المؤسسات التعليمية أى أن هناك تعزيزًا بطيئًا للثقافة الأكاديمية العالمية .

ولقد شهدت فترة الثمانينات فى الدول الصناعية جهودا لدعم المكاسب التى تحققت فى الستينات فى ضوء الإصلاحات و التغييرات المؤسسة و تتسم هذه الفترة بخفض المصادر التمويلية تقريباً فى كل الدول الصناعية الامر الذى وضع قيودا على مبادرات الإصلاح لاسباب مادية بحتة . و من التغييرات الجوهرية فى هيكل التعليم العالى تلك التى تحدث فى بريطانيا على الرغم من المعارضة الكاملة من جانب المجتمع الاكاديمى الا ان حكومة تاتشر اصدرت تغييرات قانونية أساسية عن العلاقة بين الحكومة و الجامعات ألغت بمقتضاها لجنة المنح الجامعية و أصدرت تشريعا بالغاء النظام التقليدى و غيرت نمط و أسلوب تمويل الطلاب و هذه اصلاحات حادثة بالفعل سيكون لها اثرها على مستقبل التعليم العالى فى بريطانيا .

اتجاهات المستقبل :

التغيير و التطوير جانبان مهمان فى التعليم الجامعى المعاصر ، ففى بيئة تتسم بالتغير التقنى السريع و المطالب المتزايدة من التعليم الجامعى لكى يندمج بصورة أعمق فى المجتمع الأرحب ، يصبح تطوير التعليم الجامعى أمر صحيحا و ضروريا و ستظل عملية التغيير المخطط و الإصلاح جزءا مكتملا للحياة الاكاديمية و لكن ليس من المحتمل أن يتغير الهيكل الاساسى لهذا النوع من التعليم بصورة كلية ، ذلك لان الإصلاحات وضعها بحيث تتلائم و الهياكل التعليمية القائمة . و قد أدركت معظم الدول أن انشاء عدد كبير من الهيئات غير الجامعية للابحاث ليس بالطريقة الفعالة لضمان الربط الجيد بين البحث و التدريب المتقدم . و عليه عنده المحتمل أن يتم تنفيذ الإصلاح داخل سياق الجامعات القائمة فعلا .

هذا كما أنه ليس من المحتمل أن تتكرر على نطاق واسع - تلك التغييرات المؤسسة التى تمت محاولة اجرائها فى الستينات فقد نظر اليها على أنها معرقة للمسيرة و مكلفة و هناك حماس يشوبه نوع من الاحجام لاعادة صياغة الهيكل

التنظيمي الشامل ومن ثم فمن المحتمل أن يكون الاصلاح جزئيا ومتواضعا فى طبيعته . أما المجتمعات الصناعية فقد انتهى التوسع الهائل الذى بدأت المؤسسات و الانظمة الاكاديمية تركز على تهذيب الهيكل القائم بدلا من التقدم بمبادرات اساسية جديدة . حقيقة ان الحركة العالمية للنظم الاكاديمية الجامعية بدءا من تلك التى كانت تقصر الجامعة على الصفوة و مرورا بتلك التى اباحتها للعامة فى الدول الصناعية - كما حددها مارتن ترو - قد انتهت ، فقد توقفت معظم النظم الاكاديمية فى أوروبا الغربية على عتبة النظم " الجماعية " و لم تتحرك صوب محاولة اتاحة التعليم ما بعد الثانوى لاي فرد يرغب فيه و يستثنى من هذا فقط الولايات المتحدة و كندا و الى حد ما اليابان حيث يوفرن فرصا غير عادية لاتاحة التعليم الجامعى و العالى . و لم يتوقف هذا التوسع فى دول العالم الثالث حيث تسعى تلك الدول الى توفير فرص التعليم العالى الى يطالب بها افراد الطبقات المتوسطة و كذلك لتخريج العمالة الماهرة المطلوبة من جانب بعض الاقتصاديات المعقدة .

و قد كان دول العالم الثالث فى معظمها مشغولة بمهام بناء نظمها الجامعية و لكنها لم تقم باصلاحها بصورة ملحوظة و من الممكن أن تكون هناك محاولة ذات مغزى للتكيف فى السنوات المقبلة .

ان كم الاصلاح الجامعى الذى حدث فى فترة ما بعد الحرب العالمية لمذهل حقا و كثير من التوسع الذى تم فى تلك الفترة كان يعوزه التخطيط يتجه الذى يأخذ فى الحسبان المتطلبات الاقتصادية و السكان . ولذا كان تكيف الجامعات مع هذه التوسعات تحديا جد رهيب . فالنمو السريع "لمهمة" الجامعة واضطلاعها بالبحث التطبيقى و ارتباطها بالانتاج و اختيارها للمهن الجديدة و ارتباطها بالحراك الاجتماعى و غير ذلك من المهام كلها أمور زادت من حدة هذا التحدى . و استطاعت النظم الاكاديمية بصعوبة بالغة فى النهاية ان تتكيف و تلك التحديات . و أوضح القلق الذى اجتاح أمريكا و أوروبا فى فترة الستينات تلك الازمة و استثار الاستجابات لعلها .

و بالنظر الى ان التغيير فى التعليم الجامعى بطبيعته عملية بطيئة و فرعية . فان التطوير و الاصلاح لا يدركان كعمليات و اجراءات بطيئة فى التغيير . و لكن حين تكون الحكومات و الجامعات و المؤسسات المجتمعية الاخرى ضالعة فى تخطيط التغيير و من

ثم فى بينها ، فان عملية التطوير و الاصلاح تصبح اكثر جدوى و قابلية للتطبيق . و هكذا فان الاصلاح سيستمر للفترة القادمة حيث ان الجامعات تواجه بتحديات بالمطالب المتجددة . و لعل من المحتمل انه فى المستقبل فان جهود التطوير و الاصلاح ستكون متواضعة الى حد ما الا انها ستكون متممة و مكملة للنظام الاكاديمى .

References

1. Murray G. Ross, *the University: Anatomy of Academe* (New york: McGraw-Hill,1976).
2. T.R. Mcconnell, "Autonomy and Accountabilit:
Some Fundamental Issues". in *Higher Education in American Sociely*, ed Philip G. Atlbach and Robert o. Berdahi (Buffalov N.Y. Prome theus, 1987).
3. Edwad Shils, " Change and Reform." in *University Reform: Compartive perspclives for the Sevenlies*, ed. philip G. Aitbach (Cambridge. Mass.: Schenkman. 1974).
4. Peter Blau, *the organization of Academic work* (New york: wiley, 1973).
5. Martin Trow, "The Expansion and Transformation of Education" *International Review of Educational*18 (1962).
6. Manuel Crespo. "the Management of Austerity in Higher Education: An Inter-national Comparison". *Higher Education* 18 (1989): Seealso adislav cery chand Paul Sa batier. *Great Expectations and Mixed Performance: the*

Implementation of Higher Education Reforms in Europe
(Trenton, England: Trenton, England: Trenton Books,
1986).

7. Hans Draheim, "The Gesamthochschule: A Model
of Mobility". *Prospects* 3 (Winter 1974):

8. Walter Pertsch, *The Open University* (San Francisco:
Lossey-Bass, 1977).

ملف العدد

التعليم المفتوح

مؤشرات تقويمية لبرامج التعليم المفتوح فى مصر

أ . د محمود أبوزيد ابراهيم *

لقد أنشئت الجامعات المفتوحة فى بعض نول العالم لكى تعلم الشباب الذين لا يستطيعون ترك اعمالهم او اسرهم للالتحاق بالجامعات العادية . على ان تكون هذه الدراسة فى وقت فراغهم : إما فى منازلهم او فى مراكز دراسية محلية . كما انهم فى الغالب ليس لديهم مؤهلات اكايمية رسمية لدخولهم ، على اعتبار أنهم قد تركوا المدرسة فى سن الخامسة عشر او مبكرا عن ذلك ، وهذا ما يحدث على سبيل المثال فى الجامعة البريطانية المفتوحة ، حيث يحتاج الطالب الحصول على درجة الليسانس او البكالوريوس ، اجتياز ست مراحل . و لكى يحصل على ليسانس مميز (بمرتبة شرف) فيحتاج الى ذلك مرحلتين متقدمين و تستمر كل مرحلة ٢٢ اسبوعا بواقع ١٠٠ ساعات عمل على الاقل . و العمل فى الجامعة المفتوحة يتطلب قراءة الكتب ، و مشاهدة و سماع برامجها التى تذاق بالتليفزيون و الاذاعة B . B . C كما يشمل حضور المدارس الصباحية ، او المدارس الصيفية ، و فى النهاية يؤدى الطالب الامحان الذى يضعه " فريق " المناهج فى قيادة الجامعة أما وضع المقررات قيم بالمركز الرئيسى فى المنطقة التى يعيش فيها الطالب او معظم هيئة التدريس و هم اعضاء فى جامعات عديدة ، و يعملون كمرشدين للجامعة المفتوحة فى وقت فراغهم مقابل مكافأة مادية . اما المناهج الموضوعه لها ، فهى معروضة للبيع ، و متاحة للاستماع و المشاهدة فى الاذاعة و التليفزيون ، و بالتالى فانها تخضع لمتابعة مباشرة مع الرأى العام بدرجة أكبر ، و لذلك فان أى خطأ سوف يتعرض للنقد .

كما ان الصورة الاخيرة لهذه المناهج لا تظهر الا بعد مناقشتها بين اعضاء فريق المناهج ، بحيث تعدل اكثر من خمس مرات قبل اقرارها و بعد تجربتها و عرضها على

مجموعة من المتطوعين مختارين بطريقة عشوائية ، ممن حضروا البرنامج لمدة سنة سابقة .

فريق البحث :

و هذا الفريق يشمل مؤلفى و واضعى المناهج ، و مجموعة العاملين فى الاعداد الازاعى بهيئة الازاعة ، و عضو من معهد التربية و ممثل للمعهد التكنولوجى و ضابط اتصال من المكتبة ، و قسم الطباعة و مساعد البحث و كل هذا الفريق تحت مسئولية رئيس فريق المناهج ، الذى يتولى مسئولية الاشراف على تخطيط المنهج ، و ارساله بالبريد للطلبة . كما ان القائمين على الازاعة اعضاء كاملين فى فريق البحث و لهم صوت فى اختيار محتوى المناهج و كذلك التخطيط لما يقدم من خلال الازاعة و التلفزيون فى اجتماعات دائمة تستمر لمدة ثلاث ساعات ، و الاجتماع الاول يخص لمناقشة اهداف البحث و اختيار المحتويات التى يحتمل أن تحقق هذه الاهداف

و تقسيم العمل بين اعضاء فريق البحث و المستشارين الخارجيين و الخطوة التالية اخراج العمل فى صورته النهائية و أساليب تقييميه للدارسين و عندما يوافق فريق البحث على المسودة الاخيرة من المنهج المقترح و على البرنامج الازاعى و التلفزيون المساعد ، يكون هناك احساس حقيقى بالانجاز ، اما عن اصول الكتابة للدارسين بالجامعة المفتوحة، فليست محاضرات موضوعة فى شكل مذكرة او كتاب مجلد ، و لكنها تقدم بطريقة جذابه و فى حجم كبير ، و مرفق بها رسوم بيانية و صور .

و الكاتب يستخدم كلمة (أنا) للتعبير عن نفسه و يخاطب الطالب بكلمة (أنت) و يحاول الالتزام بنمط واحد فى الكتابة كما يطلب من الدارس عمل عدة اشياء او يطلب منه الموافقة او عدم الموافقة مع جهات نظر معينة او تفسير بعض المناقشات بعض المناقشات او مقارنة نصوص قرأها معه .

المؤشرات :-

فى ضوء ما سبق و مراعاة لواقع التعليم المفتوح يمكن أن نضع أمام القارئ بعض المؤشرات لتقويم البرامج فى مصر و ليس المقصود بالبرامج الدراسية - فى هذا السياق - البرامج ذاتها لعملية مسقلة عن بقية عناصر العملية التعليمية .. و

بالتالى فإن البرامج هذه تشمل اساس ومتطلبات الالتحاق والامكانات الفيزيائية و المتاحه كالمبانى و التجهيزات التطيمية و هيئة التدريس و الأعباء التدريسية و المعنوى المنهجي لهذه البرامج . و ارتباط الكلية أو المعهد بالبيئة المحيطة ، و فاعلية دوره فى خدمتها و ترقية مستواها و البنية الادارية . و لهذا فإننا فى اطار العملية التقويمية لبرامج التعليم المفتوح فى كليتى الاداب و الاقتصاد و العلوم السياسية / جامعة القاهرة ، و كليات العلوم و الحقوق و الزراعة و الصيدلة بجامعة طنطا ، و كلية التجارة جامعة المنصورة اتجهنا نحو تحليل هذه البرامج ، و كان المؤشر الواضح لهذا التحليل ، أن مدخل تغيير البنية المنهجية ، غالبا ما اقتصر على بعض عناصرها فقط ، و اتجه بشكل جزئى و متناثر إلى تغيير فى البرامج و المقررات و الوحدات الدراسية أو بعض ما يتصل بها من طرق تدريس و وسائل و اساليب تقويم كما يتضح من المؤشرات التالية :

١ - المفروض ان التعليم المفتوح تعليم مواز للتعليم النظامي فى الجامعات ، و بالتالى يجب ان تكون هناك قنوات للانتقال من هذا الى ذاك و لكن ذلك لم يتحقق حيث أنهما بالرغم من وجودها داخل جامعة واحدة الا أن لكل منهما نظامه المستقل .

٢ - المفروض ان يتبع أساسا عريضا من البرامج الدراسية فى التخصصات الجامعية المختلفة للدراسة ، و هو لم يتحقق فى ظل ما طرح من تخصصات قليلة جدا .

٣ - فى التخصصات التكنولوجية لم يقدم سوى المستوى المتقدم فقط مع ان المجتمع يتطلب زيادة أعداد المهنيين نوى المستوى من الجدارة و الأهلية فمن يتم تكوينهم عن طريق برامج دراسية متقدمة و فى نفس الوقت يتطلب عددا آخر من المهتمين الحاصلين على برامج دراسية أساسية ذات فترة زمنية أقل و هم ما لم يتحقق فى البرامج المقدمة .

٤ - المناهج الدراسية فى التعليم المفتوح يجب ان توضع بواسطة ما يسمى بغرف المناهج ، و هم عبارة عن مجموعة من الأكاديميين و العاملين المساعدين الذين يقدمون خبراتهم لاجراء انتاج متكامل ، يستخدم كافة وسائل الاتصال و يتعاون معهم اعضاء من مخرجى الاذاعة و التليفزيون و كذلك عضو من اعضاء هيئة تدريس تكنولوجيا التربية التابع للجامعة و مهمته تقديم المشورة بالنسبة لبناء المناهج و

كذلك محرر و مصمم يساعدان فى انتاج المنهج المكتوب أو المطبوع ... و هذا كله لم يتحقق فى بناء مناهج العليم المفتوح فى جامعاتنا ، الذى تم بنفس الطريقة المتبعة فى المناهج جامعاتنا النظامية .

٥ - فرص الدراسة فى التعليم المفتوح يجب ان تكون متاحة للجميع وفقا لمستواه العلمى بغير عوائق أو عقبات دون التقيد بشروط و هو ما لم يتحقق بشرط الحصول على الثانوية العامة أو ما يعادلها .

٦ - يجب أن تكون الهيئة التدريسية كافية الى الحد الذى يسمح بتغطية الجوانب المنهجية للخصم و توفير التفاعل و الحافز المهنى ، و هو لم يتحقق لأن التعليم المفتوح أضيف الى العبء التدريسى لأعضاء هيئة التدريس فى نفس الجامعات .

٧ - يجب ان يتوافر لكل مقرر دراسى توصيف للمقرر يتضمن الكتاب المرجعى و المصادر و الأهداف و رؤوس الموضوعات و دليل الدراسة و دليل المعلم و الوجيز المعملية و عينة من الاختبارات و الامحان النهائى و هو ما لم يتحقق فى كل المقررات الدراسية فى التعليم المفتوح الذى اعتمد على التوصيف الموجود بالمقررات الموازية فى الجامعات .

٨ - مستوى التدريب الاكاديمى لاعضاء هيئة التدريس للاحتفاظ بالمهارة المهنية و التفوق فى مجال التخصص لا يتحقق فى التعليم المفتوح لدينا ، كما لا يوجد أى تدريب لاعضاء هيئة التدريس كما هو الحال فى معهد التدريب الخاص بالجامعة المفتوحة فى بريطانيا .

٩ - التعليم المفتوح يجب أن يرتبط بواقعا حيث الاعداد الكبيرة فى التعليم النظامى ، و أن يلبى حاجات تعليمية و مهنية للمواطنين و خصوصا الذين يعيشون فى مناطق معزولة جغرافيا أو المعوقين أو المرأة غير العاملة و هو لم يتحقق فى التعليم المفتوح الذى تقدمه جامعاتنا .

١٠ - هو تعليم مفتوح بمعنى تحديد المستويات للدارسين عن طريقة Screening Test ثم دخول الفرد بمستوى معين ، و يستطيع ترك الدراسة فى أى وقت من أجل العمل ثم العودة الى الدراسة متى شاء حسب ظروفه و هو ما لم يتحقق فى التعليم الفوح عندنا .

١١ - يجب ان تكون المكتبات التى تخدم الجامعة او الكلية او المعهد مشتملة على المصادر التخصصية وغير التخصصية ، فتحتمل على الكتب و المجلات و الدوريات العلمية او المواد المرجعية للقراءة التكميلية كما يجب ان تعكس الامكانيات العملية متطلبات البرامج التعليمية بأجهزة و ادوات و معدات و اجهزة قياس ذات جودة متنوعة و هو لم يتحقق فى التعليم المفتوح الذى اعتمد على نفس المكتبات و الامكانيات العملية فى الجامعات .

١٢ - التعليم المفتوح تعليم ذاتى كل دارس يدرس برنامجه حسب قدراته و سرعته الخاصة ، و يمتحن حينما يكون مستعدا لذلك و يعتمد على اساليب غير تقليدية مثل الاذاعة و التليفزيون ... و المعلم المتجول و مراكز الاشارة و اللقاءات الاسبوعية و الاجازات الصيفية و الربط بين الجوانب النظرية و العملية من خلال التدريب فى المدارس و المصانع ، و تتضمن نظام خاص لمتابعة الدراسة و اسلوب خاص فى تصحيح الواجبات و الارشاد الاكاديمى ، و توصيل الخدمة التعليمية للمواطن فى مكان عمله و منزله ، و يراعى ظروف عمله الدراسي أثناء فترات البحث و كذلك من اسلوب الكتابة للبرنامج ... فهو برنامج شامل فى ذاته أو مرشد للدراسة .. و هو ما لم يتحقق فى الاسلوب التقليدى المتبع فى اساليب التعليم و الوسائط و الفصل الدراسي .

١٣ - و هو تعليم يجب ان يحقق ديمقراطية التعليم ، بحيث يكون متاحا للجميع سواء أكان غنيا أم فقيرا و ليس بالرسوم العالية التى تصل أكثر من مائة جنيه للمقرر الواحد ، و بعد فهذه المؤشرات التقويمية ذات نهاية مفتوحة لأنها مدخل للمواد دعوة إليه ، من أجل التفكير الجماعى فى اسس تطوير التعليم الجامعى و فروضه و مفاهيمه الاساسية .. و من اجل الاجتهاد بالرأى أو الخبرة .

التعليم المفتوح في مصر : نظرة تقويمية

د . عبد السميع سيد احمد *

إرهاصة أولية

تجوز النظرة التقويمية لموضوع ما ، بما فيها من اصدار الاحكام و محاولة التصحيح ، أى كان الموضوع من القوة و الفاعلية بحيث يستأهل التحليل و النقد لتبيان أوجه القوة و أوجه الضعف . أما أن كان موضوع التقويم ضعيف الأركان قليل الفاعلية ، فهو اذا لا يستأهل إلا مجرد اضراره اكثر من منافعه . و نحسب ان التعليم المفتوح فى مصر يستحق نظرة تقويمية ، على اعتبار أن من تعهدوا باقامته و الاشراف عليه و التدريس فيه هم نخبة من رجال الجامعات ، أعلى سلطة علمية فى البلاد ، و بحكم أن من يلتحق به يمثلون اعدادا لا يستهان بها من طلاب العلم . و قبل هذا و بعده ، فإنه فتح نافذة للتعليم ، و بصفة خاصة لتعليم الكبار الذى تعانى مصر من نقص فيه ، فتح نافذة للتعليم أى نافذة شئ يستحق التشجيع و الاحتفاء .

تلك اعتبارات أولية تبرر الحديث عن التعليم المفتوح فى مصر ، حتى و أن كان صوته خافتا ، بحيث يبدو كمشروع لا يعلم به إلا القائمون عليه ، و الطلاب المشاركون فيه . و كم من اعمال لم تحظ بالدعاية الكافية إلا أنها كانت اعمالا جادة . و لنبق الحكم على تعليمنا المفتوح معلقا إلى أن نتبين على أى أسس نحكم عليه .

البحث عن مؤشرات التقويم

توافر الدراسات التى تتناول أسس تقويم التعليم عامة ، و تقويم التعليم الجامعى

خاصة كمرحلة عليا من مراحل التعليم . بعض الاسس يمكن ان نسميها معايير حيث تبلغ درجة لا بأس بها من الإحكام . وبعضها نطلق عليه مؤشرات ، و تستعمل حين تفتقد المعايير ، أو حين يكون موضوع الدراسة واضحا - و لا نقول بسيطا - تكفى فيه الإشارة إلى ما يميزه و ما يعيبه و تجربتنا فى التعليم المفتوح فى مصر من هذا النوع الثانى ، باعتبارها تجربة جديدة تحاول ان تسد ثغرة قائمة بين التعليم النظامى ، و بين طالبى التعليم الذين لا يستطيعون الالتحاق به من الكبار .

و المؤشرات التى نستعين بها فى هذا الموضوع نستمدتها من خصوصية التعليم الجامعى بوجه عام ، و من الاركان الى يجب ان تتوافر فى التعليم الجامعى لتكفل له النجاح بوجه خاص . و لذلك نعرض اولا للأرضية الواسعة التى تتمثل فى فكرة الجامعة ، و ما يتمادج فى داخلها من عوامل الشد و الجذب . ثم نعرض لبعض التجارب التى تنتشر الآن فى عديد من الدول تحت مسمى " التعليم المفتوح "

أولا : فكرة الجامعة بين المنطق الداخلى و الضغط الخارجى

١ - فى الخارج :

تستلزم أية دراسة عن التعليم الجامعى التوقف عند قضية أساسية ، وهى مدى التوازن بين المنطق الداخلى ، و البيئة التى توجد فيها الجامعة . وفى سطور قليلة نحاول التعرف على ابعاد تلك القضية كما هى متجسدة فى التعليم الجامعى فى بعض الدول المتقدمة ، ثم كما عرفتھا مصر منذ نشأة جامعتها فى بداية القرن ، و بعد ذلك يمكن استخراج بعض المؤشرات التى تبين نجاح أو اخفاق فكرة انشاء امتداد للتعليم الجامعى بمسمى التعليم المفتوح .

المنطق الداخلى :

يسود اتفاق عام بين الاكاديمين على أن الجامعة تقوم اساسا على افكار تتعلق بحضارة الانسان مثل : الامتياز العقلى ، و تثقيف الفكر ، و الموضوعية ، و القيمة المتضمنة فى المعرفة كفاية فى حد ذاتها . كانت تلك الافكار ، و ما زالت ، تشكل السلسلة الفقرية فى المجتمع للجامعة . و يتجلى هذا فى رؤية الاكاديمين فى الجامعة الانجليزية فى ان " ثمرة التعليم ليست كتابا و لكن تكوين الانسان " . و أن حجر الزاوية فى التعليم الجامعى " ليس تدريس الحقائق العظمى ، و انما تدريس الحقائق بطريقة عظيمة " ، لأن المادة التى تدرس تأتى فى المرتبة التالية لطريقة التدريس ، و الليبرالية الحقيقية تتمثل فى روح البحث ، لا فى موضوع البحث فى حد ذاته . الجامعة فى منطقتها الداخلى إذا موجهة بالرسالة ، و بالنظم المعرفية ، و بطريقة اكتساب المعرفة . و الغاية النهائية : " تكوين المواطن المتمدين " . و يمكن ان نسمى المنطقة الداخلة للجامعة عامل " الوراثة " ، لأنه يمثل الجينات التى تشكل نشأة و نمو الجامعة ككائن عضوى ، لكن المنطق الداخلى لا يتحكم وحده فى الجامعة ، فهناك عامل البيئة و هو يتمثل فى : التمويل ، و الحاجة الى القوى العاملة ، و ضغط الطلاب للالتحاق بالتعليم الجامعى ، تلك العوامل البيئية ليست دائما فى انسجام مع العوامل الوراثية ، و انما هى فى حالة صراع فى كثير من الاحيان ، و خاصة فى

الأونة الاخيرة ، على مستوى العالم كله

يرجع ذلك أن الجامعة فى الماضى كانت كائننا منعزلا يتغذى وينمو وفقا لقوانينه الخاصة . أما الآن فهى ضرورة حياة الاقتصاد وبقاء الأمم ، و تتوقع الدول التى تشرف عليها أن تسهم فى تحقيق اغراضها ، و الا لقيت الاهمال منها . كذلك كانت القوى المتمثلة فى الجماهير ذات تاثير هامش على الجامعة ، أما الآن فهى تشكل ضغطا كبيرا يؤثر على تطورها . و المعضلة هى كيفية محافظة الجامعة على تقاليدها ، و الاستجابة فى الوقت ذاته للعوامل المستجدة فى البيئة المحيطة .

الضغط الخارجى :

ريما تكون القوى المؤثرة الآتية من البيئة قوى عشوائية خاضعة لنزوات الدولة أو الهيئات التى تشرف على الجامعة وتمولها ، و التقاليد المتوارثة لها قيمتها فى هذه الحالة فى الوقوف ضد ما يمكن تسميته " عوامل التعرية " و استمرار اندفاع الجامعة بالقصور الذاتى . لكن لا يمكن أنبقى الجامعة محافظة على منطقتها الداخلى وبنون مراعاة للعوامل الخارجية . لذلك ظهرت صيغ التكيف ، بعضها ناجح ، و بعضها قاصر .

محاولات التكيف :

كان الاتجاه فى الاتحاد السوفيتى (سابقا) يشبه الانقلاب حيث تمت التضحية بالمنطق الداخلى للجامعة ، بل تم استبعاد التراث الثقافى الذى يدرس فى الجامعات الغربية ، من أجل ربط الجامعة بقضية القوى العاملة و الانتاج . لكن بقية هناك " اكاديمية العلوم " ، و بدأ التراجع التدريجى عن الانعزال الثقافى الغربى و دخلت الفروع العلمية التى كانت تعتبر " بورجوازية " إلى الاتحاد السوفيتى بدءا من الستينات . و الانهيار الحادث الآن يؤكد الحاجة إلى اعادة النظر فى التعليم الجامعى هناك من حيث غاياته البعيدة .

و فى انجلترا اضطرت الجامعتان العريقتان ، اكسفورد و كامبريدج ، الى تعديل شئ من تقاليدهما بعد طول عناء ، و ادخلت مواد علمية لم تكن تفكر فى قبولها فى منتصف القرن الماضى ، و نشأت جامعات اخرى الى جانبها لتستوعب الطلب المتزايد على التعليم . لكن هناك تصميميا على ضغط الشروط الجيدة للتعليم الجامعى بتحديد

عدد الطلاب المقبولين ، ليس عن طريق اقامة الحواجز المالية (حيث يتلقى تسعة من عشرة من الطلاب فى الجامعات الانجليزية معونات لاستكمال تعليمهم) ، ولكن على اساس امتحانات جادة ودقيقة لاختيار الاكفأ ، والاستعانة بنظام المتحنيين الخارجيين و النتيجة الهامة لذلك أن معدل المتخرجين إلى المتحقين معدل عال للغاية حيث يبلغ قرابة ٨٠ ٪ ، وفى أقل فترة ، اذ لا يزيد التخلف عن سنة دراسية واحدة للطالب . و من لا يتوقع النجاح فى هذا السباق لا يلحق بالجامعة ، وانما يلتحق بكلليات " البوليتكنيك " و كليات التعليم المستمر الأخرى ، غير الجامعية .

أما فى أمريكا فالوضع مختلف ويحتاج إلى مزيد من التفصيل. يعتبر التعليم العالى كله فى امريكا سلعة استهلاكية ، ففى مجتمع " تكافؤ الفرص " يجب ان يتاح التعليم لمن يطلب . و باسم تكافؤ الفرص أيضا لا يوجد حد ادنى لدرجات التحصيل الذى يفترض أن يحصل عليه الطالب ليلحق بالتعليم العالى كما هو الحال فى البلاد الاوربية ، و لا يوجد كذلك نظام المتحنيين الخارجيين . و باختصار ، ليس ثمة معايير مضبوطة ضبطا صارما لانتقاء الطلاب . لهذا يوجد فى امريكا تنوع ضخم فى نوعية التعليم و فى معايير التحصيل المطلوبة . لكن هناك اعظم جامعات العالم كما يوجد أدناها ، و تلك حقيقة يجب ألا نتجاهلها .

لقد اخذت الجامعة فى امريكا ، كما اخذت كل الجامعات ، تقاليد الجامعة الالمانية التى وضع أساسها ، فعبوات ، العلم و الفكر ، و ما زالت تحفظ لها مكانتها المتقدمة لكن فى مجتمع تسيطر فيه آليات السوق كان لابد للمؤسسات التعليمية أن تكيف نفسها ، فنشأت سوق مشروعة للمؤهلات الرخيصة ، لا تخلف عن سوق السيارات الرخيصة ، الغرض منها ان يحصل زبائن التعليم نو الطموحات المتواضعة على شهادات عالية ، و فى هذه الحالة يحمى التعليم المتواضع المستويات العليا ذات السمعة العالمية على مستوى الجامعة ، بعبارة أخرى ، حين عبرت فكرة الجامعة الالمانية الأطلنطى و دخلت فى بيئة مختلفة ، تفاعلت مع فكرة اساسية فى الثقافة الامريكية ، و هى فكرة النفعية .

و فى سياسة الباب المفتوح فى التعليم يعتبر مقرر الجامعة العقبة الى يجب أن يجتازها المتنافسون . ويمكن للطالب فى هذه الحالة أن يختار ما اذا كان يفضل

دخول سباق الالتحاق بالجامعات ذات المكانة المرموقة ، أو السباق السهل فى المستويات المتواضعة ، على افراض ان كل فرد يحتاج الى طعام يكفيه ، لكن لا يمكن أن يأكل الجميع " الكافيار " ، وبالمثل ، كل يستطيع أن يتعلم إلى آخر مدى ، لكن ليس بالضرورة تعليما عالى المستوى . ولهذا تصل نسبة التعليم العالى إلى اكثر من ٧٠ ٪ فى بعض الولايات .

وفى محاولة تغيب المنطق الداخلى رأيت جامعة هارفارد أن كل الطلاب مهما كانت تخصصاتهم ، يجب ان يكونوا ملمين بقدر من المعرفة و الأفكار و القيم التى تمثل تراث الحضارة من خلال مقررات امتحانية . جاء هذا فى تقرير وضع ١٩٤٥ و اعتبر وقتها بداية لحقبة جديدة فى التعليم الجامعى الامريكى لمقاومة النزعة المهنية - وهى احدى القوى الآتية من البيئة - لكى لا تطفى على النزعة الليبرالية . لكن حين راجعت هارفارد برامج التعليم بعد مضى ٢٠ عاما ، كان من الواضح ان المحاولة قد خفقت . كل ما حدث ان البرنامج الاساسى للتعليم العام الذى يجب أن يناله كل الطلاب قوبل بالتجاهل و حل محله نمط من المقررات تجبر الطالب أن يقضى جزءا من وقته فى تحصيل اشياء خارج تخصصه . ولهذا ظهرت المقررات التى تشبه " اللفائف " الامريكية الشهيرة [مثل القهوة سريعة التحضير و الفطائر المعبأة] ، و تمتلئ ارفق مكتبات الجامعة بكتب الوصفات السريعة لتعلم كل شئ من تاريخ العالم ، إلى أية لغة اجنبية .

وفى الحساب الختامى لعناصر القوة و الضعف تعترف الجامعات الامريكية أنها قد اصابها الخلل نتيجة تزايد الخضوع لطلبات السوق ، حيث تدرس مواد غاية فى الكثرة ، و يتصف بعضها بالضحالة و العزلة عن الحياة ، مما يعنى أن فقدان التوازن بين عناصر الوراثة و البيئة يفقد الجامعة قيمتها و يشوه الدور المتوقع منها .

يمكننا فى هذه الحالة أن نتبين بوضوح أنه اذا كان من الضرورى أن تتصف الجامعة بالمرونة لتلبى مطالب المجتمع و الضغط المتزايد على التعليم العالى و رغبات الممول أو المشرف ، الا أن المرونة يجب الا تصل الى حد الليونة كما هو الحال فى التعليم الامريكى ، و ألا يعنى التوسع تقديم وجبات تعليمية رخيصة ، بل يعنى التوسع الاختلاف أو التميز ، لأن واقع الامر أن نظام التعليم الجامعى يحتاج الى شئ من

الثبات بحيث لا يخضع للعشوائية أو المطالب الطارئة ، و المنطق الداخلى للجامعة هو ما يكفل مثل هذا الثبات . و تتمثل العشوائية فى قبول طلاب يتقبلون التعليم الجامعى ، لا شئ إلا لأنه يمثل أقل الخطوط مقاومة ، فيلتحقون بالجامعة لا رغبة فى التعلم ، أو حتى لأن آبائهم يطمحون فى تعليمهم و انما بمجرد أنهم انتهوا من المرحلة الثانوية و يجدون الفرصة امامهم لدخول الجامعة للحصول على درجة علمية ثم مغادرتها بلا أثر ينكر . و من القوى العشوائية كذلك ضغط المجتمع لتوسيع النظام ، و ضغطه لتحديد المقررات التى يجب تدريسها تحت دعوى ربط التعليم بسوق العمل . حقيقة من المفترض أن تخدم الجامعة المجتمع من الناحية الاقتصادية ، لكن اذا انحصر الغرض فى هذا المجال وحده فلن تكون النتيجة إلا تسطيح العليم فى مقولة " الكلفة - العائد " ليس من شك أن من بين وظائف التعليم الاعداد لمهنة ما ، و ليس من شك أيضا ان التعليم ليس مجرد وسيلة لمهنة ، لأنه فى محصلته النهائية إعداد مواطن ، مثقف ، فيتم ، يعى ان وطنه فى حالة تنافس مستمر مع غيره ، و تلك الغايات التى تبدو غير عملية تدفع الشعوب ثمن تجاهلها فيما يتزود به المتعلمون من نظرة برجمانية ضيقة ، و فى ما قد يسببونه من اضطراب اجماعى . و لا أدل على صحة هذا القول من مراجعة اليابان حاليا لكل اهداف تعليمها لتكون تلك الغايات من بينها ، و اليابان دولة عممية صناعية ناجحة تعرف جيدا ما تفعل .

ب : فى مصر :

و على نحو ما ننظر إلى قضية المنطق الداخلى و المنطق الخارجى للتعليم الجامعى فى بعض الدول المتقدمة ، ننظر إليها فى التعليم الجامعى فى مصر ، لأن التعليم الجامعى يحمل صفة العالمية إلى جانب المحلية

المنطق الداخلى :

كان المنطق الداخلى للجامعة المصرية غاية فى القوة ، بل كان الدافع المحرك لنشأتها . يمكن ان نتبين قوة ذلك المنطق من خطبة القاها قاسم امين اكبر الدعاة لنشأة الجامعة المصرية " ... نحن لا نكتفى الان بأن يكون طلب العلم فى مصر وسيلة لمزاولة صناعة ، أو للاتحاق بوظيفة ، بل نطمح فى ان نرى بين ابناء وطننا طائفة تطلب العلم حبا للحقيقة ، و شوقا لاكتشاف المجهول ، فنة يكون مبدئها التعلم للعلم " . و لا تخفى

عليه أهمية التربية والتعليم في نهضة الأمم ، يقول أن " أهم أسباب انحطاط الأمم و ارتقائها طرق التعليم و التربية ، و اذا نظرنا إلى ما يجرى عندنا ، وجدنا ان التعليم لا يصلح إلا لاعداد موظفين ، أو أصحاب فن يحترفونه للقيام بحاجيات الحياة التي لا يستغنى عنها ، كالتب و الهندسة و المحاماة ، و هذا التعليم لا يوزع في مدارسنا على الطلبة بمقدار معلوم ، لا يزيد عن الغاية التي وضع من اجلها " . و في موضع آخر يتكلم و كأنه يذكرنا بالفطرة إلى العلم و التعلّم التي تسود حياتنا الآن " اذا نظرنا الى طائفة التعليم في مصر ، و هم متخرجو المدارس العالية ، نجد انهم يعملون على مبدأ (أكسب كثيرا ، و اتعب قليلا) ، و لا نجد الا افراد قليلين ، قليلين جدا ، يصرفون وقتا مقيدا ، و من حين إلى حين لتكميل معارفهم ، و لكنهم مجربون عن تلك الحمية ، تلك النار التي تشعل القلب و الشعور ، و التي بدونها لا تبحث النفس عن تجديد العمل ، و لا تطلب الارتقاء إلى المراتب السامية ... "

و من الممكن ان نرى كلمات قاسم أمين بالروح السائدة اليوم كلمات رومانتيكية غير مجدية في واقع عملي مادي يختنق بالأزمات الاقتصادية ، لكن تلك الكلمات كانت تعبر عن وجدان أمة في لحظة تاريخية تتجمع فيها لتقادم الاستعمار بالثقافة و الحضارة . يذكر التاريخ ان تلك الكلمات قيلت في حفل اقامة احد اعيان المنوفية (حسن زايد) كان قد تبرع بخمسين فدانا من أجود أراضيه وقفا على الجامعة و يذكر التاريخ أن أحد اعيان (احمد بك المنشاوي) فكر في انشاء جامعة على نفقته الخاصة و كانت شغله الشاغل في سنته الاخيرة قبل وفاته و موضوع حديثه الدائم مع الامام محمد عبده . و يذكر التاريخ أن الاميرة فاطمة تبرعت بمجوهراتها من أجل انشاء الجامعة ثم يلفت النظر أن الموقعين على عقد تأسيس الجامعة كانوا الامير احمد فؤاد (و من المعروف انه كان مثقفا يهوى القراءة بصفة يومية) و حسين رشدي باشا ، و ابراهيم نجيب باشا و احمد زكى بك . لكن الجامعة في بدايتها لم تكن فكرة من جانب الصفوة من أجل تعليم الصفوة ، و انما كانت مشروعاً قومياً اشترك فيه ابناء الصفوة و ابناء الشعب من أجل " ترقية مدارك و اخلاق المصريين على اختلاف دياناتهم ، و ذلك بنشر الآداب و العلوم " كما جاء في عقد التأسيس .

كان المتطوق الداخلي إذا موجهها لقيام أول جامعة مصرية

الضغط الخارجى : لكن المنطق الداخلى للجامعة لم يكن مقدرًا له أن يتحكم وحده فى مسارها . فها هو طه حسين - وهو شخصية هامة فى تاريخ الجامعة المصرية و فى تاريخ التربية عامة ، ، يعلن أن هؤلاء الذين يلتحقون بالتعليم لا يمكن أن يكون دافعهم العلم للعلم وحده ، و من المشروع أن يكون العلم للعمل و كسب لقمة العيش . و من هنا يكون التوازن فى وظيفة الجامعة و العليم بوجه عام ، على ألا يكون ثمة افراط أو فريط فى أحد الجانبين . ثم تأتى الثورة فى ١٩٥٢ بأفكار العدالة الاجتماعية و تكافؤ الفرص ، فتفتح التعليم العالى كله على مصراعيه بالمجان ليلتحق به الناجحون من التوجيهية أو الثانوية العامة .

حاولت الثورة أن تسيطر على التعليم العالى بحيث توجهه وجهة وظيفية لخدمة اغراض التنمية ، حتى يكون جزءًا من خطة تنمية شاملة . و من هنا كانت فكرة ربط التعليم بالعمالة هى الفكرة المسيطرة ، و من ثم اصبحت الوظيفة الاساسية للتعليم العالى كله امداد الدولة بالكوادر المطلوبة للابوار الانتاجية الجديدة ، و سد الاحتياجات من القوى العادلة المختلفة فى شتى القطاعات التعليمية . و لهذا ظهرت الدعوات الى تحجيم اعداد الطلاب فى الكليات " النظرية " و زيادة اعدادهم فى الكليات العملية التى يعتمد على خريجها اعتمادًا أكبر لتنفيذ خطط التنمية . لكن المسار لم يكن متناسبا مع الاهداف .

محاولات التكيف : فقد لعبت عناصر البيئة دورها فى توجيه التعليم العالى . كان ضغط الجماهير و محاولة ارضائها عاملا على مضاعفة اعداد الخريجين فى الكليات " النظرية " ، بل فتحت الكليات النظرية ابوابها لخريجي الثانوية العامة القسم العلمى الذين لم يحصلوا على المجاميع التى تؤهلهم للالتحاق بكليات " القمة " ، و لم يحدث العكس . و بقية فكرة كليات القمة و كليات السفح إلى يومنا هذا .

و مع تضاعف اعداد الجامعة مرات عديدة حدث التوسع فى انشاء الجامعات بون حساب دقيق ، فكان التقريط نتيجة لهذا الافراط فى التوسع ، لا التقريط فى اعداد الطلاب و افادتهم اكبر فائدة ممكنة و حسب ، انما التقريط أيضا فى القيم الاساسية التى تقوم عليها الجامعة . ضعف المنطق الداخلى أمام مؤثرات البيئة ، و لهذا قان " ملف " الجامعة يعاد فتحه بين حين و آخر . و لا يمكن ان يكون العلاج بمزيد من

التوسع ، أو فى تحميل الجامعة اعباء جديدة فوق اعبائها ، ولكنه ببساطة علاج المشكلات التى تعانى منها ،جامعة المصرية فى كل جوانبها ، لكى تكون "امتدادتها" متمثلة فى التعليم المفتوح أو غيره " امتدادات " قوية .

وإى كان للجامعات معايير تستخدم فى تقدير قيمتها فهى فى أبسط صورها : المكتبات و عدد الكتب و المخطوطات التى تحتويها ، و الطرق الحديثة التى تستعمل فى تخزين المعلومات بها ، و إتاحة التسهيلات لمن يريد الافادة منها ، و المعامل و تجهيزاتها ، و إنتاجية الاساتذة العلمية و ما فيها من ابتكار ، و سبل نشر انتاجهم ، و مقدار احتكاكهم بزملائهم فى الجامعات الخارجية ، و دون اضافة معايير اخرى بنو جامعاتنا المصرية فى حاجة جادة إلى الاصلاح . صحيح ان فى الولايات المتحدة و انجلترا جامعات من الدرجة الثالثة ، و لكن فيها جامعات من الدرجة الاولى و الثانية على مستوى العالم ، و جامعات الدرجة الثالثة تتوافر فيها على الأقل المكتبات الحديثة و المعامل . و ليس الأمر عقد مقارنة مع دول متقدمة ، و انما اشارة الى الحاجة الماسة إلى استكمال ربط مقومات الجامعة قبل الفكير فى شئ آخر .

يعنى هذا ان أى " استحداث " تعليمى لا تتوافر له مقومات الصحة إلا أن كان قائما على قاعدة تعليمية قوية ، و الا كان العنصر الجديد سببا فى احداث التشوهات فى النظام التعليمى القائم .

لكن مع تزايد الضغط على التعليم العالى حاولت الجامعة المصرية أن تقدم استحداثا و هو " التعليم المفتوح " و كل المستحدثات التى يمكن ان تطور التعليم و تلبى حاجات البيئة المطلوبة ، لكن بشرط ان تكفل لها مقومات النجاح و الاستمرارية ، و لهذا يحتاج " التعليم المفتوح " فى مصر إلى نظرة لدراسة جدواه . و يمكن أن تأخذ بعض المؤشرات من الدول التى سبقتنا فى هذا المجال و نستعين ببعض المعلومات عن الجامعة المفتوحة فى بريطانيا ، لا بغرض المقارنة مرة أخرى ، و انما لنتبين مدى ما يتوافر للتعليم المفتوح فى مصر من مقومات النجاح و الاستمرارية .

ثانيا : التعليم المفتوح كاستجابة للضغط الخارجى على الجامعة

عادة ما يتخذ التعليم المفتوح فى بريطانيا نمودجا يحتذى و تستمر منه مقومات

النجاح حين تفكر بولة ما فى انشاء مشروع خاص بها ، وهذا ما قالته التجربة المصرية . ولا نستطيع ان نستنتج مدى نجاح أو اخفاق تجربتنا إلا بالتعرف على التجربة الرائدة . فلنلق اذا بعض الضوء عليها .

الجامعة المفتوحة فى بريطانيا

الجامعة المفتوحة فى بريطانيا

فكرة : قامت الجامعة المفتوحة فى بريطانيا على المستوى القومى منذ دعا إلى قيامها هارولد ويلسون فى ١٩٦٣ . وكان أساسها الحقيقى خبرة تاريخية تعليمية متراكمة أدت الى بلورة الفكرة بدءا من الحرب العالمية الثانية . تتمثل تلك الخبرة فيما عرفته انجلترا من تراث فى تعليم الكبار [معاهد تابعة للجامعة للدراسات الاضافية منذ ١٩٣٠] [Exteamular Departments Universities] ، و اتحاد تعليم العمال البريطانى ، و مؤسسات تعليم الكبار ، و برامج التدريب المهنى و الفنى للشباب ، على أثر مرسوم ١٩٤٤ الذى عهد إلى المجالس المحلية بمسئولية اعدادها ، و كليات و معاهد التعليم المستمر على نطاق المملكة المتحدة ، و التوسع فى خدمات الاذاعة و التلفزيون التعليمية ، كل ذلك أدى إلى اصدار حكومة العمال فى ١٩٦٧ وثيقة بيضاء تبنت فيها بشكل رسمى مشروع الجامعة المفتوحة ، ثم شكلت لجنة للتخطيط للمشروع تمخضت عن اعمالها اقرار القانون فى ١٩٦٩ . و الدافع الاساسى لهذا كان نمو الوعى بديمقراطية التعليم حتى آخر مراحلها ، و تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ، و رغبة الجماهير فى تحسين احوالها ثقافيا و اجتماعيا و اقتصاديا ، مع تعميم التعليم الثانوى فى ١٩٤٤ ، و زيادة عدد الطلاب فى ظل ما ساد اوريا كلها بالتعليم تحت شعار " التربية للتكيف مع الحياة " بحيث تعمل التربية على تنمية الاتجاهات و القيم الاجتماعية للمواطنة الصالحة ، و اعادة البناء الديمقراطى .

و يتضح من هذا ان الفكرة فى اساسها قومية ، تقوم على تراث و خبرات تعليمية

، و تهدف إلى أكثر من مجرد تدريب أو تيسير الحصول على شهادات .
 زبائن التعليم : تعتمد الجامعة المفتوحة فى بريطانيا على مبدأ فتح الابواب لكل من يريد التعلم بصرف النظر عن مؤهله ، بحيث يمكن لأى شخص أن يجرب حظه لئون قيود ، و العقبة الوحيدة التى تقف فى وجهه هى اخفاقه الشخصى فى مواصلة التعلم ، وكان فى اذهان من شكلوا الجامعة منذ البداية فريق من راغبى التعلم ، بدءا من الشاب الذى نال حظا فى التعليم فى مدرسة متدنية المستوى لم تشبع رغباته فى التعلم ، و يريد المواصلة و ذلك الذى اضطرت ظروف الحياة إلى العمل لحاجة إلى الدخل فلم يستكمل تعليمه العالى ، و الفتاة التى تزوجت مبكرا ثم اتاحت لها الفرصة للتفرغ للدراسة ، و المعلم الذى يحوز الخبرة و يحتاج إلى صقلها بالدراسة ، و الموظف الذى يحتاج إلى شهادة للترقى ، و من بلغ سن التقاعد ، و من يريد تغيير عمله إلى عمل آخر ، و تتسع نوعيات الزبائن لتشمل من يريد المحافظة على يقظة العقلية ، و الجندى الذى ينتظر تسريحه و يريد أن يتأهل لعمل ، بل و السجين الذى يعتمد كل مستقبله على أن يملك شيئا من المهارة و المعرفة ليواجه الحياة بعد أن يقضى فترة العقوبة . ذلك الاتساع فى النوعيات التى يمكن أن تفيد من الجامعة المفتوحة يعنى مرونة فى الاهداف ، و رغبة فى تحقيق فكرة المجتمع المتعلم .

التمويل : تتميز الجامعة المفتوحة بازالة العقبات المالية التى تعوق مواصلة التعلم ، فهى تقبل الطلاب فوق ٢١ سنة (إلا اذا كان للطالب ظروف خاصة كأن يكون معوقا) ، و تقدم جرعة تعليمية بالغة الرخص من الناحية المالية مقارنة بالجامعات التقليدية . و كان موضوعا فى الحساب إنّه حتى إن بلغت نسبة التسرب ٨٠ ٪ فإن كلفة الطالب تظل اخص من كلفته فى الجامعة التقليدية . و يتم تمويل الجامعة بمنحة مباشرة من وزارة التعليم (لإن الهدف هو التربية للتكيف مع الحياة اساسا ...) ، بينما يتم تمويل الجامعات الاخرى عن طريق المنح الجامعية . و تقوم وزارة التعليم بتغطية ما يقرب من ٩٠ ٪ من مجموع ميزانية الجامعة ، و يغطى تسويق المواد و الخدمات الاستشارية حوالى ٢ ٪ ، بينما يتحمل الطالب رسوما بسيطة تسهم فى تغطية الانفاق

يعنى هذا أن الجامعة المفتوحة ليست مشروعا لتربح يقوم على بيع المعرفة أو الشهادة للافراد فى مقابل مالى ، لأن الاصل أن ما ينفق على الافراد فى التعليم

استثمار يفيد منه الوطن ، كما يفيد الافراد .

المنطق الداخلى : لم تنشأ الجامعة المفتوحة لتنافس الجامعات التقليدية ، وانما لتكامل معها ولتقدم خدمة جديدة . فقد هدف من قام بتصميمها الى ان يكون التعليم الذى تقدمه قائما على قاعدة متكاملة واسعة المجال كنوع من العلاج " التقولب " فى المعرفة فى الجامعات التقليدية ، وتصحيحا لجمود الامتحانات ، وتجنبنا لتفتيت الذى يسود المقررات نظرا لكثرة المواد الامتحانية التى يكلف بها الطالب . ويتجلى هذا فى محاولة الجمع بين الثقافتين ما يسمى منها العلمية التطبيقية ، وما يسمى منها الادبية النظرية . على سبيل المثال : سعى المشتغلون بالعلوم الاجتماعية مقرهم " فهم المجتمع " وجمعوا فى المقرر خمسة مناظير للانسان ، اقتصادية واجتماعية ، و نفسية ، وسياسية ، وجغرافية . ومحور المقرر ثلاثة اسئلة رئيسية :

لماذا يعيش الناس فى المجتمعات ، كيف يعيش الناس فى المجتمعات ، أى المشاكل يواجهها الناس ؟ وقدموا مدخلا يهدف إلى تقديم وشرح بعض المفاهيم والمبادئ ذات الاهمية فى العلم الحديث ، وبيان كيف يتشابك " العلم والتكنولوجيا والمجتمع " فى علاقات معقدة ، ومناقشة موضوعات مختارة من المجال العام للفيزياء ، والكيمياء ، والاحياء ، والجيولوجيا تبين كيف تتصل لك النظم ببعضها بعضا ، وكيف يعتمد كل على الآخر ، وكذلك توضيح ما بينها وبين بعضها من قاعدة مشتركة فى المنهج ، واسلوب البحث ، والمبادئ الفلسفية ، وما بينها من فروقات .

و التكامل يعتمد فى اساسه على تعامل الاساتذة من التخصصات المختلفة مع بعضهم بعضا ، وهو إن كان امرا صعبا إلا أنه خطوة ضرورية لتقدم المعرفة . لذلك تفخر كلية الاداب مثلا بأن اثنين من علماء الكيمياء يشاركان فى تحمل المسؤولية عن مقرر " تاريخ العلم " الذى تقوم بتدريسه .

اعداد الوحدات التعليمية : القرارات الدراسية فرق عمل تتكون من الاكاديميين المسئولين عن المادة العلمية ، وممثلين عن يتولون القيام بالمراسلة والاذاعة والتليفزيون وتسجيلات الفيديو . ويتعرض كل جزء من الوحدة التعليمية محل التجريب على الطلاب الذين سيدرسونها للكشف عن مدى صعوبتها أو غموضها . ثم يختبرها الفريق كله الذى يجتمع اسبوعيا لمدة لا اقل عن عام ونصف العام ، لأن الفريق يتحمل

مسئولية المنتج النهائي . ومع الفريق لا بد أن يتواجد خبير فى التكنولوجيا التعليمية ، مهمته الحوار مع واضعى الوحدات حتى يستطيعوا أن يخرجوا اهدافهم المضمرة ليضعوها صريحة أمام الطالب ليعرف المطلوب منه فى مسلسل الاهداف العامة و الاغراض الخاصة . بحيث تشمل كل عنصر من عناصر الوحدة لتكون له وظيفة محددة . و يقدم الخبير النصح فى عملية عرض المادة على اسس تربوية نفسية ، و يقوم الاعمال من خلال اختبارات تتبعية بهدف أن تكون المادة دائما محل اهتمام الطالب .

و السمة الواصفة فى المقررات أنها " شخصية " ، أى انها تهتم بأن يشعر الطالب بالإلفة معها و لا تكون مغترية عنه ، أو كأنها لا تخاطب أحدا بعينه . لذلك يتم استعمال التلفزيون و الاذاعة بطريقة مثيرة للمتلقي و لا تعتبر نقل لمحتويات المحاضرة التقليدية . و توضع شروط دقيقة للمادة المكتوبة التى يتلقاها الطالب بالمراسلة ، مثل الطباعة الجذابة ، و ترك مسافة كافية خالية ليدون الطالب ملاحظاته حين يقرأ ، و الاستعانة بالصور و التوضيحات ، و توحيد مقاسات الصفحات و عدد الكلمات للوحدة ... ، وهكذا . و الأهم من هذا تشجيع الطالب على المناقشة و الاختلاف مع رأى مقدمى المادة التعليمية بحيث تبدوا المراسلات اقرب إلى المسار التعليمى بكثرة الأسئلة و الحوار ، و الموافقة و الاختلاف ، و تكوين الحكم و الرأى الشخصى ، مع الاهتمام بتعريف المؤلف أو المؤلفين للوحدة ، و بنية المحادثة الشخصية الهادئة .

يببى من هذا أن الجامعة المفتوحة فى انجلترا تحاول تقديم تعليم اكايدى عال المستوى لا يقل عن مستوى الجامعة التقليدية . بل اكثر من هذا قدمت اضافة إلى معرفة ، فمن حيث الشكل ظهرت كتب جديدة الطابع مثل المحاورات مع بعض الفلاسفة و العلماء حول موضوعات محددة ، و برمجة المادة الدراسية لتيسير التعليم الذاتى . و من حيث الموضوع ظهرت فروع علمية تحاول ترسيخ اقدمها ، مثل " علم اجتماع المعرفة التربوية " الذى قدمه مايكل يونج من الذين شاركوا فى بعض السيمينارات التى عقدها الجامعة .

اسس النجاح : يمكن أن نلاحظ ان الجامعة الانجليزية المفتوحة توافرت لها مقومات النجاح التى تتمثل فى :

- الفترة الكافية للدراسة والاعداد و التي استغرقت سنوات ، و ليست العبرة بطول المدة ، و انما بما تحمله من عمل جاد متواصل بغية التخطيط الناجح .
- قيام المشروع على المستوى القومى لا على مستوى مؤسسة أو مجموعة من الافراد ، و الهدف هدف قومى و هو رفع المستوى العلمى و الثقافى لكل من يستطيع نون عوائق الا بالمثابرة و القدرة على مواصلة التعلم
- الدقة فى الاعداد ووضوح الاهداف و الاغراض ، بدما من الهدف العام للجامعة ، إلى الغرض الخاص لكل عنصر من عناصر الوحدات التعليمية .
- وجود روح الفريق فى العمل بحيث يشارك الاكاديميون من التخصصات المختلفة ، مع خبراء الاعلام ، و خبراء التكنولوجيا التعليمية فى وضع الوحدات التعليمية باشكالها المختلفة ، و التحسب لكل صغيرة و كبيرة اثناء الممارسة .
- قيام الجامعة على اساس التمايز عن الجامعة التقليدية بحيث تكامل كل معها و لا تتنافس و إنما تقدم وجبة تعليمية ليست فى مقور الجامعات التقليدية .
- مراعاة الاسس التربوية فى وضع الوحدات التعليمية بحيث يكفل لها النجاح ، و تقدم استحداثا جيدا بالفعل فى المادة التعليمية .
- الاهتمام بالمنطق الداخلى للجامعة بحيث لا تطفى الرغبة فى تقديم خدمة تعليمية للجمهور على الفكرة الاكاديمية . و يتمثل المنطق الداخلى هنا فى تقديم معرفة دعامتها الاساسية التكامل المعرفى ، و هو امتياز عقلى من نوع آخر غير الامتياز العقلى فى التخصص البقيق فى الجامعات التقليدية . - و اخيرا لم تكن الجامعة المفتوحة هناك مجرد حل " طوارئ " للخفيف عن الجامعات القائمة لأن شرط الالتحاق بها أن يتجاوز الطالب الحادية و العشرين من عمره ، و هى صيغة جديدة للتعليم الجامعى لا تتكيف مع مؤثرات البيئة بالخضوع ، و انما تلبى حاجة التطوير .
- ربما يمكن ان نتبين أن التعليم الجامعى المفتوح لابد و أن يحمل صفة الجامعة أولا ، ثم صفة تميزه بكونه " مفتوحا " ثانيا ، أى أن يكون صيغة موفقة بين المنطق الداخلى الخاص بالجامعة ، و الضغط الخارجى الصادر عن البيئة . و الحكم على التعليم المفتوح بالنجاح أو الاخفاق ، انما يكون حكما على نجاح تلك الصيغة للموفقة بين الجانبين . فعازا عن التعليم المفتوح فى مصر ؟

ثالثا : التعليم المفتوح فى مصر

الفكرة : ما عرفه الرأى العام عن فكرة التعليم المفتوح فى مصر لا يزيد عما نشر فى الجرائد و المجلات ، و هى تتضمن ٣٩ خبرا و ١٥ تقريرا ، بالضافة الى مقالات قصيرة عن التعليم المفتوح عامة . و لم يكن فى أى منها تحديد واضح للمقصود من المشروع الجديد ، و انما اقتصرت الاخبار على اجراءات القبول ، و اعداد المقبولين ، و موعد بدء الالتحاق بالجامعات و الكليات المختلفة ، بون ظهور أى دراسة متكاملة عن المشروع . و لم يستغرق الاعداد طويلا حتى و ان كانت البداية اعلان المجلس الاعلى للجامعات فى

٨٧/٤/٩ ضرورة انشاء الجامعة المفتوحة فى مصر ، لأنه لم ترد اخبار عن اعداد كاف منذ ذلك الحين إلى افتتاح المشروع فعلا فى عام ١٩٩١ و الغرض الاساسى من المشروع هو حسب قرار المجلس الأعلى للجامعات : تخفيف الضغط على مؤسسات التعليم العالى ، و توفير الفرص لمن حرم من التعليم لظروفه الاجتماعية أو الجغرافية .

أى أن الغرض هو التخلص من مشكلة تزايد اعداد الراغبين فى الالتحاق بالجامعة باقامة تعليم مواز . و لهذا كانت الفرصة لبعض أولياء الامور ممن حصل ابناؤهم على شهادة GCE للمطالبة لاحاق ابنائهم بهذا التعليم .

زيائن التعليم : جدير بالذكر ان زيائن هذا النوع من التعليم الموز أقل من زيائن الجامعة التقليدية من حيث المستوى العلمى (الرسمى) إذ يقبل التعليم المفتوح من حصل على مجموع ٥٠ ٪ فما فوق .

و بناء على هذا تذكر كلية الزراعة جامعة الاسكندرية فى نشرتها الخاصة بالمشروع ، أن من اهدافها توفير فرصة تعليمية متميزة للطلاب الذين لا يستوعبهم نظام التعليم الحالى ، و يضاف إلى ذلك اتاحة الفرصة لقبول غير المصريين للالتحاق بالنظام ، مع بقائهم فى اوطانهم متابعين لاعمالهم .

و ورد كذلك فى النشرة التى صدرت عن كلية التجارة جامعة طنطا أن الهدف :

أن هناك بعض الظروف الخاصة التي يعيشها مجتمعنا و التي تجعل من التعليم المفتوح ضرورة قد لا يكون هناك غنى عنها ، ألا و هو ضيق امكانات الجامعات المصرية بظروفها الحالية عن استيعاب كل الشباب المتطلع إلى ثقافة جامعية . و من هنا كان التفكير فى المشروع .

التمويل : مصدر الانفاق هو الرسوم التي تحصل من الطلاب وفقا لمعدلات تشغيل البرامج ، و هى تبلغ ٧٠٠٠ جنيها فى بعض الكليات ، ليحصل الطالب على درجة البكالوريوس فى الهندسة أو الزراعة أو التجارة .

و تأتى مذكرات الكليات مفصلة للنواحى المالية بأكثر مما هى مفصلة فى الجوانب الاكاديمية و الفنية للمشروع ، مما قد يوحى بأن منطق الربح هو الموجه الاساسى لقيام المشروع . و على سبيل المثال تذكر كلية الاقتصاد و العلوم السياسية فى نشرتها أن الهدف من إنشاء هذا البكالوريوس هو المساهمة فى تربية الكوادر المتخصصة فى مجال الادارة العامة و اتاحة الفرص للشباب الحاصلين على الثانوية العامة أو ما يعادلها لاستكمال دراستهم فى هذا التخصص الحيوى فى اطار قواعد نظام العليم المفتوح بون اضافة أية اعباء مالية على الموازنة العامة للدولة .

المنطق الداخلى:

لا نتبين بسهولة معالم المنطق الداخلى لهذا النظام من حيث تقديم المتميزة ، إلا أن كلية الحقوق جامعة الاسكندرية تذكر فى نشرتها رغبة فى الاستفادة بالبطاقة العلمية الهائلة تعلينا، ونظراً لتطوير الألائحة الداخلية للكليات يصطدم عادة بمعوقات كثيرة و متنوعة تحول بون بلوغ الاهداف الحيبية فى نفوسنا ، وافقه مجلس الكلية على إنشاء على إنشاء شعبة التعليم المفتوح للعلوم القاتونية .. ويعنى هذا أن نوعاً جديداً متميزاً من التعليم هو الهدف من التعليم المفتوح ، حيث ورد فى المقدمة أن التفكير فى هذا النوع من التعليم نابغ من رغبة فى تطوير الدراسة القانونية تطوير جنريا من حيث محتوى المقرارات أو نوعيتها تعن كما يبدو من المقرارات كما وردت لم يتغيرشئ يذكر عما يدرس فى الكليات التقليدية . وليس ثمة دراسة توضح الفكر الذى يواكب نفس الرغبة ، أو كيف تم التوصل إلى إيجاد شئ جديد

اعداد الوحدات التعليمية :

رغم انعدام الاخبار و المعلومات من كيفية اعداد الوحدات التعليمية ، الا أنه لا يصعب القول بأنها لم تأت متحسبة لم يجب وصفه فى الحسابان عند اقامة مشروعات التعليم عن بعد . و أبسط دليل هو تكرار المقررات فى الأستحداث الجديد لما يدرس فى المحاضرات التقليدية ، و بطبيعة الحال لا مجال للمقارنة فى هذا الصدد مع ما يجرى فى الجامعة المفتوحة فى بريطانيا ، فحتى أن كانت تلك بولة متقدمة و نحن بولة نامية ، الا أن الشروط التى يجب توافرها لا تختلف و امكاناتنا و امكاناتهم فى هذا المجال لا تختلف أيضا ، اللهم من حيث التروى و الدراسة المتأنية و الرغبة فى الجودة .

الخلاصة :

نلاحظ أن التعليم المفتوح فى مصر لا تجمع فلسفة عامة و شاملة ، و انما تركت الاهداف لتحدها كل كلية حسب اجتهادها ، و لذلك لا نجد اتفاقا إلا على خطوط عريضة مثل : ضرورة حصول الملتحق به على الثانوية العامة أو ما يعادلها ، و تقديم خدمة تعليمية عن بعد ، و تجنب اضافة اعباء مالية على الدولة ، و الاعتماد على نظام الساعات المعتمدة . و لم تخرج أى دراسة متكاملة و متعمقة للفكر الذى يظهر النظام الجديد ، و الخطة التفصيلية لسير النظام ، و المواصفات المطلوبة و الشروط التى يجب توافرها فى المادة المكتوبة أو المسموعة أو المرئية ، و السمة الخاصة التى

يمكن أن تميز هذا النوع من التعليم من غيره .

لهذا يمكن القول بأن هذا الاستحداث التعليمي اقرب إلى المشروع الخاص ، تقوم به كل كلية منفردة ، وليس استحداثا على مستوى قومي ، كما هو الحال فى التعليم المفتوح فى انجلترا . وهو لا يخدم الا فئة قليلة وهم حملة الثانوية العامة أو ما يعادلها ، بغية اتاحة الفرصة لمن يحمل الثانوية العامة - لكن بمجموع حده الأدنى ٥٠ ٪ - للحصول على الدرجة الجامعية الاولى . لذلك يأتى هذا التعليم وكأنه عليم موازى للتعليم الجامعى بسبل ميسرة لمن يستطيع ان يدفع ، خاصة وأنه لا توجد شواهد تدل على الاعداد الجيد للمشروع فى خطوات أنشئته المختلفة ، ولا توجد هيئة واحدة منسقة للمشروع ككل . لذلك ينبغى اعادة النظر فى استمرارية التعليم المفتوح لاقامته على اسس قوية حتى لا يكون اضعف فى مستواه من مستوى الجامعة التقليدية .

ويمكن فى هذا الخصوص إعداد الكوادر الى تتولى إقامة المشروع على نطاق قومي ، وجدير بالذكر أنه يوجد مركز لتدريب القائمين على التعليم عن بعد - بجمع الخبرات المتراكمة فى هذا المجال ، وهو " مركز الدراسات والتعاون النولى بالجامعة المفتوحة فى المملكة المتحدة " وهو يقدم الخدمات الاستشارية و الكوادر البشرية المؤهلة من بين اعضاء هيئة التدريس بالجامعة و خارجها ، كما يعقد درس عمل و يقدم برامج تتعلق بإدارة برامج التعليم عن بعد ووضع المقررات وطرق اعداد مواد التعلم الذاتى ، و الخدمات الفنية المساعدة ، كما يضم مركزا للمعلومات مزودا بالمواد العلمية و الوسائل الفنية و تكنولوجيا التعليم ، و ما الى ذلك من خبرات تلزم كل من يسهم فى اقامة برامج التعليم المفتوح . و الاستعانة بتلك الخبرات ضمان لنجاح المشروع حتى لا تكون نتيجة الاعداد المتعجل فشلا سريعا . و لا شك أن مصر فى حاجة إلى هذا النوع من التعليم ، و إلى فتح كل النوافذ لتعليم كل من يرغب فى التعلم ، أملا فى احداث نهضة ثقافية شاملة تقود خطى كل نهضة أخرى ، بشرط ألا ينظر على أنه مجرد خدمة تقدمها الدولة ابراء للذمة ، أو مشروعا تجاريا توجهه فكرة الربح .

ملحوظة ختامية : إى كانت الدول تهتم بتعليمها باعتبارها الوسيلة الاولى فى عالم اليوم للتفوق فى مجال التنافس بين الامم ، فلعل ذلك يكون حافزا لنا للتفكير على نحو مختلف فى مجال التعليم المفتوح وغيره من مجالات حياتنا . لأن المسألة ببساطة

مسألة اليات ثقافية تفعل فعلها فينا ، من أقل الناس تعليما إلى أرفع المستويات، و ذلك شئ لا موارد فيه بل يحتاج إلى مواجهة ، و لعله يزداد وضوحا إن قارنا بين اسلوب اخراج التعليم المفتوح عندنا ، و الاسلوب الذى اتخذه القائمون على التعليم المفتوح فى اسرائيل . و الحديث موصول .

اهم مصادر الدراسة

- ١ - رجاء ابراهيم سليم ، اميرة محمد ابراهيم ، التعليم العالى فى الصحافة المصرية عام ١٩٩٠ ، وزارة التعليم العالى ، مركز دراسات و ابحاث التعليم العالى ، القاهرة ، ١٩٩١
- أما عن المعلومات عن التجربة المصرية فى غير الصحافة فليست الا مجموعة من النشرات من الكليات المختلفة
- ٢ - المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ، الجهاز العربى لمحو الامية و تعليم الكبار ، (ندوة خبراء لدراسة امكانية قيام الجامعة العربية المفتوحة ، عمان ، المملكة الاردنية الهاشمية ، ٢٥ - ٢٩ / ١١ / ١٩٧٩) ، مطبوعات الجهاز العربى لمحو الامية و تعليم الكبار ، بغداد ، ١٩٨١ .
- و الندوة كانت مثل املا من الآمال الكثيرة التى ضاعت ... ، لكن على أية حال فإن الندوة تضم دراسات قيعة ، تخص بالذكر من بينها عن الجامعة المفتوحة فى بريطانيا الدراستين التاليتين .
- ليلي العقاد " نور وسائل الاعلام فى الجامعة المفتوحة " ص ص ٣١٥ - ٣٣٠
- قمر الدين على قرنيح " الجامعة المفتوحة فى بريطانيا " ص ص ٤٩ - ٧٢
- 3 - Ashby E ., Adopting Universities to Technological , Society , Jossey - Bass Publishers , London ., 1974
- 4 - mackenzle , N ., et al , Open Learning : Systems and Problems in post - secondary Education , the unesco Press , United Kingdom , 1975
- 5 - Niblet W ., et al , (eds) Universities Facing the , Land , 1972
- 6 - Tunstall , J . , The Open University Opend , Rautledge & Kegan Paul , London ., 1974 .

الاصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتعليم المفتوح فى الجامعات

أ . د / محمد سيف الدين فهمى *

تقديم :

شهدت المجتمعات الانسانية منذ النصف الثانى من القرن العشرين تغيرات عنيفة إقتصادية واجتماعية وثقافية لم يشهدها العالم من قبل . ولعل أهم عوامل هذه التغيرات التى هى أشبه بالثورة الشاملة التقدمات المعرفية والتكنولوجية التى غيرت تماما من نمط الحياة والعمل بالنسبة للأفراد والمجتمعات .

لقد كانت الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ نهاية العالم وبداية لعالم جديد ، نهاية لعالم كانت المحافظة و صيانه التقاليد بعض سماته، ونهاية لعالم يتسم بالتغير السريع والثورة الدائمة والانطلاق غير المحنود فى جميع المجالات معرفية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو تقنية . ولم يكن من الممكن فى ظل هذا العالم الجديد أن تعزل الجامعات نفسها عن هذه التغيرات ، فعوامل التغير قد أحاطت بها من كل الاتجاهات .

فهناك مد معرفى شمل جميع المجالات ، وهناك تغيرات اقتصادية شاملة نمت وترعرعت على مستحدثات تكنولوجية متطورة . وهناك تغيرات اجتماعية قلبت الموازين القائمة بين القوى والنظم الاجتماعية والعلاقات الانسانية ، وهناك تغيرات ثقافية شاملة شملت العقائد والمذاهب والنظم والانماط

الحياتية والمطالب الثقافية . وكان لهذا كله أثر على الجامعات من حيث مفهومها وانماط التعليم فيها ونوعية ركانتها والمستفيدين منها ، كما له أثر على أهدافها ووظيفتها وبرامجها ونظم القبول فيها . وفى ظل هذه المناخات الجديدة كان لا بد من أن تظهر

صور جديدة لا تقليدية للتعليم الجامعي لعل من أهمها ما عرف باسم " التعليم الجامعي المفتوح "

وستحاول هذه الورقة عرض بعض أصول أو جزور التعليم الجامعي المفتوح موضحة أن هذا النظام للتعليم الجامعي ليس سوى محصلة لمجموعة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فرضت نفسها فرضا على الجامعة ونظامها التعليمي ، وما كان يمكن للجامعة سوى الاستجابة لها عن رضا في بعض الاحيان ، او على استحياء في أحيان أخرى .

تمهيد تاريخي :

إذا كانت النماذج الجديدة للتعليم الجامعي المفتوح قد نشأت و نمت في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة مع بداية الخمسينات من هذا القرن ، وأننا في مصر ومختلف دول العالم الثاني بدأنا في اقتباس هذه النماذج في محاولة لمسايرة هذه التطورات التي حدثت في التعليم الجامعي مما جعلنا نبدو كالعادة مقلدين لا مبدعين ، فان اصول التعليم المفتوح في الجامعات يمكن تلمسها بق في مؤسساتنا القديمة للتعليم الديني في الازهر أو جامعات الزيتونة والقيروان وغيرها التي امتدت على طول العالم الاسلامي وعرضه . وإذا كان لنا أن نعرف التعليم المفتوح بأنه تعليم يقوم على تنظيم جديد للعملية التعليمية " يستهدف اعطاء الحرية لكل فرد في أن يختار نوع التعليم الذي يتفق وميوله ورغباته، ويناسب حاجاته واستعداداته، كما يعني تنوعا في طرق التعليم و تعددا في وسائله ، بما يسمح بتدعيم مبادئ الديمقراطية في عملية التعليم بحيث يتمكن كل فرد من أن يتعلم وفقا للطريقة التي تناسب قدراته وظروفه مستعينا بالوسائل التي يرى أنه يمكن أن تثري تعليمه ، وبحيث يؤدي هذا وذاك إلى زيادة فعالية المتعلم وإيجابيته في مواجهة الموقف التعليمي" (١) ، وإذا كان هذا التعليم يستند إلى درجة عالية من حرية المتعلم و حرية المعلم في ظل اطار غير تقليدي للتعليم بحيث تتاح للمتعلم الفرصة الكاملة لاختيار ما يريد أن يتعلمه في الوقت الذي يريده، وعلى يد استاذ أو أساتذة هو ينتقيهم ، فان هذا

النوع من التعليم يبدو أشد ما يكون وضوحا فى التعليم الأزهرى أو التعليم الإسلامى فى مؤسساته القديمة . فقد أنشئ الجامع الأزهر عام ٣٥٩هـ (ابريل ٩٧٠ م) ليكون مسجدا رسميا للدولة الفاطمية فى حاضرتها الجديدة القاهرة ، ويكون منبرا لدعوتها الدينية ورمزا لسيادتها الروحية ، الا أنه لم يلبث بعد مدة قصيرة أن صار مؤسسة تعليمية جامعية بحق ضمت عددا من الفقهاء والعلماء للقراءة والدرس ورتبت لهم الدولة مرتبات شهرية ثابتة وأنشأت لهم دار للسكنى بجوار الأزهر . وهكذا باشر هؤلاء العلماء مهمتهم العلمية تحت اشراف الدولة بطريقة منتظمة ومستقرة ، (٢) .

وكانت الدراسة تسير على نظام الحلقات التقليدى المتوازن فى معظم الاقطار الإسلامية ، وقد كانت لطريقة الحلقات على بساطتها كثير من مزايا الدراسة الجامعية لأنها كانت تجمع الاساتذة والطلاب فى جو من البساطة وعدم الكلفة و تفسح المجال للمناقشة الحرة . (٣)

ظل الأزهر بالرغم من اختلاف النظم المذهبية والسياسية التى احاطت به محتفظا بالصفة التعليمية كمعهد للدراسة والقراءة ، واستمر مقصدا للعلماء المسلمين من مختلف أرجاء العالم الإسلامى ، و درست فيه مختلف العلوم والفنون ، وكان يفتح ابوابه للطلاب من كل مذهب أو قطر . وغدا الأزهر منذ اواخر القرن السابع الهجرى كعبة الاساتذة والطلاب من سائر انحاء العالم الإسلامى . وكان الشعار التعليمى السائد فى ذلك الوقت حرية التعليم و حرية التعلم ، و حرية الاستاذ و حرية الطالب . كان التعليم فى الأزهر تعليما مفتوحا من حق المتعلم أن يأتى للدراسة فى أى وقت ، و أن يجلس لأى شيخ أو استاذ يرغبه ، و ان يدرس أى فرع من فروع المعرفة المقدمة فى ذلك الوقت . و كان الشيخ يجلس بجوار عموده و الطلاب متحولقون حوله يكتبون و هو يملى عليهم ، و يناقشونه فيما يراه و يرويه ، و كل ذلك فى اطار سمح متحرر . و كان من حق الدارس أن يجمع بين الدراسة و العمل ، و من حقه أن ينقطع عن الدراسة للعمل ، ثم يعود مرة أخرى للدراسة حين تتبيح الفرصة ، فلا قيود على الطالب أو الاستاذ الا القيود التى تفرضها طبيعة العلاقة بين المتعلم و المعلم . كان النظام أنتبع فى عملية التعليم هو فتح الابواب لكل الراغبين الكبار حيث تلقى الدروس فى صورة

ندوات مفتوحة. (٤)

ولم يكن الامر بعيدا بهذه الصورة بالنسبة للجامعات الاوربية التي ظهرت في اوربا خلال العصور الوسطى و انتشرت في أوربا ثم الولايات المتحدة في القرنين الخامس عشر و السادس عشر . ولقد نشأت الجامعات الاوربية في حمى الكنيسة أو أمراء الاقطاع ، و كانت أشبه بتجمعات للاساتذة و الطلاب بعضها أداره الاساتذة و قلة منها ادارها الطلاب ، وتكون في مجموعات و الاساتذة ما يشبه النقابتى اطلقوا عليها اسم Universitas ومنها اشتقت كلمة الجامعة University . و كانت الجامعات منذ انشائها تتمتع بقدر كبير من الحرية و الاستقلال ، و كانت بعيدة عن سلطة رجال الدين أو رقابة الدولة أو الامراء ، على الرغم من السلطات الدينية كانت تتابع اعمالها و عادة ما كانت تمنح الامتيازات و التراخيص بالعمل . ولم تلبث الجامعات أن أصبحت وحدات لها حقوقها الخاصة ، و أصبحت لها مراكزها الاجتماعية المتميزة و جذبت أبناء بعض الطبقات المؤثرة ، كان التعليم فيها مفتوحا لكل طالب قادر على دفع تكاليف الدراسة التي كانت عادة تكاليف زهيدة (٥) .

ومع نمو حركات التصنيع في اوربا في القرنين التاسع عشر و العشرين و انهيار النظام الاقتصادي و الاجتماعي القديم و نمو الطبقة انحازت الجامعات القديمة الى الطبقات العليا و المتوسطة التي اكدت وجودها الاجتماعي ، وبدأت تركز على الطلاب المنتظمين و تدربهم على فنون القيادة الفكرية و الادارية ، و اقامت بذلك حواجز بينها و بين مجتمعاتها ، فانفصلت الجامعة عن المجتمع بواقعه و مشكلاته . الا أن القوى الاجتماعية التي أفرزتها حركة التصنيع في اوربا ثم في الولايات المتحدة و كذلك التطورات العلمية و التقنية التي نمت نمو كبيرا خلال القرنين التاسع عشر و العشرين كانت لها آثارها الواضحة على مسيرة حركة التعليم الجامعى خلال هذه الحقبة فأثرت على طبيعة الجامعة و اهدافها و برامجها و نظم القبول فيها . و لعل أهم هذه الآثار ما يلى :

١ - الاهتمام بالتعليم العلمى :

كانت الجامعة القديمة منذ نشأتها الاولى و حتى بدايات القرن التاسع عشر تهتم بالعلوم أو الفنون المدرسية ، كانت الدراسة تشمل النحو و الفلسفة و المنطق و الرياضيات و الفلسفة الاخلاقية . و من الناحية المهنية كانت تهتم باعداد الافراد المهن العالية فى ذلك الوقت . من الطب و القانون و اللاهوت . و عندما بزغت الحركة العلمية و ترعرعت عاداتها الجامعات القديمة مما ادى بالمعرفة العلمية الى ان تنمو خارج الجامعات فى صورة جمعيات و مؤسسات علمية مختلفة (٦) . الا أنه مع بداية القرن التاسع عشر و بصورة اوضح خلال القرن العشرين بدأ العلم يغزو الجامعات القديمة و صار اساسا للجامعات الحديثة التى انشئت فى أوروبا و امريكا خلال هذين القرنين . و كان الغزو العلمى بمثابة تحول من الاهتمام بالطوم الشكلية و المدرسية و اللاهوت الى الاهتمام بالبحث عن المعرفة العلمية من خلال الملاحظة المنهجية للظواهر الطبيعية . و لم يكن هذا الاهتمام قاصرا فقط على تعليم العلوم الطبيعية و ادخالها مناهج الدراسة ، و انما ادى الى خلق مناخ ذهنى جديد لم تعرفه الجامعة كمن قبل ، مناخ اتسم باحترام قيم الموضوعية و الحيادية و التواضع و الشك العلمى و البحث ، و كلها صارت بمثابة العناصر الاساسية للعمل الجامعى .

٢ - الاهتمام بالبحث :

كان لنمو الحركة العلمية و تبنى الجامعات خلال القرنين التاسع عشر و العشرين للعلم و التعليم العلمى كعنصر اساسى من عناصر التعليم الجامعى و أثره فى تطور وظيفة الجامعة . فبعد ان كانت الجامعة مهتمة بالتعليم بهدف حفظ و تواسل المعرفة ، أو اعداد قيادات فكرية أو ادارية أو مهنية معينة ، صار البحث العلمى و وظيفة اساسية للجامعة بل أن بعض الجامعات جعلتها وظيفتها الاساسية . و قد تمثل ذلك بوجه خاص فى انشاء جامعة برلين عام ١٨٠٩ التى ارتبط اسمها باسم مؤسس فكرتها وليم

فون هميلت . كان رؤية فون هميلت لجامعة برلين رؤية خاصة و جديدة تماما . فهي فى نظرة مؤسسة تربوية وهبت نفسها للبحث و التعليم العلميين فى اوسع معانيهما . فمهمة الجامعة ليست تقديم معارف معينة ، و لا اعداد الشباب لممارسة العمل فى الحكومة أو المهن العالية المختلفة ، و لكن مهمتها الاولى تربيهم فى مناخ من الحرية الفكرية ليبحثوا و ليطوروا المعرفة الإنسانية عن طريق قوى الاستقلالية فى التفكير و عادات البحث . فالهدف من الجامعة ليست معرفة موسوعية و لكن ثقافة علمية حقيقية (٧).

و نجت جامعة برلين نموذجا للجامعات الحديثة فى العالم كله و خاصة بالنسبة للجامعات فى الولايات المتحدة . و صار البحث العلمى هدفا كاد يكون مقدسا لها . و صارت حرية التعليم و التعلم

(Lehr - freiheit and - Lern -Freiheit) و كذلك حرية البحث

الإكاديمى مبادئ أساسية فى التعليم الجامعى . و كان لذلك أثره على تنظيم التعليم الجامعى فظهر نظام المقررات الدراسية الذى يقوم على اساس مبدأ اختيار الطالب للمقررات التى يريد تعلمها ، و السماح للطالب أن يسقط بعض المقررات و يأخذ غيرها مما كان له أثره فى المرونة الكبيرة للتعلم الجامعى الأمريكى بوجه خاص

٣ - قبول التعليم التكنولوجى :

نما التعليم التقنى بجميع مستوياته خارج الجامعة . ذلك ان الجامعة كانت تعتبر نفسها تقليديا مكانا للدراسات الحرة ، مكانا لتعليم المهن العالية التقليدية كمن الطب و المحاماة و الكهنوت ، فكانا تنمو فيه العلوم البحتة البعيدة عن مجال التطبيق و التصنيع . و كان لرفض الجامعة قبول التعليم التطبيقى أو التكنولوجى مع نمو الصلابة الى مهندسين و تقنيين عاليين و اداريين و محاسبين ، و غيرهم تحت ضغط قوى التطور التقنى و الصناعى أن نشأت مؤسسات تعليمية عالية خارج الجامعة للاعداد لهذه النوعية من القوى العاملة . الا ان الضغط الجارف من قوى الصناعة و التصنيع اضافة الى التغير الاجتماعى و زيادة اعتماد محتوى هذه المهن على المعرفة العلمية جعل

الجامعات مضطرة لافساح المجال لهذه المهن التطبيقية و التكنولوجيا ، فافترت لها اقسام أو كليات تخصصية ، بل ان كثير من هذه المؤسسات التعليمية و التكنولوجيا صارت نواة لجامعات جديدة عرفت فى انجلترا باسم الجامعات الاقليمية Civic Universities أو جامعات الأحمر Redbrick Universities لان مبانيها كانت عادة من الأحمر و تميزا لها عن جامعتى اكسفورد و كمبريدج المبنيين بالحجر الجيرى . وكان لدخول الدراسات التقنية العالية أو الدراسات التكنولوجيا أثره فى نوعية الطلاب المقبولين فى الجامعة فصار معظمهم مرتبطين بنوعية جديدة من التعليم و الثقافة التقنية ، كما انهم كانوا يستهدفون عملا يرتبط بالحاجات الجديدة فى المجتمع .. مما ادى الى نشوء فكرة وجود وظيفة نالفة للجامعة و هى خدمة البيئة و المساهمة فى تطويرها .

٤ - تقديس التميز الاكاديمى :

صحب التغير فى المكان الفكرى للجامعات و نوعية مناهجها و تنوع اهتماماتها أو وظائفها تغير فى نوعية مستوى الطلاب الذين تسمح لهم بالقبول فيها . كانت الجامعات القديمة التقليدية كاكسفورد و كمبريدج فى انجلترا أو الجامعات العريقة فى الولايات المتحدة تستقى طلابها عادة من فئات اجتماعية و اقتصادية متميزة . الا ان الحركة العلمية و التوجهات الاقتصادية و الصناعية و ارتقاء بعض المهن كمهن الطب و الهندسة و المحاسبة و غيرها ، و حاجات المجتمعات الى ان تتولى الجامعات الاعداد لهذه المهن ، اضافة الى حركة التوسع التعليمى الشامل التى دعت الى جعل التطيم الاساسى الزاميا و الى التوسع فى التعليم الثانوى و جعله عاما للجميع و غير ذلك من صور النمو الديمقراطى و الحراك الاجتماعى ، كل هذا و غيره ادى الى نشأة ضغوط جديدة على القبول بالجامعة لم تشهدها من قبل . فمن ناحية صارت الجامعات بوابة الدخول الى المهن العالية الحديثة ، و من جهة ثانية صارت الشهادة الجامعية بمثابة الورقة التى تؤهل الافراد للحصول على مكانة اجتماعية متميزة . و نتيجة لهذا الضغط بدأت الجامعات تضع قيودا على نظم القبول فيها بحيث لا يدخلها سوى المتأزين عقليا

وأكاديميا . وكانت أدائها في ذلك الوقت سلسلة من نظم الامتحانات تعقد في نهاية المرحلة الثانوية أو عند التقدم للقبول . وترتب على ذلك أن صار المجتمع الجامعي مجتمعا يقوم على الجدارة الذهنية أو الأكاديمية Meritocratic Society بعد أن كان مجتمعا يقوم على الجدارة الاجتماعية والاقتصادية . وبدا للجامعات أن هذه القيود التي تضعها على القبول هو السبيل الكبير للمحافظة على تماسك الجامعة وتميزها .

من هذا العرض التاريخي تتضح بعض الملامح الأساسية للجامعة والتي تبلورت في عدد من المبادئ والتقاليد لعل أهمها :

- ١ - أن التعليم الجامعي لا يمكن أن يتم إلا داخل الجامعة وفي حرمتها .
- ٢ - أن الجامعات مؤسسات علمية وتعليمية تقوم على التميز سواء أكان تميزا اجتماعيا أو أكاديميا ذهنيا .
- ٣ - أن الدخول للجامعة يجب أن يتم عبر مجموعة من الاختبارات والامتحانات العامة أو التي تجربها الجامعة ، ولا سبيل لغير من يجتازها أن ينال شرف القبول فيها .
- ٤ - أن الجامعات مؤسسات لها مناخها الذهني الخاص باعتبارها مجتمعا مقفلا أهله من الاساتذة والطلاب .
- ٥ - أن المهمة الأولى للجامعة هي حفظ المعرفة وتواصلها وتنميتها وأن سبيلها لذلك هو التعليم النظامي والبحث العلمي .
- ٦ - أن الجامعات تعد طلابها أساسا للعمل في المهن الحرة والمهن العالية وليس من وظيفتها أن تعد لما دون ذلك من المستويات المهنية والوظيفية .
- ٧ - أن الجامعة يجب أن تتمتع باستقلال أكاديمي وحرية ذاتية كاملة في توجيه التعليم والبحث فيها .

قوى التغيير التي أدت الى نشأة و تطور التعليم الجامعى المفتوح

سبق أن أوضحنا ان التعليم الجامعى المفتوح كان له تراثه فى التعليم الدينى فى الازهر و أمثاله من مؤسسات التعليم فى العالم الاسلامى ، كما كان له بعض تراثه فى نشأة الجامعات الحديثة فى العالم الغربى . الا ان الجامعات ما لبثت أن صارت مجتمعات منعزلة عن الاطار الاقتصادى والاجتماعى الذى يحيط بها ، وأضحت مكانا لتعليم أبناء الصفوة الاجتماعية تقدم لهم ما يحتاجون من علوم ومعارف انسانية . و مع التقدم العلمى و التقنى خلال القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين فتحت الجامعات أبوابها لزيائن جدد ، كما سمحت لنفسها أن تقبل مجالات جديدة من المعارف العلمية و التقنية بحيث صارت مؤسسات تربوية للصفوة الاجتماعية و الالهنية فى نفس الوقت ، و صارت مهمتها اضافة لحفظ المعرفة و تواصلها و تميمتها اعداد نخب مهنية للعمل فى قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى المختلفة . الا ان الجامعة - بالرغم من التغييرات التى أصابتها - جمهورا و مجالات معرفية - ظلت مهتمة بما يتم داخلها و عزلت نفسها داخل اطارها أو حرمها و اطلت على العالم المحيط بها و هى قابعة فى عزلتها دون أن تحاول أن تمد نشاطها الى خارجها :

و ظل الامر كذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية التى احدثت هزات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية خطيرة أجبرت الجامعة على الخروج من عزلتها و مد خدماتها الى مختلف الفئات الاجتماعية و الى مختلف الاعمار و الخلفيات التعليمية و غير ذلك من مفهوم الجامعة ، كما تميز من سياستها و برامجها ، و نشأت انواع و صيغ جديدة للتعليم الجامعى لعل اهمها التعليم الجامعى المفتوح . و سنحاول فيما يلى عرض بعض القوى التغيير التى هى بمثابة الينابيع أو المصادر الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للتعليم الجامعى المفتوح .

١ - الاستجابة للعد الجماهيرى :

لم تكن استجابة الجامعة لمطالب الجماهير للحصول على فرصة للتعليم وليدة التغييرات التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية ، وانما كانت هناك حركة ممتدة لقرون طويلة منذ انهيار النظام الإقطاعى تدعو الى تمكين المواطنين من الحصول على حق التعليم تحت ما يسمى بالحقوق الوطنية لجميع افراد المجتمع . وقد اخذت هذه الحركة دفعة كبيرة من الثورة الفرنسية التى جعلت شعارها حرية و أخاء و مساواة و تآثيراتها على اوريا و الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر . و قد استجابت نظم التعليم جميعا لدرجات مختلفة لهذه الحركة الا أن تأثيراتها لم تمس الجامعات كثيرا (٨) التى تحصنت بفكرتها التقليدية عن مفهوم الجامعة و طبيعة مجتمعاتها و العلاقات الحيمة بين الاساتذة و الطلاب .

الا أن هذه الحركة تفجرت بقوة بعد الحرب العالمية الثانية على اعتبار أن الجماهير هى التى قاست ويلات الحرب ، و هى التى انتصرت فيها و من ثم يجب أن تجد مكانا لها فى الجامعة التى ظلت لسنوات و عقود طويلة حكرا لطبقات هى التى صنعت الحروب ، و لعلها لم تذق و يلاتها تماما . و تفجرت هذه الحركة للحد الذى نشأت معه دعوة قوية بأن جميع الفروق الطبقيه و الاجتماعية التى نشأت بحكم الميلاد يجب أن تقضى عليها ، هذه الفروق التى تبدت فى فرص القبول فى الجامعة و التى جعلتها مكانا للصفوة الاجتماعية أو الصفوة الاكاديمية . فهاجمت هذه الدعوة للمساواة الجامعة القائمة هجوما شديدا و دعت الى تفتح ابوابها للجميع بصرف النظر عن انتماءاتهم الاجتماعية و الاقتصادية أو قدراتهم الذهنية و الفكرية و لم تقف هذه الدعوة فقط عند حد فتح ابواب الجامعة للجميع (٩) . و انما تضمنت الدعوة عناصر معادية للذهنية ، Anti - intellectualism احتقرت التقاليد المعرفية الصارمة Cognitive Tradition و دعت الى تضمين الجامعة برامج تعليمية متنوعة من مختلف المشارب و الاتجاهات ، برامج مهنية فى معظمها لم تتسم بعمق أو دقة المعرفة و انما تستهدف اعداد الخريجين اعدادا مبهذا بمكانهم من العمال فى مجالات العمل

المختلفة^(١٠) كما قادت هذه الحركة الداعية للمساواة الى استرخاء فى مستويات القبول وخفض لمستويات التعليم أو التنوع فى مستوياته بحيث تتلاقى مع قدرات الطلاب و امكاناتهم و فرصهم للانتظام و الحضور .

و قد ظهر هذا الاتجاه بوضوح فى تقرير روبنز عن التعليم العالى فى انجلترا و الذى على اساسه تبنت انجلترا سياسة للتعليم الجامعى تقوم على اتاحة فرصة لكل من يقدر عليه و يرغب فيه ، و ترتب على ذلك موجة كبيرة من انشاء الجامعات فى انجلترا فى الستينات و السبعينات . كما ظهر هذا الاتجاه ايضا فى البيان الذى قدمته وزارة التربية فى انجلترا بشأن برنامجها للتعليم العالى للبرلمان عام ١٩٧٢ و الذى أوضحت فيه ان سياستها هى تمكين جميع افراد المجتمع من الوصول الى تعليم جامعى رغم اختلاف قدراتهم و طموحاتهم ، و عليه قبلت جميع الجامعات الانجليزية فكرة القبول المفتوح † Open Admission و ظهرت الجامعات المفتوحة فى انجلترا و

الولايات المتحدة و الكليات المسائية فى كندا^(١١) . و ترتب على ذلك تغيير فى نظم القبول و الاعتراف بمعادلة الخبرات الشخصية و خاصة خبرات العمل ببعض المقررات أو الساعات المعتمدة . كما اعتمدت كثير من الجامعات فكرة عدم الحضور و الدراسة عن طريق المراسلة و التعليم المتناوب الذى بموجبه يمكن للطلاب ان يحضر فصلا دراسيا فى الجامعة و يقضى مدة فى العمل فى المصنع أو المتجر ، و يستمر هذا التناوب فى الدراسة و العمل حتى يستكمل الطالب متطلبات التخرج و الحصول على الشهادة .

و لا شك أن أتاح هذا فرصا كثيرة للتعليم الجامعى لم تكن متاحة من قبل ، الا انها أدت الى نوع من التمييز و الاسترخاء فى الحياة الاكاديمية قادت فى النهاية الى فكرة خطيرة و هى أن المساواة ليست فقط مساواة فى فرص القبول و لكن مساواة ايضا فى النتائج ، بمعنى أنه اذا كان للجميع الحق فى القبول فلجميع ايضا بنفس القدر الحق فى النجاح و التخرج^(١٢) . و هناك شواهد كثيرة فى التعليم الجامعى الآن - يمكن أن نلاحظه فى الجامعات المصرية - تعبر عن النظرة الغامضة لارتفاع نسب الرسوب و وضع الكفاءة الداخلية الكمية ، أدت بطريقة أو اخرى للاحجام عن

ترسيب الطلاب .

٢ - تغير التركيبة الاجتماعية للجامعة :

كانت التركيبة الاجتماعية حتى بداية النصف الثانى من القرن العشرين على درجة عالية من الثبات . كان الاساتذة عادة ما يأتون من بيئات اجتماعية وثقافية عالية ، و كذلك كان الحال لمعظم الطلاب ، وكان هذا سببا فى احداث نوع من الاستقرار الاجتماعى و الاكاديمى فى الجامعة جعلها جزيرة هادئة شغلها الشاغل هو المعرفة و البحث و التقصى .

الا أنه تحت الضغوط العالية للطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى فى جميع الدول تقريبا مع بشائر النصف الثانى من القرن العشرين تغيرت التركيبة الاجتماعية للطلاب و الاساتذة فصار الطلاب يأتون فى معظمهم من بيئات متوسطة ان لم تكن متدنية ، و خرج الاساتذة و أعضاء الهيئة التدريسية من بين هؤلاء الطلاب يحملون كثيرا من قيم هؤلاء الطلاب و مستوياتهم الاجتماعية و الثقافية . و كان لهذا أثره على نشأ و نمو التعليم المفتوح . فمن ناحية كان دور الطالب فى الجامعة هو دور الراهب الذى فرغ نفسه تماما لتحصيل العلم ، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد ظهرت نوعية جديدة من الطلاب تحتاج للعمل حاجتها للدراسة و هى من ثم مضطرة لتوزيع وقتها و جهودها بين الدراسة و العمل . و من منطلق الاستجابة للجماهيرية و مبادئ الديمقراطية و المساواة نمت فكرة اشراك الطلاب فى ادارة الجامعة ، و فى تقرير مستويات النجاح و أساليب التقويم لهم و لأعضاء الهيئة التدريسية . و صار من حق الطلاب أن يبيؤوا آراءهم فى تحديد ماذا يدرسون و متى يدرسون و أين و كيف يعيشون . و بدلا من أنه كان مطلوبا من الطالب أن يعيش دائما داخل الحرم الجامعى و فى مساكن تابعة للجامعة و ضمن حرمها صار من حقهم ان يعيشوا خارج الحرم ، و أن يمدوا جسورا للحصول على المعرفة و مواصلة الدراسة حيث يعيشون . و من ثم صار التعليم المفتوح يحقق غرضا فرضته عليهم ظروف المعيشة و العمل .

أما بالنسبة للاساتذة و أعضاء الهيئة التدريسية فقد كانت الجامعة بفصولها أو لدرجاتها و مختبراتها و دهاليزها و مكتباتها بمثابة ماء الحياة لهم . أما الان ومع

بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، فلم تعد الجامعة بالنسبة لهم فى نفس الجامعة بالنسبة لأسلافهم . فالجامعة بالنسبة لهم ليست سوى مصدر للتمويل أو المركز الاجتماعى أو الاكاديمى . و صار وجودهم فى الجامعة مصدرا لعاج أو عبء عليهم تفاديه قدر الامكان . لذلك لم يعد غريبا أن يدعوا الاساتذة و أعضاء الهيئة التدريسية الى تبني فكرة التعليم المفتوح و يسعدوا بها . فهو تعليم لن يكلفهم وقتا كبيرا للحضور و البقاء بالجامعة ، كما لن يكلفهم أساليب التدريس التقليدية و متطلباتها من حضور و تفاعل مع الطلاب . و فى ظل التعليم المفتوح سيكون الجهد اساسا جهد الطالب ، و ما على هذا الاستاذ سوى توفير المرجع و توجيه الطالب و اعداد المادة العلمية و اجراء التقويم النهائى .

٢ - تاكل النظام المعيارى للجامعة :

خلال قرون طويلة حافظت الجامعات على ما يمكن تسميته بنظام معيارى - ПОР- mative order خاص بها . وبالرغم من أن هذا النظام المعيارى قد اصابه كثر من التغيير يمرور الزمن و تغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية ، الا أنه كان هناك دائما اتفاق عريض و عام بين رجال الجامعات على القضايا و المبادئ الاساسية الخاصة بالجامعة مثل وظيفة الجامعة و مهمتها الاجتماعية ، و طبيعة التعليم الجامعى ، و قيمة الحياة العقلية و مكان المعرفة فى المجتمع و الحياة الانسانية و الحاجة الدائمة للولاء للجامعة . و استقلالية الجامعة الاكاديمية و الادارية و مسئولية استاذ الجامعة نحو تلاميذه و نحو تحقيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية فى البحث و التدريس . و لقد كانت هناك دائما حوارات و مناقشات حامية فى معظم الدول العريقة فى التعليم الجامعى و فى غيرها ايضا حول مصير التعليم الجامعى و حول مستقبله و حول مجموعة المبادئ و الاسس التى تحكمه و ذلك خلال انفترة فيما بين الحربين العالميتين ، و اثرت تساؤلات كثيرة حول مجموعة من القضايا مثل : هل تقوم الجامعة بدورها الذى يجب ان تقوم به و الذى تؤهله لها مكانتها و امكاناتها فى المجتمع ، و هل تقوم البرامج المناسبة لحاجات طلابها و متطلبات مجتمعاتها ؟ ، الا أن هذه المناقشات و

التساؤلات لم تحاول ابدأ فى التقاليد الاصلية للجامعة مثل حريتها فى تقديم برامجها أو انسانية المعرفة أو تقديس عملية التدريس ، أو امتهان عملية البحث ، او انتقائية أو اصطفائية طلابها و برامجها أو دفاعها عن حرمةا و حرمتها .

الا أن هذه التقاليد أو هذا النظام المعيارى ما لبث أن أصابه الكثير من التآكل أو التضعض تحت تأثير المد الجماهيرى و الفلسفات الشعبية و الاهتمام الشديد بربط التعليم الجامعى بحاجات المجتمع و مطالبتهالأنية و المباشرة و تحت ثورات الطلاب و رغبتهم الشديدة فى توجيه نوعية التعليم نحو ما يريدون الحصول عليها و مطالبتهم بكثير من الحقوق المشروعة و غير المشروعة فى المساهمة فى ادارة الجامعة و تنظيم عمليات القبول و الامتحانات ، و تحت تأثير عوامل أخرى لعل أهمها رغبة الدولة فى التدخل فى أمور الجامعات لاعتبارات سياسية أو تحت دعاوى ترشيد التمويل و خفض كلفته .

و فى ظل هذا المناخ و تلك المؤثرات لم تغد للجامعة تلك الهالة الكبيرة التى عرفتها الجامعات قبل الحرب العالمية الثانية أو حتى مشارف النصف الثانى من القرن العشرين ، فتمت بجوار الجامعات مؤسسات للتعليم العالى و خاصة مؤسسات التعليم المهنى و التكنولوجى ، و أعطت حكومات بعض الدول كثيرا من الامتيازات و الامكانات لهذه المؤسسات للتعليم العالى . و فى المعامل ، و تحت شعار الاستجابة لمطالب التغير الاقتصادى و الاجتماعى فرضت الحكومات على الجامعات أن تخفف من مبادئها و مكونات نظامها التى التزمت بها دائما ، و من هذه القواعد و المبادئ الالتزام بفكرة المجتمع الاكاديمى ، و السعى الخالص للمعرفة و فكرة حرم الجامعة و استقلاليتها و التفاعل المباشر بين الاساتذة و الطلاب . و كان من نتيجة ذلك أن تميعت فكرة الجامعة التقليدية و تدنت مكانتها التى حافظت عليها بكل جهدها سابقا . و صار من الطبيعى أن تقبل الجامعة افكارا جديدة و صورا مستحدثة للتعليم الجامعى على رأسها فكرة الجامعة المفتوحة و التعليم عن بعد .

بالإضافة الى هذه المؤثرات والقوى السابقة ، وهى اجتماعية فى مسحتها ، نشأت قوى اقتصادية أثرت تأثيرا كبيرا على المفهوم التقليدى للجامعة ، لعل أهمها تلك الدعوة الكاسحة للتنمية . ظهرت التنمية كصيحة اجتماعية أساسية فى جميع الدول المتقدمة منها والنامية ، وصارت هدفا وسبيلا لتحقيق الرفة الاجتماعى والانسانى . ومع الاهتمام بالتنمية ظهر الاهتمام بالعامل البشرى كعنصر اساسى لاحداث التنمية ان لم يكن هو العنصر الاساسى . و اذا كان الامر كذلك ، و انطلاقا من المسئولية الاجتماعية للجامعة باعتبارها مسئولة مسئولية مباشرة عن اعداد و تدريب المستويات العالية من القوى البشرية كان على الجامعة ان تضع وتوجه جميع امكاناتها لتحقيق هذا الغرض . و اذا كان هناك صعوبات تحول بون قيام الجامعات بهذه المسئولية لصعوبات تنظيمية أو لأعتبارات معيارية سابقة فعلى الجامعات أن تتعدها بحيث يمكن للشباب الذى يريد أن يحصل على هذا الاعداد و التدريب أن يصل اليه . و معنى ذلك أن الجامعة مطالبة بان تعيد النظر فى نظام القبول فيها بحيث لا تقصره على خريجى نوعية معينة من التعليم الثانوى (الحصول على الثانوية العامة) و انما عليها ان تفتح باب القبول فيها لمن يحمل مؤهلات أخرى غير الثانوية العامة ، أو لمن لا يحمل شهادات ثانوية على الاطلاق مكفية برغبة الطالب للتعلم ، اما قدرته فسوف تكشف عنها مدى نجاحه فى الاستفادة من البرامج الجامعية التى يحضرها . فعلى سبيل المثال هناك من تسرب من التعليم العام ، و هناك من بدأ حياته العملية و يرغب فى اتمام تعليمه الجامعى فى مراحل متأخرة ، و هناك فئة الفنيين و العمال المهرة من العاملين فى المصانع و المزارع و غيرها فى مواقع الانتاج ، و هؤلاء يرغبون فى الاستزادة من معلوماتهم و تخصصاتهم بغية تحسين وضعهم الاجتماعى و المادى (١٣) . و اذا كان الامر كذلك فعلى الجامعة ايضا أن تغير من اساليب التعليم بحيث لا تكفى بأساليب التعليم التقليدية من محاضرة و مناقشة و اشراف مباشر على الطلاب ، و انما عليها أن تعتمد اعتمادا كبيرا على اساليب التعليم عن بعد عن طريق استخدام الاذاعة و التلفزيون و التعينات و الحزم التعليمية و غيرها . و كل هذا حتى تستطيع الجامعة

الوفاء بالاحتياجات المتنامية من قوى عاملة عالية فى التخصصات المختلفة و التى يفرضها السعى نحو التنمية .

٥ - التغير فى الهياكل الاقتصادية و الوظيفية :

كان لتطور حركات التصنيع و أساليب الانتاج فى النصف الثانى من القرن العشرين أثر هائل فى تغير الهياكل الاقتصادية و الوظيفية فى الدول المتقدمة و النامية على حد سواء و الملاحظ لتطور نسب توزيع القوى العاملة فى القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال العقود الاخيرة يمكن ان يلاحظ أن هناك تحول مستمر و سريع من القطاعات الاقتصادية التقليدية و التحويلية الى قطاعات الخدمات . و قد أدى هذا التحول فى البنى الاقتصادية الى تحولات أخرى سريعة فى البنى الوظيفية أو المهنية بحيث ازدادت الحاجة الى عمالة ذات مستويات وظيفية عالية تصحبها بالضرورة مستويات تعليمية عالية . و كان من الطبيعى نتيجة لذلك أن تنمو معدلات الطلب على التعليم الجامعى ، و أن تستجيب الجامعة لذلك لسد احتياجات المجتمعات لهذه الفئات من العمالة الماهرة (١٤) . و لما كان من الصعب أن تفتح الجامعات فى أغلب الدول ابوابها لهذا السيل المتدفق من الشباب الراغب فى هذه المستويات التعليمية ، نشأت الحاجة الى تبنى نظم مفتوحة للتعليم الجامعى و أساليب غير تقليدية له تسمح لهؤلاء أن يحصلوا عن تعليم جامعى غير نظامى ، تعليم يرتبط بحركة المجتمع الاقتصادية و مطالبه المتغيرة ، و يتمتع بقدر كبير من المرونة و القدرة على المواءمة بحيث يساعد الافراد على تكييف أنفسهم مع مطالب العالم المتغير و يساعدهم على المشاركة مشاركة ايجابية قادرة فى عملية التنمية . (١٥)

٦ - الحاجة الى ترشيد الانفاق على التعليم الجامعى و خفض كلفته :

من المعلوم أن التعليم الجامعى تعليم مكلف ، و هو تعليم يجب أن يكون مكلفا اذا اردنا أن يكون تعليما جيدا . ذلك أنه يعتمد بصورة شديدة على استثمارات عالية فى

المعدات و الاجهزة و المختبرات و مراكز البحث العلمى و التقنى ، اضافة الى اعتماده على معدلات من أعضاء الهيئة التدريسية للطلاب ، و حاجته الى كثير من الخدمات الاجتماعية الطلابية فى صورة اسكان و نشاط طلابى . و هى جميعا تتطلب انفاقا عالية لا تطبقه كثير من المجتمعات النامية و المتقدمة ، كما لا يطبقه الافراد الذين يتكفون بنفقة أبنائهم فى الجامعات .

و قد تسبب ذلك فى ظهور مشكلة أمام المسئولين عن التعليم الجامعى من سياسيين و جامعيين . ذلك أن توسيع فرص القبول فى الجامعات النظامية يتطلب امكانات مالية و بشرية قد لا تطبقها الدولة و لا تستطيع توفيرها . فاذا سلكت الدولة سبيل التوسع فى القبول حقيقيا لمبدأ تكافؤ الفرص و الانتقال من التركيز على تعليم الصفوة الى فتح أبوابها للجميع ، فإن الموارد المتاحة للجامعات فى ظل تنظيمها التقليدية لن تفى بتقديم تعليم جيد ، و سنخفض بالضرورة مستوى التعليم الجامعى المقدم و هو أمر تشهده نول كبيرة و منها مصر . و اذا ضيق القبول فى الجامعات بحيث لا تقبل سوى اعداد قليلة من خريجي الثانويات بدأ الضغط على واضعى سياسة القبول من سياسيين و جامعيين لفتح باب القبول . و لعل هذا يفسر التذبذب الذى تراه فى دول كثيرة و منها مصر فيما يختص بسياسات القبول . فحيث يتم الاعلان عن تحديد نسب القبول فى الكليات الجامعية عند حد معين سرعان ما يتم التخلّى عن السياسة المعلنة و يزداد عدد المقبولين أو نسبهم أو تنشأ لهم مؤسسات لا هم لها فى الحقيقة سوى استيعاب الخريجين فى الثانويات . و فى ظل هذا المناخ بدأ الحل فى استحداث صيغ جديدة للتعليم الجامعى تعتمد على التعليم غير النظامى أو التعليم المفتوح بحيث تستطيع الدولة مواجهة الطلب المتزايد على التعليم الجامعى بون أن تسهم كثيرا فى تكاليف اقامته ، أو بحيث يتولى الافراد تحمل كلف هذا التعليم الذى يمكن لهم تحملها و دن ارهاق شديد .

٧ - تطور وسائل الاتصال و الاعلام :

ان التطور الهائل فى وسائل الاتصال و الاعلام نتيجة ما يمكن تسميته بالثورة

التكنولوجية التي نمت مع بداية الخمسينات و الستينات من هذا القرن كان لها اثارها الواضحة فى نشأة و تطور التعليم الجامعى المفتوح . ففى ظل الجامعة التقليدية كان التعليم يتم من خلال الاتصال المباشر بين افراد المجتمع الجامعى من أساتذة و طلاب و كانت هذه الرابطة الانسانية هى العامل الحاسم فى تشكيل مفهوم الجامعة و تكوين المجتمع الاكاديمى و الاعتزاز بالقيم الاساسية للجامعة . الا أن التطور الهائل فى وسائل الاتصال و الاعلام ، و قدرة هذه الوسائل على توصيل و عرض المعلومات جعلت الجامعات مطالبة بالانعزال عن هذا التطور التقنى ، بل صارت مطالبة بأن تستفيد فيه أقصى استفادة ممكنة بما يمكنها ما لديها من معرفة و خبرة على أعلى مستوى لأكبر عدد من الناس الذين يرغبون و يقدرون على الاستفادة منها بغض النظر عن اعمارهم أو خلفياتهم الثقافية و الاجتماعية ، و لا شك أن هذا دعا الى ظهور صور و بدائل جديدة للتعليم الجامعى كالتعليم المفتوح تكون أكثر قدرة على الاستفادة من معطيات التقدم فى وسائل الاتصال و الاعلام .

.....

و أخيرا فلعل ما سبق قوله هو بعض جذور أو اصول التعليم الجامعى المفتوح ، و عند هذا الحد يظهر تساؤل هام و هو لأى مدى سيكون المستقبل لهذا النوع من التعليم ؟

لا شك أن الاسباب التى دعت لتبنى هذا النموذج للتعليم الجامعى سوف تظل قائمة لسنوات أو عقود قادمة ، و لعل هذا النموذج سوف ينمو و يتأكد . الا أنه فى اعتقادى - لن تكون له سياسة على أرض التعليم الجامعى . فالجامعة التقليدية باعتبارها مؤسسة تضم مجموعة منتقاة من الاساتذة و الطلاب فى تفاعل مباشر و مستمر سوف تظل الصبغة القائدة و الموجهة فى هذا المجال . و من الخطورة دفع هذا النوع من التعليم المفتوح لمدى أكثر بحيث يحل محل الجامعة بصورتها التقليدية . و قد تصور البعض فى الخمسينات و الستينات من هذا القرن أن الآلات التعليمية التقنية يمكن أن تحل محل المدرسة ، و اعتقد البعض أن مدرسة المستقبل ستكون أشبه بالورشة الصناعية الكبيرة التى يعمل كل طفل فيها على آلة تعليمية تحت إشراف معلم مشرف . و لم تصدق هذه الرؤية و لن تصدق . فالتعليم فى النهاية -

جامعياً كان أو مدرسياً - سيظل علاقة مباشرة من طالب و معلم ، و من هذه العلاقة المباشرة ينبت الإبداع و تستقر القيم و تتأكد انسانية الانسان و تنمو قيم الحرية و الديمقراطية ، و تتحقق ذاتية الطالب و المعلم . و تقدير كل منها للآخر ، و يحدث الولاء للعلم و مؤسساته .

(١) سعيد أحمد سليمان ، الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار فى مصر - دراسة تحليلية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة الاسكندرية ١٩٨٣ .

(٢) أنظر محمد عبد الله عنان ، تاريخ الجامع الأزهر ، القاهرة ، توسعاً التاريخى ١٩٥٨ د محمد عبد المنعم خفاجة ، الأزهر فى ألف عام القاهرة ، المطبعة المنيرية بالأزهر ١٩٥٤

(٣) عبد الحميد عبد الله سلام ، العلاقات الثقافية لجامعة الأزهر بعد تنظيمها عام ١٩٦٠ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية جامعة الأزهر ١٩٧٥ ص ٢٨

(٤) المجلس الأعلى للجامعات ، دليل الجامعات فى جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، الجهاز المركزى للكتب الجامعية و المدرسية و الوسائل التعليمية ، ١٩٧٩ ص ٧٠

(٥) أنظر سعد مرسى أحمد ، تطور الفكر التربوى ، عن القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨١ ص ص ٣٥٣ - ٣٥٧

و محمد منير مرسى ، تاريخ التربية فى الشرق و الغرب ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٧٧ ص ص ١٤٦ - ١٥٧ .

(6) M . S . fahmy , Industial and Technological Development and patterns of Education in Some Selected Western Countries Unpublshed PH . D . Thesis , Reading Univ . England 1962 , PP . 53 - 59 .

(٧) المرجع السابق ص ٢٧٠ نقلا عن

(8) Palsen F, The German Universities and Univiersi ty Stusy, Longmans, Green& Co. Lodon1906.PP.53-59

(٨) أقامت جامعة لندن التي أنشئت عام ١٨٢٧ نظما للامتحانات سمح للأفراد الكبار في مختلف أرجاء العالم يتيح لهم فرص التعليم الجامعي عن بعد والحصول علي الدرجات العلمية التي تمنحها .

(٩) فتحت كثير من الجامعات الاوربية والامريكية أبوابها للمسرحين من الجنود بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية بون اشتراطات أكاديمية مكافأة لهم عن معاناتهم أيام الحرب .

(١٠) ليس غريبا في ظل هذا المناخ أن تصبح السياحة والفندقة والاقتصاد المنزلي والتجارة والتجارة الخارجية اعداد المعلم والتربية والرياضة تخصصات جامعية

(11) Murray G .Ross , The University - The Anatomy of Academe Mc Graw - Hill Book Co . 1979 , P . 258

(١٢) المرجع السابق ص ٢٦٤ .

(١٣) أحمد أنيس ، الجامعة المفتوحة ، دورية المجالس القومية المتخصصة ، العدد الثاني السنة الثالثة - ابريل - يونية ١٩٧٨ ص ١٩ .

- (١٤) محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط العلمى ، الطبعة الخامسة ١٩٩١ ،
مكتبة الانجلو المصرية ص ٣٦ - ٤٠ .
- (١٥) سعيد أحمد سليمان مرجع سابق ص ٤٦ .

الهيكل التنظيمي للجامعات وعلاقتها باستقلالها الاداري والمالي

دراسة مقارنة في جمهورية مصر العربية و انجلترا و الولايات المتحدة

د. نادية محمد النهر

رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية جامعة عين شمس .

المقدمة :

تعد الجامعة احدى المؤسسات القومية الهامة في أى مجتمع من المجتمعات حيث تسهم في تطوير المجتمع وتنميته من خلال تغييرها الفكرى والطمى على اتجاهات العمل والانتاج . على ان قيام الجامعة برسالتها لا يتم بطريقة تلقائية بل يحتاج الى اطار تنظيمى يتحقق من خلاله استقلالها ، وهذا الاستقلال لا يعنى عزتها عن المجتمع الذى نعيش فيه ولكن يعنى حقها فى الاشراف على شئونها الاكاديمية و الادارية و المالية بون تدخل أى جهة . ونظرا لضخامة مسئوليات الجامعة حرصت الدول المتقدمة على استقلال جامعتها ، و تحاول الدول النامية ومنها مصر ان تحو حنو الدول المتقدمة لتمكين الجامعة من القيام بدورها على أفضل وجه ، و العمل على منح الجامعة صلاحيات الادارة الذاتية وذلك محاولة من هذه الدول الحاق يركب التقدم

المشكلة :- على الرغم من أن مبدأ استقلال الجامعات بجمهورية مصر العربية أمر مسلم به و موثق فى الدستور ، الا ان الدعوة لاستقلال الجامعات لا زالت قائمة فهى مطلب يطرحه الأساتذة و تطرحه الجامعات كما تطرحه و يناقى تطوير العليم الجامعى لوجود تصور واضح فى استقلالها الادارى و المالى و يمكن الاشارة الى عدد من النماذج التى تؤكد ذلك :

١ - البناء التنظيمى للجامعات المصرية يعد متماثلا فى كل شئ كما ان هيكل

الوظائف العليا ليس بينها الا اختلاف يسير على الرغم من ان الجامعات تختلف اختلافا بينا من حيث الحجم بالاضافة الى ذلك يتطلب الارتباط الحتمى بين كل جامعة وبيئتها الاستقلال التنظيمى الذى يتفق و الأهداف الى تسعى اليها .

٢ - خضوع الجامعات لنظام الرقابة و المتابعة السائد فى الأجهزة الحكومية كان له أثرا كبيرا فى اعاقه استقلالها على الرغم من ان الجامعة هيئة عامة من نوع خاص لها تنظيمها الخاص وفقا لأحكام قانونها و من ثم كان من الضرورى أن تتولى الرقابة أجهزة على درجة عالية من التخصص و الخبرة بشئون التعليم الجامعى و يلاحظ من ناحية أخرى تعدد أجهزة الرقابة المالية و الادارية اذ توجد رقابة من جانب أربعة عشر جهازا على الجامعة .

٣ - كان لتخصيص اعتمادات مالية لا مبالغ اجمالية فى اعداد موازنات الجامعات أثره فى اعاقه الاستقلال المالى للجامعات ، كما كان لتحديد الأبواب التى تنفق فيها تلك الاعتمادات و تصر سلطات الجامعة على نقلها من بند الى بند داخل الباب الواحد أثره فى اضعاف الجامعات على تنفيذ خططها و مشروعاتها فى المواعيد المقررة ، ووضع نظم الحوافز و الأجور بما يتفق مع طبيعتها و وظائفها و بما يحقق استقلالها المالى .

و فى ضوء ذلك تم بلورة مشكلة البحث فى التساؤلات الآتية :

- (١) ما طبيعة الهيكل التنظيمى القائم للجامعات فى مجال علاقتها بالدولة و ما مدى توفيره لاستقلالها الادارى و المالى ؟ و ما الاطار السليم لها ؟
- (٢) هل تتيح أساليب الرقابة بجامعاتنا الاستقلال الادارى و المالى لها ؟
- (٣) ما مدى امكانية الاستفادة من النول المتقدمة فى هذا المجال ؟
- (٤) ما البديل الذى يمكن اقتراحه ليناسب الجامعات المصرية و يكفل لها الاستقلال ؟

اشتمل البحث على ثمانية فصول تناول الفصل الاول الاطار العام للبحث و الدراسات السابقة ، أما الفصل الثانى نتناول علاقة الجامعة بالدولة فى المجتمعات المعاصرة ، و تناول الفصل الثالث واقع تنظيم الجامعات بجمهورية مصر العربية و علاقته باستقلالها الادارى و المالى و تبعه الفصل الرابع بدراسة واقع تنظيم الجامعات فى انجلترا و علاقته باستقلالها الادارى و المالى أما الفصل الخامس فتناول واقع تنظيم الجامعات فى الولايات المتحدة و علاقته باستقلالها الادارى و المالى أما الفصل

السادس نتناول دراسة تحليلية ثقافية لدول سالفة الذكر من خلال توضيح أهم القوى والعوامل المؤثرة في هذه النظم ومكوناتها .

أما الفصل السابع نتناول دراسة مقارنة تفسيرية لتنظيم الجامعات فى جمهورية مصر العربية و انجلترا و الولايات المتحدة الامريكية بهدف تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بينها و تفسيرها فى ضوء العلوم الاجتماعية المختلفة .

و قدم الفصل الثامن تصور مقترح لتطوير الوضع القائم للجامعات للوضع الامثل فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة و نموذج بولتى المقارنة الذى تم دراسته و يتبلور المدخل المقترح فى اصدار قانون عام يتم فيه اعادة البناء التنظيمى للجامعات و اعادة صياغة اختصاصات و سلطات كل جزء فى التنظيم مما يعنى نقل كثير من الاختصاصات التى يمارسها المجلس الاعلى للجامعات لمجلس الجامعة بما يسمح بقدر اكبر من التفاعل و المشاركة و لتكون جميع القرارات المتصلة بشئون الجامعات منتهية عند مجلسها أو رئيسها ، و يتضمن هذا القانون القواعد العامة و المقومات الأساسية لتنظيم و الادارة الجامعات ، لتسترشد به كل جامعة عند وضع قانونها الخاص بها و الذى يناسب ظروفها و بيئتها على أن تلتزم الجامعات باحترام مبدأ الشرعية فى جميع اعمالها و احترام القوانين أى كان شكلها أو مصدرها .

و يكون دور المجلس الاعلى مقتصرًا على رسم السياسة العامة للتعليم الجامعى على المستوى القومى و تقييم عمل الجامعات و التعرف على خطط تطويرها و مدى ملاءمتها للاحتياجات القومية و يقدم بذلك تقريرًا لوزير التعليم و فى ضوء هذا التقرير تحصل كل جامعة على الاعانة التى تحتاجها أما عن الرقابة الخارجية على الجامعات فقد اقترحت الباحثة تنظيم التعامل مع أجهزة الرقابة من خارج الجامعات كما يجب أن تحد الجامعات من تدخل الأجهزة التى تماثل ما تقوم به الجامعة من أعمال الادارة ، و يكون ذلك بتحديد الاطار الذى تتحرك داخله الجامعات بون أن تعطى لأجهزة الرقابة فرصة للقيام بعمل من أعمال الادارة داخل هذا الاطار و يتم ادراج أجهزة الرقابة ضمن الهيكل التنظيمى للجامعات أما عن الرقابة الخارجية الخاصة بالنواحى المالية فأن هذا الجانب يمكن تأمينه عن طريق خضوع الجامعات للرقابة القائم بها الجهاز المركزى للمحاسبات باعتبار الجهاز المركزى يمثل مجلس الشعب كسلطة

تشريعية فيقوم بالتحقق من سلامة التصرفات المالية للجامعات و مدى صحة المستندات و ترشيد الانفاق .

مصطلحات في التعليم الجامعي *

Unitwin توأمة الجامعات

خلال الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو عام ١٩٨٩ طلبت الدول الأعضاء من السكرتارية أن تضع خطة عمل دولية بهدف تدعيم التعاون بين الجامعات ، مع التركيز على دعم التعليم العالي في الدول النامية ، وخلق روابط مينة و دائمة بين مؤسسات التعليم العالي و المؤسسات العلمية على الصعيد العالمى . و بناء على هذا إقترحت منظمة اليونسكو برنامج توأمة الجامعات ، و هو عبارة عن خطة عمل دولية تهدف الى تعزيز التعاون بين الجامعات ، و تعزيز الحركة الاكاديمية عن طريق الربط بين الجامعات فى الإختصاصات الرئيسية لاسيما تلك المتعلقة بالتنمية المستمرة . و يشمل برنامج التوأمة على برنامجين رئيسين هما :

دعم شبكات التعليم العالمى ، و اتباع نظام كراسى اليونسكو . و سوف تغطى أنشطة البرنامج مجالات إدارة التعليم العالمى و تطوير أعضاء هيئة الاكاديمية ، و دعم المكتبات العلمية و الجامعية ، و دعم التعليم عن بعد ذى المستوى العالمى .

و يهدف برامج التوأمة إلى الربط بين مؤسسات التعليم العالي فى الدول المتقدمة و الدول النامية ، و بين الدول النامية و بعضها ، و المساهمة فى دعم شبكات العليم العالمى التعاونية و مؤسسات البحث العلمى شبه الإقليمية و الإقليمية بالإضافة إلى انشاء شبكات جديدة حين تدعو الحاجة الى ذلك ، و إنشاء أو تعزيز مراكز للدراسات المتخصصة و البحوث المتقدمة و ذلك من خلال الحصول على دعم نولى و موافقة المؤسسات المعنية فى الدول النامية . و علاوة على هذا فهناك أهداف أخرى لبرنامج توأمة الجامعات تسعى برامج خاصة إلى تحقيقها مثل تشجيع الافكار المبتكرة فى التعليم الجامعى و زيادة الإستخدام للتقنيات الجيدة

* أ . د محمد أمين المفتي - أستاذ بكلية التربية - جامعة عين شمس

فى المعلومات ، و تعزيز وضع المرأة فى التعليم و البحث و إدارة التعليم العالى ،
و الدعم التقنى للتدريب و المسئولين عن صيانة و إصلاح المعدات المخبرية أما عن
تمويل برنامج التوأمة فنشترك فيه الجامعات نفسها و كالات الأمم المتحدة و المنظمات
الحكومية و غير الحكومية و الأجهزة الممولة و القطاعات الخاصة .

الكراسى الجامعية لليونسكو

Unesco University Chairs

الكراسى الجامعية لليونسكو عبارة عن نظام نولى للكراسى الجامعية تقيمها اليونسكو بالإشتراك مع مؤسسات أو جمعيات أو منظمات أو أجهزة تمويلية أخرى و يشغل هذه الكراسى الجامعية مختصون متميزون فى مجالات مختلفة ، وسيتم إستحداث هذه الكراسى الجامعية فى مجالات التربية ، و الثقافة ، و العلوم ، و الاتصال وذلك فى مؤسسات التعليم العالى بمختلف أقاليم العالم إبتداء بالدول النامية و يكون استحداث الكراسى عن طريق طلب حكومات أو مؤسسات فردية أو من خلال تحويل كراسى شاغرة ، و قد تم استحداث عدة كراسى لليونسكو فى تخصصات متنوعة ففى ايطاليا كرسى تاريخ العلوم بالمركز الدولى للفيزياء النظرية بترييست ، و فى كينيا كرسى التغذية ، و الصحة و نمو الاطفال بجامعة كينيا ، و فى اسبانيا كرسى الاتصال بجامعة برشلونة المستقلة ، و كرسى الهندسة بجامعة كاتولونيا للبوليتكنيك ، و كرسى طب المناطق الحارة و التنمية المستمرة ، و الحفاظ على المخطوطات بفرنطة ، و فى المملكة المتحدة كرسى تكنولوجيا المعلومات بجامعة ساوثون و تهدف هذه الكراسى إلى تطوير البرامج الدولية الهادفة إلى تعزيز التعليم و البحث فى إختصاصات مختارة بمؤسسات التعليم العالى المختلفة ، و بالأخص فى الدول النامية ، و ذلك من خلال قيام متخصصون بارزون بإشغال مناصب أساتذة زائرين فى الجامعات يتولون النقل السريع للمعرفة عن طريق قيامهم بالبحوث العلمية و أداء واجباتهم التعليمية ، و من خلال توفير عدد من المنح الدراسية على الصعيد الدولى التى يعرضها بنك اليونسكو المرتقب للمنح الدراسية للمقدمين من الدول النامية ، و أيضا من خلال توفير مناهج علمية واسعة المدى تمكن الدارسين من اكتساب تدريب معترف به نوليا . و يستفيد من هذه الكراسى الملحقون ببرامج البحوث

المتخصصة و التدريب على مستوى عالى .

و يتم التعيين فى الكراسى الجامعية لليونسكو من قبل اليونسكو و المؤسسة
المضيفة باستشارة مؤسسات التعليم العالى و البحث بالإضافة إلى أجهزة التمويل
التي تتمثل فى اليونسكو و المؤسسات و المنظمات المعنية و المتبرعين ، و منظمات الأمم
المتحدة و الدول الأعضاء و المنظمات الحكومية و غير الحكومية ، و الجامعات و
مؤسسات التعليم العالى .

عرض كتاب *

Stanley H . King . Five Lives at Harvard : Personality
Chang During College , Harvard Univ . Press . 1973

خمسة وجوه من هارفارد تغير الشخصية خلال السنوات الدراسية الجامعية

لعله مما يغرى بقراءة الدراسة التي نعرض لها ما هو معروف عن جامعة هارفارد كواحدة من جامعات الدرجة الأولى في العالم ، و ذلك لعديد من الاعتبارات . فهي شريك اساسى فى الحياة العملية بكافة مجالاتها فى امريكا ، و من ثم فى العالم كله بحكم ما لأمريكا من وزن ، و منها خرجت الدراسات المتميزة التي يعرفها المتخصصون فى الفروع العلمية المختلفة ، و يندر ان تجد استاذًا جامعيًا امريكيًا متميزًا فى فرع علمى ما إلا و قد عمل بها لفترة من الفترات ، و يفخر خريجوها بأنهم خريجو هارفارد لأن شهادتها تفتح لهم ابواب العمل ، و تعطيم شعورًا بـاعتزاز باعتبارهم من الصفوة الثقافية نظرًا لانهم تلقوا دراسة على مستوى رفيع ، و قبل ذلك لانهم لم يلتحقوا بها إلا بعد أن خضعوا لعملية انتقاء عسيرة فى شروطها . و لا يقتصر الأمر على التفوق الاكاديمى للجامعة ، بل هى حريصة على الابقاء على تقليد طويل فى التفوق الرياضى ، إضافة إلى مجالات الابداع الفنى و الأدبى عملاً بفكرة الشخصية المتكاملة . و هذا التفوق فى هذا

المجال أو ذاك ينتشر باعتباره قيمة بين الطلاب و أعضاء هيئة التدريس ، و لتكلف القيمة قوتها الدافعة إلى أن يكون بعض خريجيتها من الشخصيات البارزة فى المراكز القيادية المتنوعة ، حتى درجة رئاسة الجمهورية .

تعن تلك الهالة التي تحيط بهارفارد أو غيرها من الكليات أو للجامعات الأولى فى

العالم مثل يل أو طوكيو أو كمبريدج تظل مدعاة للانبهار ، و من ثم الشعور بالرتاء للذات إن ظلت معرفتنا بها معرفة عن بعد ، و كلما اقتربنا كلما تبينا أن التفوق فى مقدورنا وليس شيئاً مستحيلاً ، لأن التفوق لا يتوقف على الامكانيات التى تتيحها الامكانيات المادية ، و انما هو بالحرى تفاعل مع الامكانيات ، و فى عملية التفاعل تلك يتعرض الانسان فى كل مكان و زمان لعوامل الصراع و الاحباط ، سواء كانت الامكانيات المادية وفيرة أو شحيحة ، و المهم هو التكيف الناجع مع الوسط و التغلب على العوامل المعوقة ، فتكون المحصلة فى النهاية هى التفوق .

هارفارد من داخلها :

يذكر الباحث الذى قام بالدراسة أن هارفارد مكان يسع المتميزين من الطلاب ، و هو ايضا يسع الطلاب الذين يرغبون فى قضاء سنوات دراستهم بأقل جهد ، المهم أن يتخرج و هو يحمل طابع "الجنرالمان" كتقليد طويل مستمر منذ نشأتها . و الأكثر من هذا لفتا للانتباه أنه اذا كان بعض الطلاب يكتسبون خبرات إيجابية اثناء سنوات دراستهم ، فان هناك من يكتسب خبرات سالبة ، بل هناك من يفسد و ينحرف . حقيقة إن زبائن هارفارد من المتفوقين من خريجي المدارس الثانوية رفيعة المستوى ، و اكثرهم أيضا أبناء اسر ثرية مثقفة ، مما يشكل عاملا من عوامل تميزها ، الا أن هذا العامل ذاته يعتبر من عوامل سوء التكيف لدى بعض الطلاب ، لأن امثال هؤلاء المتفوقين ابناء الاسر الارستقراطية يقلب عليهم طابع التحفظ و التعالى و الحرص على المسافات الاجتماعية فى التعامل ، و هذا ما قد يؤدى بالطلاب اصحاب الشخصيات المنفتحة إلى الشعور بالعزلة و افتقاد الاندماج فى مثل ذلك المناخ الاجتماعى . يذكر احدهم أنه أثر الابتعاد عن زملائه لأنه وجدهم يعاملون معه بطريقة رسمية جافة ، و ان حاول اختراق تحفظهم ببعض النكات لهم لم يجد الا الصلود . و يزداد الامر سوءا إن كان الطالب صاحب شخصية تتسم بالخجل ، لأن المناخ لا يسهل عملية الاتصال بالآخرين ، فيذكر طالب أخر أنه حين جاء إلى هارفارد كان يشعر بأنه فى استطاعة أن يسيطر على المقررات الدراسية بيده اليمنى ، بينما يده اليسرى مشغولة بالموسيقى و التأليف للمسرح ، و لهذا كان سعيدا فى عامه الدراسى الأول ، لكنه

أصيب بعد ذلك باحباط جعله يترك الكلية لمدة عام هائما على وجهه فى اوربا ، عاد بعدها مقتنعا بان خبرة الحياة العملية هى الخبرة الحقيقية ، وانه مهما عاش داخل امريكا فلن يكون بوسعه أن يفهم من الحياة الكثير ، لأن الحياة - بالنسبة له - هناك فى اوربا . و من الطلاب من ترك هارفارد ، لا لمدة عام ، و انما لينتقل الى كلية أخرى ، أو ليرك التعليم كله نظرا لأنه لم يستطع التكيف هناك : و من بين من يكمل دراسته طلاب يتركون هارفارد غير أسفين على شئ ، لأنهم لم ينجحوا إلا بأقل قدر ممكن من التكيف .

لكن هذا لا يعنى بطبيعة الحال أن الطلاب دائما غير متكيفين ، و انما يعنى أن الخبرة الجديدة ، و هى الحياة الجامعية ، تجئ فى فترة حرجة من حياتهم ، ألا و هى فترة المراهقة ، تلك الفترة التى يضع فيها المرء أمام عينيه السؤال الابدى : من أنا ؟ و يجد من البيئة المحيطة ما يساعده على التوصل إلى اجابة صحيحة ، أو يجد ما يدفعه إلى تبني اجابة خاطئة .

أزمة الهوية :

و سؤال مثل من أنا ؟ و ماذا أعمل ؟ و كيف يكون المستقبل ، و ما حقيقة العالم و حقيقة الآخرين، إنما هو تعبير عن محاولة البحث عن الهوية . لذلك يضع مباحث فى هذه الدراسة مفهوم " الهوية " فى مقدمة المفاهيم التى يستخدمها كأنوات ذهنية فى عقبه .

يذكر الباحث أنه فى هذا المجال قدم أدبيات التحليل النفسى نموذج " أزمة الهوية " لتفهم ما يعترى الشخصية من تغير . و الأزمة كما يشرحها أرين أريكسون، استمرار لما قدمته أنا فريد ، هى فترة من الانقطاع و الاضطراب فى عملية نمو الشخصية ، و تجئ نتيجة لمحاولة المراهق أن يشعر بذاته المستقلة عن والديه و عن يمثلون السلطة لديه . و فى تلك المحاولة يمكن أن يحدث صراع و تمرد قد يؤدى بالمراهق الى اعمال تثير غضبه و غضب الوالدين ، فيصحب الصراع الخارجى صراع داخلى مشوب بالقلق و التوتر . و النتيجة النهائية إما اعادة التكامل و تواصل عملية نمو الشخصية فى حالة إجتياز المراهق للأزمة ، أو حدوث تشتت للأنا ego إن كان الحل صعبا . لكن

ان لم تحت الازمة فى فترة المراهقة ، فمن الصعب بلوغ النضج الانفعالى فى الفترات العمرية التالية .

لكن ، هل حدوث الأزمة شئ حتمى فى فترة المراهقة ؟ يوجه الباحث انظارنا الى أن نموذج الأزمة مشق من الحالات التى تعانى اضطرابات نفسية حادة ، مما يجعلنا نظن أن الأزمة شئ حتمى ، بينما من الممكن أن يحدث التكامل فى النمو ، و أن يكن لصعوبته ، إلا أنه بدون أزمة بالمعنى المفهوم . فمن الممكن إن توفرت الظروف التى تسهل النمو أن يصل الفرد ما بين خبراته القديمة و المواقف الجديدة ، و ان يكامل ما بين ما سبقت به ألفة ، حتى و أن كان مدفوناً فى الذكريات البعيدة ، و بين ما لم يآلفه بعد . و فى هذه الحالة يمكن الاعتماد على نموذج التكامل فى النمو ، لأن معظم الناس يمكن اعتبارهم "عاديين" لا مرضى أو يعانون اضطرابات نفسية حادة . و كذلك الحال مع الطلاب موضع الدراسة .

الكفاءة و الفاعلية النفسية :

و يحدد كل من مفهوم الأزمة أو التكافل بناء على تحديد مفهومين آخرين .
المفهوم الأول هو مفهوم "الكفاءة النفسية" و هو يضيف مدى استجابة و سلاسة عمل الجوانب المتنوعة فى نسق الشخصية . هناك عوامل الدافعية التى تمثل فى : الحاجات ، و الحوافز ، و الأهداف . و الجوانب الموجهة للسلوك التى تتمثل فى : المعتقدات ، و الاتجاهات ، و القيم . و عوامل المهارة فى اداء السلوك و تتمثل فى : القدرات المعرفية ، و الاتساق . ثم عوامل الضبط و النقد و التحليل و تتمثل فى مفهوم الذات ، و الضمير ، و آليات الدفاع و المبادرة . و تصل الكفاءة مداها إن استطاع " الأنا " أن يتوسط تلك العوامل كلها دون ان يكبت طاقة عاطفية زائدة تحت ضغط الشعور بالذنب أو القلق و الصراعات الداخلية ، مما يترك للشخصية قدراً من الحرية لاختيار البدائل فى العامل مع الوسط ، فيكون التكيف سهلاً مرناً و تتوظف الطاقة النفسية فى توجهات ابداعية .

أما مفهوم الفاعلية فيضيف درجة قدرة الشخصية على التعامل أو الالتحام بحيوية و نشاط مع البيئة ، فتعدل سلوكها أو تعدل البيئة طبقاً لمطالبها و طبيعتها ، و

طبقا لمحددات البيئة فى الوقت ذاته ، فيمكن للفرد أن يغير سلوكه ليحدث التكيف أو أن يغير البيئة لتشبع حاجاته ورغباته بون أن يتسبب فى احداث قدر كبير من التوتر والصراع فى الوسط الفيزيقي أو الاجتماعى . ونلاحظ هنا ان مفهوم الكفاءة يعتمد على مكونات الشخصية ، بينما الاطار المرجعى لمفهوم الفاعلية خارجى ، مما يعنى أن الحكم على التكيف لا يكون من منظور واحد ، فقد يكون السلوك كفنا بمعنى انسجام جوانب الشخصية فى الاداء مع أقل قدر من الصراع ، لكنه لا يؤثر فى البيئة ، وقد يكون السلوك فعالا بمعنى احداثه تغييرا فى البيئة ، لكن باكبر قدر من التوتر والصراع فى الشخصية . لذا يجب الأخذ بالمفهومين معا لملاحظة الديناميات بين العمليات النفسية والوسط أو القوى المحيطة .

منهج البحث :

يقتصر الكتاب على تقديم خمسة وجوه من هارفارد ، ويحكي الباحث قصة كل طالب بدءا من الطفولة والصبا والخلفية الأسرية ومراحل التعليم ، مرورا بالسنوات التى قضاها فى هارفارد وما فيها من احداث ذات تأثير قوى على تطور شخصيته فى جانب من الجوانب . ويراعى الباحث فى سرده توضيح المفردات التى وضعها كمحور للدراسة تملئ يتضح مغزى التطورات التى تعرضت لها كل شخصية .

تلك الوجوه الخمسة إنما هى نماذج لأنماط الشخصية التى تخرج من هارفارد ، لكن البحث فى الاصل كان يشتمل عينة من ٦٠٠ طالبا ، اختير منهم خمسون لكى تدرس حالتهم دراسة عيادية Clivicel† . ومن هؤلاء وقع الاختيار على اولئك الطلاب الخمسة ، ويعنى ذلك أن الحكايات الخمس انما هى ثمرة لجهود بحثه طويلة شاقة على عينة كبيرة من الطلاب ، أثر الباحث ألا يقضى بحثه عند حدود ما تقدمه المعلومات المتجمعة من بطاريات الاختبارات والاستبيانات لعدد من الطلاب لا يمثلون شيئا حيا بالنسبة له ، فاستكمل بحثه بجانب فنى آخر ليتعامل مع بشر من لحم ودم ، يحملون مشاعر وافكار ، ويحلمون ويحبطون ، يتبادل معهم الحديث ويطبق عليهم اساليبه العلمية ، لا باعتبارهم مرضى ، ولكن ليضع يده على التطور فى الشخصية الذى لا يمثل انقلابا حادا او انحرافا . ويتلخص الجانب الفنى (التكنيك) فى دراسة

اولئك الطلاب فيما يلي :

١ - فى السنة الدراسية الأولى : مجموعة مقابلات مع كل طالب كان الركيذ فيها على النشاطات والاهتمامات وتقديرات الاساتذة ، و اسجابة الطالب للمقرارات الدراسية ، وكيفية تقسيمه لموقفه ، و خصائص ثلة الرفاق ، و مدى شربه لقيم و معايير هارفارد ، وينسأ أسرته و علاقاته بها ، يتطور نموه الشخصى ، و ذكرياته المبكرة و خبراته الهامة خارج الاسرة . و يطلب منه ان يكتب مقالا ليصف يوما فى " حياة هارفارد " و يطبق عليه اختيار بقع الحبر و التات TAT

٢ - فى السنة الدراسية الثانية و الثالثة : مجموعة مقابلا تركز على علاقات الطالب بوالديه و افراد اسرته ، و استجاباته لبداية السنة الدراسية ، و تطور علاقاته برفاقه ، و كيفية استجابته بالمقرارات الدراسية ثم يكتب مقالة عن يوم فى " حياة هارفارد " .

٣ - فى السنة الاخيرة : مقابلتان فقط ، و يطلب من كل طالب تقويم خبراته فى السنة الأخيرة له ، و خطة المستقبلية للعمل ، و اهدافه من الحياة ، و يطبق عليه مرة أخرى اختبار بقع الحبر و التات و كانت المقابلات تسجل ثم يتم تعريفها .

و يقدم الباحث قصة كل طالب فى صورة قطعة ادبية ، لكنها ليست من نسيج الخيال ، و انما من نسيج جهود علمية تحاول الكشف عن واقع النفس البشرية و واقع الجامعة . و ربما كانت تلك القصص وسيلة منهجية لتضع بين يدي القارئ فى يسر ما تعجز عنه الارقام و المصطلحات العلمية الصارمة ، فيفيد منها أكبر فائدة ، و يقوم العلم بدوره التنويرى بين الناس .

و لعلنا فى حاجة إلى مثل تلك الدراسات عن جامعاتنا لنعرف لماذا يتفوق المتفوقون من الطلاب رغم ضعف الامكانات بالنظر إلى امكانات هارفارد و غيرها ، و لنعرف كيف نستثير الدافعية لدى الخامين من الطلاب ليتفوقوا . و الاكثر من هذا أهمية أن نتعرف على بنية المجتمع الطلابى ، و هو مجتمع يضطرب بشتى الانفعالات و الصراعات ، و إن بدا على السطح هادئا . لكن أيا كان القضية التى نبحثها فى التعليم الجامعى فهى محتاجة الى معالجة من منظور فرع علمى أو أكثر ، و محتاجة الى جهد و صبر و جدية فى العمل ، إن كنا نؤمن بجوى البحث العلمى .

الخبارة:

عن أنشطة المركز :

(١) عقدت في الفترة من ٤ / ٩ / ٩٢ إلى ٢٣ / ٩ / ٩٢ بكلية العلوم الدورة التربوية التاسعة عشرة لاعداد المدرس الجامعى و قد اشترك فى هذه الدورة ٣١٠ دارسا من الاساتذة المساعدين و المدرسين المساعدين و المعيدىن بكليات الجامعه و معاهدها المختلفة و ذلك من خلال محاولة الافادة من الاسس العلمية لعمليتى التعليم و التعلم التى توصلت اليها العلوم التربوية و النفسية .

وكان عدد ايام العمل بالدورة ١٨ يوما و ذلك خلال ثلاثة اسابيع بواقع خمسة ايام عمل اسبوعيا و عدد ساعات العمل أربع ساعات (تتخللها فترة راحة قصيره) من الساعة التاسعه صباحا إلى الساعه الواحدة بعد الظهر هذا بالإضافة إلى فترات التدريس المصغر و هى بواقع ثلاثة مدد كل واحد مدتها ساعتين لكل مجموعه

(٢) عقد لقاء رواد الأنشطة الطلابية

بكليات عين شمس فى الفترة

من ١٤ / ١٠ إلى ١٦ / ١٠ / ٩٢

بمدينة الإسماعيلية .

و قد نظم عقد هذا اللقاء شعبة التدريب بمركز تطوير التعليم الجامعى بهدف تحقيق :

- ١ - فكر مشترك بين رواد الأنشطة الطلابية بالجامعه و كيانها .
- ٢ - بحث المشكلات الاساسيه فى مجال الرياده الطلابيه و اقتراح الحلول المناسبه لها .
- ٣ - تبادل الخبرات بين الرواد القدامى و الأجيال الجديدة من الرواد .
- ٤ - تحديد الكفايات الاساسيه الواجب توافرها لدى رواد الانشطه الطلابيه

- ٥ - توثيق الصلات بين رواد الاتحادات الطلابية وجهاز رعاية الشباب و القيادات الطلابية بالجامعة و الكليات و المدن الجامعية .
- ٦ - تطوير لوائح الاتحادات الطلابية بما يتماشى مع المتغيرات الجارية .

شروط النشر بالمجلة

تقوم المجلة بنشر البحوث والدراسات المتميزة في مجال التعليم الجامعي بالإضافة إلى عرض ومناقشة التجارب الجديدة ، وعرض الكتب والرسائل الجامعية والأخبار والمؤتمرات العلمية التي تتعلق بالتعليم الجامعي ، كما يتناول كل عدد ملفا خاصا يسلط الأضواء علي قضية معينة من قضايا التعليم الجامعي .
وتقدم البحوث والدراسات وغير ذلك من المقالات والأخبار ومراجعات الكتب والرسائل الي سكرتير تحرير المجلة : الاستاذ الدكتور / محمود أبو زيد - الاستاذ - بقسم المناهج وطرق التدريس بكلية التربية - جامعة عين شمس - روكسي - مصر الجدد ، وفيما يلي بيان بقواعد وشروط النشر في المجلة :

١ - الا يزيد عدد صفحات البحث عن ٢٥ صفحة مكتوبة علي الآلة الكاتبة (نسختان)

٢ - أن المجلة لاتنشر بحثا سبق أن نشرت أو معروضة للنشر في مكان آخر .
٣ - تخضع البحوث والدراسات للتحكيم العلمي من قبل نخبة من الأسانذة المتخصصين .

٤ - أن تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في اعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة الي المصادر بحيث تسلسل الهوامش وتجمع في نهاية الدراسة ، مع إثبات البيانات الكاملة عن المصدر عند ذكره أول مرة ، وذكر رقم الصفحة التي رجع اليها عند كل أشارة الي المصدر .

٥ - لايجوز اعادة نشر أي دراسة من قبل صاحبها قبل مرور عام من تاريخ النشر الا بموافقة صريحة من رئيس التحرير .

رقم الايداع بدارالكتب ٨٨ / ٦٤ / ٩٣